

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

تقرؤون في هذا العدد:

مجتمعات الشرق الأوسط بحاجة إلى إنقاذ قيادي أكثر منه إلى إنقاذ مالي

مجلة شهرية (إلكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

العدد التاسع لشهر فبراير ٢٠١٣ م الموافق لشهر ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ

مركز الدكتور

سامر قنطقجي

لتطوير الأعمال

تأسس عام ١٩٨٧

اختصاصاتنا..

دراسات

1. التكامل مع نظم المحاسبة
2. الأنظمة المتكاملة

التعليم والتدريب

1. دراسة اللغة حول العالم
2. متابعة الدراسات العليا عن بعد (BA, MA, PhD).
3. مركز امتحانات معتمد Testing Center
4. دبلومات و دورات مهنية اختصاصية.

استشارات

1. دراسات جدوى فنية واقتصادية
2. تدقيق مؤسسات مالية إسلامية
3. إعادة هيكلة مشاريع متعثرة
4. تصميم نظم تكاليف
5. دراسات واستشارات مالية
6. دراسات تقييم مشاريع
7. دراسات تسويقية
8. تمثيل شركات



- جامعة أريس (هيوستن) AREES University
- كابلان إنترناشيونال
- مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
- معهد الخوارزمي لعلوم الكمبيوتر (سورية)



Tel: +963 33 2518 535 - Fax: +963 33 2530 772 - Mobile: +963 944 273000
P.O. Box 75, Hama – SYRIA - www.kantakji.com

كلمة المجلس



د. عمر زهير حافظ
رئيس المجلس

إن أهم ما حققته المصرفية الإسلامية أنها أدخلت في قاموس الناس كلهم أن الإسلام لديه شريعة مالية ومنهج حياة اقتصادية وعنده ما يقوله وما يقدمه للناس وللمسلمين خاصة مما يسدد مسيرتهم في الحياة الدنيا نحو العدل والحق، وهذا جعل المسلمين يعتزون بإسلامهم بعدما أتى على المسلمين حين من الدهر لم يكن نظامهم المالي الإسلامي شيئا مذكورا. وقدمت المصرفية الإسلامية بديلا قابلا للحياة العملية ليس عند المسلمين فقط ولكن عند غيرهم أيضا. وبرهنت المصرفية الإسلامية على أن المسلمين يهتمون لأمر دينهم، ويربطون بين المال وأحكام الشرع فيه، على خلاف ما يروج له بعض الجهلة من أن لا شأن للدين في المال والأعمال، مما اضطر المصارف التقليدية لتقريب بعض منتجاتها للمسلمين وتعديل مسمياتها وشروطها واجراءاتها، لكي تكون مقبولة لديهم.

وقد أثبتت المصرفية الإسلامية أن أمر الربا أمر عظيم، وأن الغرر والجهالة والقمار والبيوع الحرام، معيقات للعدل والرحمة بين الناس. وأكدت أنها جزء من النظام المالي الإسلامي، الذي يحتاج كي يؤتي ثماره ويبرهن على صلاحه وأهميته، إلى أنظمة الإسلام المالية الأخرى كنظام الزكاة والأوقاف والصدقات الجارية، والنفقات، والمال العام، والأطر التشريعية للعقود المالية المتعددة، مثل المضاربة والكفالة والوكالة، والسلم والاستصناع وغيرهم.

ولقد شهدت مسيرة المصرفية الإسلامية دخول المصارف التقليدية في مجالها، باعتبارها منتجات مالية وليس باعتبارها نظام مستقل، يجب أن يحاط بتشريعات خاصة به، ومعايير وأدوات ذات صفات وشروط مختلفة عن النظام الربوي، ولوحظ عدم توجه بعض السلطات المركزية الرقابية على المصارف، لاستكمال البنية التشريعية للمصرفية الإسلامية، وتركها تحت الإدارة المصرفية التقليدية التي، وإن حرصت ظاهرا على المصرفية الإسلامية كمنتجات، فإنها حريصة أيضا على أن تلوي أعناق المنتجات المصرفية الإسلامية، لكي تكون أقرب إلى المنتجات الربوية، وهذا فعلا ما حصل في منتج التورق المصرفي المنظم. وهذا دليل واضح على تعارض المصالح، وعلى عدم إمكانية الجمع بين المتعارضات، لأن الربا كمبدأ يسري في جسم النظام المالي المصرفي المعاصر، كما يسري الدم في جسم الإنسان، ولا يمكن الجمع بينه وبين العدل. وقد تنبهت بعض السلطات المركزية إلى هذا الأمر ومنعت المصارف التقليدية أن تقدم منتجات المصرفية الإسلامية، إلا من خلال كيانات مستقلة، وأصدرت لها أنظمة ولوائح وتشريعات خاصة بها.

وأود التأكيد هنا أن ترك النظام المالي الإسلامي دون تشريعات منضبطة، مختلطا بالنظام الربوي المهيمن على الأنظمة المالية، يهدد هذا النظام أيما تهديد، وهو ما يجب العمل وبسرعة على تلافيه، وهذا ما يجعل بعض الناس يتشكك في النظام، ويعتبره دليلا على الفوضى التشريعية، لدى الدول التي سمحت به، ولا شك أن استمرار هذا الوضع ربما يؤدي إلى انتكاسة، بعد الرواج الواسع للمصرفية الإسلامية، خاصة وأنه لازال الكثير من الناس يشككون في مصداقية المصرفية الإسلامية، وإمكانية أن تكون حلا عادلا لحياتهم المالية والمصرفية، ومرد ذلك إلى عدم تبني المصرفية الإسلامية كنظام يحول دون أن يكون المال دولة بين الأغنياء من الأمة، ولكن السماح له كمنتج من المنتجات المصرفية، وعلى استحياء.

كما أود التأكيد على أنه لا يصلح الناس ولا يورث الثقة في نظام الإسلام، أن يروا المصرفية الإسلامية على هامش الحياة المالية، تتخطفها المصارف العملاقة، كما تتخطف بعض الفقهاء ليفتوها فيما تفعل، دون محاضن تشريعية ونظامية تؤصل النظام وتحيطه بالحماية لدي أهله وخاصته، حتى يكون نموذجا يحتذى، وحتى يعلم الناس أن في نظام الإسلام العدل والرحمة التي أرسل بها رسول الرحمة عليه الصلاة والسلام.

والله ولي التوفيق .

فهرس العدد

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية إلكترونية

تصدر عن

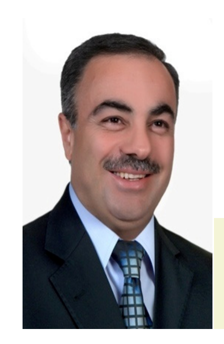
المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

www.cibafi.org

بالتعاون مع

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

www.kantakji.com



أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

لقد فاضت أموال الزكاة في زمن العمرين رضي الله عنهما وشهد التاريخ بذلك، ولم تكن من حاجة للبحث عن استثمار لتلك الأموال الفائضة! فكيف وقد صار الفقر والفقراء يعيشون بين ظهرانينا منذ زمن ليس بالقليل؟ فهل التوجه نحو استثمار أموال الزكاة قرار صحيح متوازن؟ أم أن التوجه نحو دراسة آليات عمل تلك الأموال في الاقتصاد هو الأكثر صواباً؟

لقد رافقت أموال الزكاة حياة المسلمين منذ أن اتبعوا دين الإسلام ولم يحتاجوا إلى إثارة كل هذا الكلام حول استثمارها، باستثناء حالات فردية حاول بعضهم القياس عليها وتحميلها أكثر مما تحتمل. وقد فنّد كثير من الفقهاء تلك الحجج سواء منها المؤيدة أو المانعة.

ضوابط استثمار أموال الزكاة:

نشر (الدكتور محمد عثمان شبير) بحثاً قيّماً حول (استثمار أموال الزكاة)، ناقش فيه آراء المؤيدين والمانعين بإسهاب. وكانت أهم نتائج بحثه وضع ضوابط لاستثمار أموال الزكاة، وتلخصت بالآتي:

١. الأصل عدم تأخير سداد الزكاة لمستحقيها سواء أكانت بيد المزكين أنفسهم أم كانت بيد الإمام وحوزته لأن الأصل تعجيل قسمتها.

٢. يُشترط لتأخير تقسيم الزكاة التي بيد الإمام وجود ضرورة، كما يُشترط حفظها من الضياع. فإن وجدت الضرورة المضبوطة بضوابطها، فإن ضوابط استثمار أموال الزكاة التي بيد الإمام هي كالآتي وحسب التسلسل المبين:

- لا يوجد حاجة ماسة لتلك الأموال كسد حاجات المستحقين الضرورية من طعام وكساء وسكن، فإن وجدت تلك الحاجات العاجلة، لم يجز تأخير صرف الزكاة بحجة الاستثمار، بل إذا كانت أموال الزكاة على شكل أصول ثابتة كالمصانع والعقارات وجب بيعها وصرف أثمانها في تلك الوجوه.
- وجود مصلحة لاستثمار أموال الزكاة للمستحقين أنفسهم كالسعي لتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم.
- يجب أن تكون مجالات الاستثمار مشروعة.
- يجب تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لبقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، بحيث لا يُصرف ريعها إلا لمستحقيها، فلو بيعت الأصول المستثمرة في المستقبل فستعود أثمانها إلى مصارف الزكاة.
- يجب أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة توضح جدوى المشروعات الاستثمارية. ويجب أن يُعتمد قرار الاستثمار من صاحب ولاية عامة كالإمام أو القاضي.
- يجب إسناد الإدارة إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

تكافلية الموارد المالية الإسلامية:

ذكرنا في كلمة العدد السابع أن المجتمع يتكون من قطاعين أحدهما حكومي والآخر مدني، وأن النظام المالي الإسلامي مؤلف من بيت المال كممثل للقطاع الحكومي ومن مؤسستي الوقف والزكاة الممثلتين للقطاع المدني.



الشكل (١)

وأوضحنا كيف أوجد النظام المالي الإسلامي قنوات تكافلية بين تلك الأنظمة المالية فكفالة الغارمين من مهام بيت المال أسوة بقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع (ومن ترك دينا فإليّ)، كما أن مصرف الغارمين كمصرف من مصارف الزكاة يسهم في حلّ هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية ويُضاف إلى ذلك أن من أوقف إيراد عقار للغارمين هو بمثابة دعم لما سبق.

وكمثال آخر فإن الإنفاق على الحرب هي من مهام بيت المال، أي أن تمويلها يقع على كاهل القطاع الحكومي، لكن سهماً في سبيل الله وهو من مصارف الزكاة يمثل دعم القطاع المدني لهكذا تمويل، يُضاف إليه وقف السلاح، الشكل (١). إن هذا البناء المتوازن فيه استثمار غير مباشر للأموال التي تتحرك وتدور في فلكه ولعل توضيح الاقتصاد الكلي للزكاة كفيل بتوضيح ذلك.

الاقتصاد الكلي للزكاة

يتوجه المصرف الأكبر للزكاة نحو الفئات الأشد فقراً والتي ميلها للاستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيه الزكاة المقبوضة، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

إن زيادة الطلب في الفترة القصيرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل (حسب رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين) مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم (شرط تحقق المرونة)، فيزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر.

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة تنخفض البطالة ويحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي، وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء (عادة) فإنه بزيادة أرباحهم تزداد ثرواتهم وتزداد أموال الزكاة المدفوعة ونكون أمام الحلقة الاقتصادية التالية:

- إن توزيع أموال الزكاة يزيد القدرة الشرائية للمستهلكين فيزداد الإنتاج لتلبية الحاجات، ويزيد الطلب على العمل أيضاً فتنخفض البطالة
- عندئذ تزداد دخول الطبقات الفقيرة، ويزداد بنفس الوقت استهلاكها لنقص الحاجات لديها عادة.
- كما تتراكم ثروات الفئات المنتجة (الغنية)، ويزداد توظيفها لرؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي، فينعكس ذلك إيجابياً بازدياد حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعيها أفقيا وعاموديا.
- والنتيجة على مستوى رأس المال العامل، هي ازدياد حجمه الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت
- أما على مستوى رأس المال الثابت، فإن إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة فيعتبر حافزاً لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال العامل (إن أمكن) نحو تكوين أصول استثمارية، وهذا يحتاج إلى فترات، وسيؤدي هذا التكوين الرأسمالي حتماً إلى توسع القاعدة الإنتاجية).
- والنتيجة النهائية هي انتعاش الاقتصاد الكلي

أموال الزكاة

زيادة القدرة الشرائية (ميل =١)
زيادة الاستهلاك (الطلب)
زيادة الإنتـــاج (العرض)

زيادة حصيلة الزكاة

زيادة الطلب على العمل

الاقتصاد الكلي للزكاة
ZAKAT Macro Economic

في المدى القصير
زيادة رأس المال العامل

إن إعفاء الأصول الثابتة
من الزكاة حافز لزيادتها

زيادة الأجور والأرباح

زيادة رأس المال الثابت في المدى الطويل

زيادة القاعدة الإنتاجية

زيادة التوظيف

انخفاض البطـالـة

انتعاش الاقتصاد الكلي

وكخلاصة، فإن اجتهاد بعضهم نحو إيجاد طرق لاستثمار أموال الزكاة أمرٌ محمودٌ، ولعل سبب ذلك هو ضخامة حجم أموال الزكاة لكن بالنظر إلى أخطاء الاستثمار، والأزمات المالية الكبيرة التي تعصف بالاقتصاد العالمي عموماً، ولانتشار الفساد بأنواعه، فإن تحفظ الفقهاء أو منعهم في الغالب على هذا التوجه مشروع.

وبناء على ما سبق، وبما أن دوران أموال الزكاة ضمن الدورة الاقتصادية الكلية يحقق تنمية وانتعاشاً للاقتصاد الكلي، فإننا نرى أن الاستثمار حاصل حكماً ضمن الدورة الاقتصادية دون الحاجة للتدخل البشري، الذي يغالبه شوائب ذكرنا بعضاً منها، هذا إذا افترضنا حسن النية وأكثر من ذلك فيما لو افترضنا الحالة الأسوأ من نصب واحتيال وما شابه، فمزالق المال مزالق برّاقة يضعف الكثير أمام لمعانها.

وبما أن قضية التمليك بإقباض مستحقي الزكاة ما يستحقونه من مال الزكاة أمر لم يتجاوزه أحد من الفقهاء، فإني أضيف لما سبق، بأن يد مستثمر مال الزكاة يد ضمان لا يد أمان، لذلك هو ضامن لأصل المال سواء تعدى أو قصّر أو غير ذلك وبهذا الشرط الذي أراه شرط (كفاءة استثمار) سنجد ابتعاد كثير ممن يتغنون بضرورة استثمار أموال الزكاة.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠ فبراير / شباط ٢٠١٣



النقود بين الفكر البشري وأحكام القرآن

ماهر الكبيجي
باحث في الاقتصاد الإسلامي

النقود بدعة بشرية نشأت لتلبية حاجة الناس إلى وسيط عام لتسهيل عمليات تبادل المنتجات حيث يصعب تجزئتها وتختلف قيمها، فصكت النقود من قطع ذهبية، ومعادن أخرى. وفي مرحلة لاحقة، ظهرت النقود الورقية المغطاة بالذهب لتجنب صعوبات تخزين القطع المعدنية، ومخاطر نقلها. وبعد الحرب العالمية الثانية تطور نظام الذهب بموجب اتفاقية (بريتون وودز)، حيث اعتبر الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمي، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتثبيت سعر الذهب ليكون حوالي ٣٥$ للأونصة، فأصبحت أسعار صرف عملات معظم دول العالم ثابتة مقابل الدولار. ولكن نظام الذهب إنهار حيث لم تتمكن بعض الدول من الالتزام بقواعده، وعلى إثر زيادة الإنفاق الفيدرالي بسبب حرب فيتنام وكذلك تنامي عجز ميزان المدفوعات أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في ١٥-٨-١٩٧١ نهاية التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب، فتحولت دول العالم إلى إصدار النقود الورقية مقابل تغطيتها بذهب أو معادن نفيسة أو عملات أجنبية أو اعتبارها التزاماً قانونياً على الدولة يرتب ديناً عاماً. ومع زيادة حجم النشاط المالي، لم تعد النقود التي تصدرها السلطة النقدية، سواء مقابل غطاء سلعي أو نقدي أو مقابل دين عام، تشكل حجماً مهماً من النقود المتداولة، فقد تميزت الاقتصاديات المعاصرة بتنامي حجم النقود الائتمانية، مثل سندات الخزينة، وسندات الشركات، والنقود البديلة مثل الشيكات والحوالات المصرفية.

النقود في الفكر البشري

لقد كانت النقود سلعة لها قيمة حقيقية يحددها العرض، والطلب على المادة التي تصك منها أو تغطى بها، أما النقود الحالية فطبيعتها مختلفة فباستثناء ذلك الجزء اليسير من النقد المصدر بغطاء من سلعة مثل الذهب أو معدن ثمين، لم تعد النقود الحالية سلعة ذات قيمة أو شيء مغطى بسلعة أو مغطى باحتياطي من العملات المغطاة بسلعة النقود الحالية تصنع من مادة يمكن تجاهل قيمتها، إنها مجرد ورق لا قيمة تذكر له أو قطع من معدن رخيص أو نقود بديلة أو نقود ائتمانية من الناحية النظرية يُعرّف الاقتصاديون النقود بأنها: أي شيء يستعمل على نطاق واسع كوسيط للتبادل ويجمعون على أنه ليس للنقود قيمة لذاتها، ولكن التطبيق العملي لم يترجم التعريف أو الإجماع النظري، إذ بالرغم من التغير في طبيعة النقود، فما زال ينظر إليها على أنها سلعة ذات قيمة على سبيل المثال: يؤكد (ليدوج فون ميسز) على أن النقود مرغوبة، وتطلب كسلعة مفيدة حتى عندما تستعمل كوسيط للتبادل، كما أن (مايك موفات) في مقالته على الإنترنت يعتبر النقود سلعة يحدد قيمتها تفاعل الطلب، والعرض.

واستمر الاقتصاديون في النظر إلى النقود الحالية على أنها سلعة، الأمر الذي يترتب عليه اتساع دور النقود في الاقتصاد خارج نطاق وظيفتها الأصلية كوسيط للتبادل إضافة إلى فقدانها الصفات اللازمة لقيامها بوظيفتها التي ابتدعت من أجلها.

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قيل في غده:

لو غير هذا لكان أحسن،
ولـو زيـد هـذا لـكـان يستحسن،
ولو قدم هذا لكان أفضل،
ولو ترك هذا لكان أجمل،
وهذا من أعظم العبر..

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

العماد الأصفهاني

أصبحت النقود تخضع لعوامل الطلب والعرض

يعبر الطلب عن كمية النقود المطلوب شرائها لامتلاكها كثروة، ويعبر العرض عن كمية النقود المعروضة للبيع من قبل مصدريها. وبينما يتأثر الطلب بتدفق الاستثمارات، فإن العرض يتأثر بالسياسات النقدية والحكومية المتبعة للتحكم في كمية النقود. وحيث تخضع النقود لعوامل الطلب والعرض، يكون لها قيمة تتغير باستمرار يعكسه تقلب سعر صرف العملات.

أصبحت النقود رأسمال

لم تعد النقود مجرد أداة لتبادل المنتجات وإنما أصبحت أيضاً ضرورية لاستغلال الموارد فاعتبرها الاقتصاديون المعاصرون رأسمال إذ أدرجوها ضمن رأس المال بوصفه أحد عوامل الإنتاج. ونتيجة لذلك أصبح التحكم في كمية النقود يترجم عملياً في تحكم النقود في النمو الاقتصادي، ومن ثم يجعل استغلال الموارد المتاحة مرهون بتوفر النقود. قد تتوفر الموارد الطبيعية لدى الدولة، كما هو الحال في الدول الإفريقية، ولكن عدم توفر النقود يحول دون تمكين الدولة من استغلال مواردها. لذلك فقد تميزت الاقتصاديات المعاصرة بالسعي لاستقطاب النقود، والاعتماد على الاستثمارات والقروض الأجنبية للتنمية، الأمر الذي يترتب عليه تنامي الدين العام وزيادة الضرائب لتسديد الديون وفوائدها بما ينطوي عليه ذلك من ظلم كبير، إذ يمكن الأثرياء والدول الغنية ومؤسسات المال العملاقة من جني فوائد قروضها، وأرباح استثماراتها، واستبدال ورقها النقدي بأصول وموارد الدول الفقيرة إضافة إلى إخضاع الدول الفقيرة لشروط تمس سيادتها الوطنية لقد جعل الفكر الاقتصادي البشري من النقود التي ابتدعت لتسهيل معاملات تبادل المنتجات أداة لتعيق النمو الاقتصادي.

أصبحت النقود أداة تضخم

لم تعد النقود مجرد وسيط لتبادل السلع والخدمات، وإنما أصبحت أيضاً وسيلة لخلق تضخم مفتعل حيث اتجه الاقتصاديون المعاصرون لاعتبار الأنشطة المالية (غير الإنتاجية) جزءاً من النشاط الاقتصادي، فأصبحت النقود تستعمل للدفع بمبالغ لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية للمنتجات والتي تتمثل في كلفة المواد المضافة وأجور العمل وربح المستثمرين لقاء تحمل مخاطر الاستثمار. يتم دفع هذه المبالغ من قبل المستهلكين (جميع الناس مستهلكون) عن طريق رفع أسعار المنتجات أو تخفيض صافي دخول المستهلكين.

ما يدفعه المستهلكون في شكل ارتفاع أسعار المنتجات يشمل:

- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه من فوائد وعمولات وغيرها للممولين من بنوك ومقرضين وحملة سندات أو صكوك باعتبار تكاليف التمويل أحد عناصر كلفة المنتجات التي يتم احتسابها عند تسعير المنتجات.
- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه للدولة من ضرائب، ورسوم على دخولهم وعلى دخول عمالهم وعلى منتجاتهم، ولتسيير أعمالهم عن طريق رفع هوامش أرباحهم لأنهم يعنون بصافي الربح.
- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه من رشاوى للغير وبسبب الفساد المالي في القطاع الخاص عن طريق رفع هوامش أرباحهم، إذ يعنى أصحاب الأعمال بصافي الربح.

- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل الارتفاع المفتعل الناتج عن مضاربات أسواق السلع في البورصات العالمية التي تتحدد في ضوء الطلب، والعرض المفتعلين على عقود البيع، والشراء بدلاً من أن يحددها الطلب، والعرض الحقيقيين على السلع ذاتها.
- ما يحصله أصحاب الأعمال من المستهلكين من زيادة في الربح بسبب ما قد يشرع لبعضهم من مزايا احتكارية مثل تلك التي تحظى بها بعض شركات الكهرباء وشركات الاتصالات.
- ما يدفعه المستهلكون من دون مقابل عن طريق تخفيض صافي دخولهم الذي يعكس رفعاً لأسعار المنتجات بالنسبة للدخل، ويشمل:
  * الضرائب والرسوم التي تستغل لتسديد فوائد الدين العام
  * الضرائب التي تستعمل لدعم القطاع المالي عند انهيار القطاع المصرفي أو المالي أو الأسواق المالية.
  * الضرائب التي تستعمل بشكل غير مباشر لتغطية الفساد في المال العام.

يترتب على استعمال النقود لدفع مبالغ تزيد عن القيمة الحقيقية للمنتجات التي يحصلون عليها، زيادة في كمية النقود المتداولة ومع زيادة كمية النقود على المتطلبات الحقيقية للنشاط الإنتاجي تنخفض قيمة العملة لتعكس تضخماً مفتعلاً يترجم في ارتفاع تراكمي في المستوى العام لأسعار السلع، والخدمات يتحمل المستهلكون أعباءه، ولكن يختلف تأثير التضخم باختلاف قطاعات المستهلكين، فبينما يرتفع مستوى معيشة الأغنياء إذ يجني الأثرياء أرباح ارتفاع قيمة ممتلكاتهم من الأصول، وتتضاعف أرباح أصحاب العمل ينخفض مستوى معيشة ذوي الدخول المتوسطة وأولئك الذين يتقاضون دخولاً ثابتة، ويزداد الفقراء فقراً، وتتركز الثروة بيد فئة قليلة وبالنتيجة ينتشر إدمان الكحوليات، وينفرط الترابط الأسري، ويرتفع معدل الجريمة، وتحل حالة الكراهية والحقد والحسد محل روح التعاون والوئام بين الناس، وما يتبع ذلك من عدم استقرار اجتماعي وسياسي ومظاهرات وثورات شعبية أما على الصعيد الاقتصادي فنتيجة للتضخم تعم الفوضى الاقتصادية إذ يقل استهلاك الطبقة العاملة، فينخفض كل من الطلب والإنتاج، ويرتفع معدل البطالة وكذلك تقل الصادرات حيث ترتفع أسعارها كما تتزايد المستوردات التي تصبح أسعارها أقل نسبياً من أسعار المنتجات المحلية، ويقل حجم مدخرات الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية، وتتفاقم الضغوط لرفع الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار. وحيث تعد الأنشطة غير الإنتاجية أنشطة تضخمية فإن المراجعة التاريخية للأزمات المالية توضح الدور الهدام للتضخم، وكذلك إخفاق المعالجات النقدية في منع الآثار السلبية الجسيمة على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فأزمة (وول ستريت) في ١٩٢٩، وأزمة الرهونات الأمريكية عام ٢٠٠٨، وأزمة دول آسيا عام ١٩٩٧، وأزمة روسيا في ١٩٩٨، وكذلك أزمة ديون دول أمريكا اللاتينية جميعها نتاج زيادة كمية النقود الائتمانية.

أصبحت النقود تجني أرباحاً لذاتها

بوصفها سلعة، يتم تداول النقود في أسواق المال بعقود مستقبلية، إذ ينظر للإقراض على أنه بيع منفعة بالأجل مقابل ربح (فائدة)، فأصحاب الودائع يبيعون نقودهم إلى البنوك بالدين مقابل استعادة كمية مماثلة من النقود مع فوائد في وقت لاحق.

الكرم طبع في الناس وليس رصيداً في البنك.

ثم تبيعها البنوك والمؤسسات المالية لآخرين بالدين مقابل فائدة أعلى لجني أرباح بفرق الفائدة التي تتعاظم باستخدام أدوات إعادة التمويل، وثم بفعل ما يعرف بعملية خلق النقود التي تمكنهم من مضاعفة أرباحهم، وتجعل من القطاع المالي أكثر القطاعات ثراءً. والمقرضون في الأسواق المالية يبيعون نقودهم بالأجل للحكومات، والشركات مقابل سندات أو صكوك يستحقون بموجبها عند استحقاقها استرداد كمية مماثلة من النقود مع فوائد أو أرباح متفق عليها.

إصدار النقود يتطلب غطاءً للعملة

بوصفها سلعة فإن إصدار النقود من قبل الدولة يمثل عملية شراء سلعة مقابل دفع ثمنها عاجلاً أو آجلاً. يقتضي دفع الثمن عاجلاً وجوب توفير غطاء من معادن نفيسة و/أو عملات أجنبية وارتباط قيمة النقود بقيمة غطاء العملة أما دفع الثمن آجلاً فيعنى أن ما يتم إصداره من نقد يرتب ديناً عاماً.

◊ في كتابه الاقتصاد الحديث – مبادئ وسياسات الصادر عام ١٩٧٢ يقول (كالفن لانكستر) الأستاذ في جامعة كولومبيا "غطاء العملة هو هراء موروث ناتج عن عدم معرفة طبيعة النقود". إن التخلص من غطاء العملة المصدرة له ما يبرره؛ معظم النقود المتداولة في العالم هي نقود بديلة وليست مصدرة ففي يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٧ كان حجم النقد المصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥٠.٥ بليون دولار، بينما بلغ حجم النقد المصرفي في عرض النقد (ع٢) ٦.٣٣ تريليون دولار. لقد تخلت أكبر اقتصاديات العالم عن الالتزام بغطاء العملة منذ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون نهاية التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب إنّ التقيد بتوفير غطاء للعملة ينطوي على تعطيل موارد يمكن استغلالها في التنمية، كما أن وجود غطاء العملة لا يؤثر على أسعار المنتجات فإذا كان السعر العالمي للنفط ٧٠ دولار للبرميل فإنه يمثل سعر بيع صادرات النفط من أي بلد بصرف النظر عن قيمة عملتها.

◊ أما مقابلة إصدار النقود بدين عام فهو يتعارض مع مفهوم الدين كنتيجة لعملية إقراض أو بيع آجل، فعند الإصدار لا يتملك الناس نقوداً تم شراؤها بالأجل كما لم يقترضوا مالاً ليترتب عليهم التزاماً. وعند استلامهم النقود على شكل نفقات عامة أو قروض ممنوحة من قبل الدولة، تتحول النقود الورقية إلى أصول حقيقية أو ديون خاصة ومن جهة أخرى فإن البنوك التي تصدر النقود بفعل عملية خلق النقود لا تلتزم بتوفير غطاء لها عند الإصدار، وعند التصرف يتم زيادة التزامات البنوك من الودائع المفتعلة مقابل زيادة في أصول البنك من القروض الممنوحة

فقدت النقود حيادتها كمقياس للقيمة

إن عملية التبادل تمثل عملية بيع للنقود، وإذا تحمل المقترض دفع الفوائد فإن الإقراض يمثل بيع منفعة بالأجل مقابل ربح (فائدة). كما أنّ استعمال النقود لدفع مبالغ لا علاقة لها بالنشاط الإنتاجي (الضرائب والفوائد وأرباح المضاربة والكسب غير المشروع) هو بيع للنقود من دون مقابل وينطوي على سرقة أموال عامة المستهلكين لصالح من تدفع لهم هذه المبالغ. أما عملية بيع النقود مقابل منتج فتتضمن عملية تقييم تلعب فيها النقود بوصفها وسيط للتبادل دور مقياس للقيمة. لكن باعتبار النقود سلعة فهي تخضع لعوامل الطلب والعرض فتتقلب قيمة وحدة العملة، ومن

ثم يتحدد سعر المنتج بوحدات من العملة بحسب قيمتها في وقت بيع المنتج

لذلك فإن النقود عند استبدالها بمنتج لا تعبر عن السعر الحقيقي للمنتج موضوع التقييم، إذ أن سعر المنتج يتأثر بخليط من تأثير عوامل السوق على كلٍ من المنتج والنقود وغطاء العملة الأمر الذي يتعارض مع حيادية النقود كمقياس للقيمة عند التبادل، مثل أي أداة قياس أخرى يجب أن تخضع النقود لمواصفات وحدات القياس لكي تعبر عن القيمة العادلة للمنتج موضوع القياس يجب أن يكون المقياس ثابتاً لكي يمكن تقييم ومقارنة القيم بوحدات عامة. كما لا يمكن قبول أن يكون قياس طريق ١٠ كيلومتر في وقت ما ثم يكون قياسه ١١ كيلومتر في وقت آخر ما لم يكن قد تم زيادة طول الطريق، وبالمثل لا يمكن قبول أن يكون سعر طن الإسمنت ٤٠$ ثم يُقيم سعره نفسه بمبلغ ٤٥$ ما لم يرتفع سعره في السوق نتيجة التفاعل الحر بين الطلب والعرض.

فقدت النقود أمانتها كمخزن للقيمة

بسبب استمرار تقلب سعر وحدة العملة باعتبارها سلعة لا تتمكن النقود من حماية حق حاملها في الحصول على منتجات بقيمة مستقبلية تعادل قيمة المنتجات التي كان يمكنه الحصول عليها عند استلامه للنقود، فهي تمكنه من الحصول على منتجات تقيم بوحدات من العملة بحسب قيمتها في وقت شراء المنتجات وذلك يتعارض مع أمانة النقود كمخزن للقيمة بعد استعمالها في التبادل.

النقود في ضوء آيات القرآن الكريم

في محاولاتها لتقديم نظام اقتصادي إسلامي عملت بعض الدول الإسلامية على تجنب التعامل بالفائدة، لكنها جرت على تقليد أدوات الاقتصاد التقليدي بدلاً من تقديم نظام نقدي يستند إلى أحكام الإسلام، فأخذت بأدوات السياسات النقدية التقليدية إذ استبدلت السلطة النقدية معدل الفائدة وسندات الخزينة بمعدل الربح وشهادات المشاركة، فاستمر احتفاظ النقود بدورها التضخمي المعاصر، واستمر تحكم النقود في الإنتاج، واستمر تحكم الدولة في كمية النقود من خلال إحداث تغير في معدلات الربح وحجم شهادات المشاركة. توضح آيات القرآن الكريم الضوابط التي تحكم النقود الحالية:

١- تحريم استعمال النقود كرأسمال: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً" (الأعراف ٧ : ٧٤).

كرّم الخالق البشر بأن جعلهم خليفته في الأرض، فمكنهم من استغلال الموارد، ولم يشرع للنقود أن تكون قيداً على استخلافهم، فلا يجوز للبشر تقييد ما أحل الله بخلاف ما فرضه من ضوابط لاستغلال الموارد.

٢- تحريم استعمال النقود كأداة تضخم "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف ٧ : ٥٦).

النقود بدعة بشرية ابتدعها الناس لتسهيل عمليات تبادل المنتجات، فلا يجوز أن يكون لها تأثير على أسعار المنتجات التي فرض الخالق نظاماً لتسعيرها يتمثل في السوق الطبيعي الذي تتحدد فيه الأسعار بنتيجة تفاعل حر بين العرض والطلب "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (البقرة ٢ :١٨٨) التضخم هو أكل مال بالباطل إذ يمكن فئة معينة من الأفراد والمؤسسات من زيادة دخولهم عن طريق جني مكاسب خاصة على حساب خسارة المستهلكين "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (الحشر ٥٩ : ٧). حيث تلعب النقود دوراً تضخمياً، فإنه يترتب على التضخم تركز الثروة



٣- تحريم أن تجنى النقود ربحاً لذاتها.
تحريم الربا: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة ٢ : ٢٧٥). "وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم" (البقرة ٢ : ٢٨٠)
تحريم العقود المستقبلية، ويبدو ذلك واضحاً في شرطي الآنية والتقابض.
الآنية: "لابأس أن تأخذها بسعر يومها" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم رواية ابن عمر).
التقابض: "فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم، البخاري ومسلم).
٤. تحريم غطاء العملة
تحريم اكتناز الذهب والفضة بصفة غطاء للعملة "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التوبة ٩: ٣٤).
تحريم اكتناز الأموال والعملات الأجنبية بصفة غطاء للعملة "ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالاً وعدده" (الهمزة ١٠٤: ١-٢).

ضوابط قيمة العملة

- وجوب ثبات العملة بوصفها مقياساً للقيمة لضمان عدالة التقييم "وزنوا بالقسطاس المستقيم" (الإسراء ١٧ : ٣٥).
- تحريم تخفيض قيمة العملة بوصفها حقاً قانونياً مملوكاً للناس "ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (هود ١١: ٨٥).
- وجوب استقرار قيمة العملة بوصفها مخزناً للقيمة لضمان أمانة التخزين "إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها" (النساء ٤ : ٥٨).

تقتضي أمانة التخزين رد القيمة ذاتها دون زيادة أو نقصان فلا يجوز زيادة أو تخفيض قيمة النقود المستقبلية عن القيمة الحالية، وذلك لضمان حق حاملها في استبدالها وقتما يشاء بمنتج أو عمل أو دين بنفس قيمة الموجودات التي تنازل عنها عند امتلاكه العملة.

يتضح مما تقدم أن النظر إلى النقود الحالية على أنها سلعة ذات قيمة هو أحد المغالطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي بالمقابل فإن النظر إلى النقود الحالية على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات لا قيمة له يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا تخضع النقود لعوامل الطلب والعرض، ويحقق ذلك مجموعة من المزايا؛

تكون النقود مقياس قيمة محايد

حيث لا قيمة للعملة بذاتها فإن استعمال النقود لاستبدالها بمنتجات ينطوي على عملية تقييم تلعب فيها النقود دور مقياس محايد للقيمة تكون فيه وحدة العملة وحدة قياس نمطية تخضع لنفس شروط وحدات القياس الأخرى مثل: المتر أو الكيلوجرام، فتشتق قيمتها من سعر المنتج موضوع التقييم بعيد التبادل تتحول النقود التي ليس لها قيمة إلى حق قانوني بقيمة معينة تعبر بعدالة عن سعر السوق للمنتج بتاريخ التبادل.

تكون النقود مخزناً أميناً للقيمة

باعتبارها ليست سلعة لا تتأثر النقود بعوامل السوق، ومن ثم يستمر احتفاظ النقود بنفس القيمة التي اشتقتها عند التبادل. إن النقود التي تتحول إلى حقوق قانونية تكفلها الدولة لتحظى بقبولها العام، ويغطيها الناتج القومي المقيم بمقياس ثابت، تتمكن من حماية حق حاملها في الحصول على منتجات بقيمة مستقبلية (القيمة المستقبلية) تعادل قيمة المنتجات التي كان يمكنه الحصول عليها عند استلامه للنقود (القيمة الحالية). إذا كان قد تم بيع كيلو واحد من الأرز بسعر دولار واحد فإنه

يمكن للبائع أن يشتري مستقبلاً نفس كيلو الأرز بسعر دولار واحد ما لم يحدد تفاعل الطلب والعرض على الأرز سعر سوق مختلف.

تجنب الآثار السلبية للنقود على الاقتصاد

* التخلص من الالتزام بالاحتفاظ بغطاء للعملة أو احتياطي من نقد بعملات أجنبية أو مقابلة الإصدار بدين عام، حيث تكون قيمة العملة عند إصدارها صفراً، وما القيمة المثبتة على ورقة أو قطعة النقد إلا مجرد بيان بعدد الوحدات النقدية التي تعبر عنها.
* التخلص من القيود على الاستغلال الأقصى للموارد المتاحة في أنشطة إنتاجية، حيث يتم زيادة كمية النقود كلما زاد الناتج القومي بالقدر اللازم للأنشطة الإنتاجية من دون قيود، فينتفي دور النقود كرأسمال يعيق عدم توفره النمو الاقتصادي، وبزيادة الناتج القومي ينخفض معدل البطالة.
* التخلص من الدور التضخمي للنقود، إذ لا تستعمل النقود في دفع مبالغ لا علاقة لها بالنشاط الإنتاجي. ويترتب على التخلص من التضخم انخفاض الأسعار ورفع الظلم عن المستهلكين وزيادة الصادرات والحد من المستوردات وتحسين ميزاني التجارة والمدفوعات.
* عدم الحاجة لسياسات نقدية أو حكومية للتحكم في كمية النقود، فالناتج القومي هو الذي يحدد كمية النقود، كما وأن النقود غير المستعملة، التي تشمل النقود التي يتم توفيرها لأغراض السيولة أو خزنها أو استثمارها في الخارج، لا تحسب ضمن كمية النقود لأنه ليس لها قيمة.
* عدم حاجة الدولة للاقتراض أو استجداء المنح والهبات والتحول من جذب النقود الأجنبية إلى استيراد الأصول الأجنبية غير المتاحة محلياً بقدر ما يتوفر لديها من نقد أجنبي.
* تجنب عدم الاستقرار الاقتصادي. فحيث ينشأ عدم الاستقرار بسبب التضخم أو الكساد، فإن النظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط للتبادل يمكن من التخلص من التضخم، كما يمكن من زيادة الناتج القومي دون قيود للتخلص من الكساد الاقتصادي.

يقتضى التحول للنظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات توجيه استغلال الموارد المتاحة بالكامل نحو النشاط الإنتاجي، ويتبع ذلك حكماً توفير النقد الكافي لتلبية متطلبات تبادل المنتجات من سلع وخدمات. ويمكن تحقيق ذلك عملياً عن طريق:

التوقف عن استعمال أموال الغير، مثل ودائع البنوك، وموارد شركات التأمين، واشتراكات الضمان الاجتماعي في أنشطة مالية أو غير إنتاجية بطريق مباشر أو عن طريق تمويلها، وذلك يحد من التضخم

تفعيل دور البنوك العامة والخاصة في بناء الاقتصاد عن طريق حصر استثماراتها في مشاريع إنتاجية حقيقية ضمن خطة التنمية العامة تحت رقابة السلطة النقدية الحكومية (البنك المركزي) باعتبارها مسؤولة عن سلامة توظيف أموال المودعين فيما يخدم تحقيق هدف الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة

التزام السلطة النقدية بتوفير النقد اللازم للبنوك لتغطية عجوز التدفقات النقدية للمشاريع. يتم توفير النقد عند الحاجة بنفس أسلوب إصدار النقود من قبل البنوك التجارية دون حاجة لغطاء عيني أو بنقد أجنبي، وما دام إصدار النقد يقابله زيادة مماثلة في الناتج القومي فإن إصداره لا يرتب تضخماً.

حصر استعمال النقد الأجنبي المتوفر في استيراد أصول أجنبية تعوض النقص في الموارد الطبيعية أو الخبرات البشرية اللازمة لإقامة المشاريع التنموية



قد يتخوف بعضهم من انخفاض سعر صرف العملة نتيجة الخروج عن الفكر الاقتصادي المفروض، والانخفاض أمر طبيعي متوقع لأن تغيير الفكر الاقتصادي القائم يتعارض مع مصلحة المستفيدين، وهم الأقوى في هذا العالم، ولكن:

ليس المهم أن ينخفض سعر العملة، وإنما المهم أن يكون دخل الفرد على الأقل كافياً لتغطية تكاليف معيشته. الدولار يعادل ٥ جنيه مصري بينما يعادل ١٠٠ ين ياباني هل معنى ذلك أن الاقتصاد المصري أفضل من الاقتصاد الياباني؟ متانة الاقتصاد يتحكم فيها نمو الناتج القومي وكفاية دخل الفرد تتحكم فيها سياسة إعادة توزيع الدخل القومي.

تنخفض أسعار المنتجات بسبب زيادة الناتج القومي بالإضافة إلى الحد من التضخم فيزيد حجم الصادرات مما ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري، وسرعان ما يعود سعر العملة للارتفاع.

أما آن الأوان للتخلص من مغالطات الفكر البشري الهدام، والعمل بأحكام القرآن؟



النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي



الدكتور خليفي عيسى
أستاذ محاضر بقسم العلوم التجارية

تقسيم النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي:

نحاول في هذا المطلب تقديم تقسيمات النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي في كافة النواحي، والأنشطة المختلفة، مع التركيز في البداية على ذكر النفقات العامة التي تحددت معالمها في التاريخ الإسلامي، ثم محاولة إسقاط النفقات العامة في الإسلام على التقسيمات العلمية الحديثة لها .

١- تقسيم النفقات العامة في التاريخ الإسلامي:

كانت النفقات العامة عبر حقبات التاريخ الإسلامي مقسمة بطبيعتها إلى نفقات محددة المصارف مثل: مصارف الزكاة، ومصارف الفيء، ومصارف الغنائم. بالإضافة إلى نفقات غير محددة المصارف تمثلت في مصارف باقي الإيرادات العامة مثل الخراج والجزية والعشور وغيرها.

أ. النفقات العامة المحددة: وهي نفقات ثبتت من القرآن، والسنة، وتضم مصارف الزكاة، مصارف الفيء، ومصارف الغنيمة.

أ-١- مصارف الزكاة:

وهي مصارف محددة في القرآن الكريم بقوله تعالى:" إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم":

١) الفقراء والمساكين: الفقراء والمساكين يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية فلا تحل صدقة ولا قوى مكتسب،فالفقير هو الذي لا شيء عنده، أما المسكين فهو الذي له مال لا يكفيه.

أما مقدار ما يعطي للفقير والمسكين فهو إعطاؤه كفاية سنة للذي لا يستطيع أن يعمل، أما القادر على العمل فيعطي له ما يحوله كليا إلى فئة منتجة.

٢) العاملون على الزكاة: ويشمل كل من يعملون في مؤسسة الزكاة، سواء بتحصيلها أو نقلها أو رعايتها، وبالتالي تشمل بصفة عامة الجهاز الإداري والمالي والمحاسبي القائم بأمر الزكاة سواء إدارة الجباية، أو إدارة التوزيع.

ويعطي للعاملين على الزكاة على قدر أعمالهم، وبقدر كفايتهم، بشرط ألا يقل أجرهم على أجر المثل (أي أجر عامل يؤدي عملا مشابها لعمله).

٣) المؤلفة قلوبهم: وصنفهم الماوردي إلى عدة أصناف هي: صنف يتألفهم لمعونة المسلمين. وصنف يتألفهم للكف عن المسلمين وصنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام وصنف لترغيب قومهم، وعشائرهم في الإسلام.

قد يكون الفشل صدفة.. إلا أن النجاح لا يمكن أن يكون صدفة..

أما عن وجود هذا المصرف في عصرنا فهناك رأيان: الرأي الأول: يقر عدم وجود مثل هذا الصنف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. الرأي الثاني: يرى عدم نسخ حكم المؤلفة قلوبهم، وبقائه حتى في عصرنا هذا. وهو الرأي الأرجح لأن هناك جهات يحتاج المسلمون فيها دفع الشر عنهم، ولكن يجب أن يتم بصورة تتناسب مع ظروف العصر.

٤) في الرقاب: أي تحرير العبد والأرقاء أو مساعدتهم على التحرير، أما في عصرنا فيمكن استخدام هذا السهم في تحرير الأسرى، كما يمكن استعماله في تحرير رق جديد أشد خطورة، وهو استرقاق الشعوب في أفكارها وأموالها وسلطانها، وحريتها في بلادها.

٥) الغارمون: وهم المدينون الذين يستدينون لغير معصية، وعجزوا عن الوفاء، فيعطى لهم من الزكاة مساعدة لهم على قضاء دينهم، وهم صنفان:

أولا: من استدانوا في مصالح أنفسهم، وقضاء حاجاتهم وهم فقراء، فيصرف لهم بما يسدد ديونهم.

ثانيا: من استدانوا في مصالح المسلمين فيصرف لهم سواءً أكانوا فقراء أو أغنياء قدر ديونهم.

٦) في سبيل الله: يقصد بسبيل الله الطريق الموصل إلى مرضاة الله تعالى من العلم والعمل، ويرى جمهور العلماء بأنه الغزو والجهاد، ويضيف إليه الإمام أحمد الحج وبصورة أكثر توسعا تشمل في سبيل الله ما ينصرف إلى مصالح العامة التي عليها وبها قوام أمر الدولة والدين، كما يقصد به المصالح العامة للمسلمين التي لا ملك فيها لأحد فملكها لله، ومنفعتها لخلق الله، مثل التكوين الحربي، بناء المستشفيات، وتعبيد الطرق، ومد الخطوط الحديدية وغيرها.

٧) ابن السبيل: وهو المسافر الذي انقطع عن بلده وماله، واحتاج إلى مال لإتمام مهمته، والرجوع إلى وطنه، وكان هذا السفر لطاعة سواء أكان للسياحة أو لطلب الرزق أو لطلب العلم.

ومن أمثلة أبناء السبيل في عصرنا الطلاب النابهين والصناع الحاذقين والفنيين المتقنين، وغيرهم ممن يحتاج إلى التخصص في علم نافع والتدريب على عمل منتج، بالإضافة على ذلك من يجبرون على مغادرة بلادهم، ومغادرة أموالهم، وأملاكهم من قبل الغزاة المحتلين أو الطغاة المستبدين والكفرة.

أ-٢- مصارف الفيء:

حدد القرآن مصارف الفيء في قوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل". وبالتالي يمكن تقسيم الفيء إلى خمسة أخماس، والخمس الأول يقسم إلى خمسة أسهم متساوية:

- سهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم): وكان ينفق منه على نفسه وأزواجه، وهذا السهم سقط بموت الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ويمكن إنفاقه في مصالح المسلمين.

سهم ذوي القربى: وهم بنو هاشم، وبنو عبد المطلب يسوى بين صغارهم وكبارهم.



- سهم اليتامى: وهم اليتامى ذوو الحاجات (اليتيم من مات أبوه مع الصغر).
- سهم المساكين: وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم.
- سهم ابن السبيل: سبق وأن عرفناه.

أما الأخماس، والأربعة الباقية فإن الاقتصاد الإسلامي يرى فيها سياستان:

الأولى: تخصص للقوات المسلحة (الجيش) لا يشاركها فيها أحد معدا لأرزاقهم.

الثانية: يصرف في المصالح العامة للمسلمين والتي منها أرزاق الجيش (الرواتب والأجور) وما لا غنى للمسلمين عنه.

وهناك فريق يقول بأن الفيء لا يُخمس، فهو مال حق لكل المسلمين، ينفق في المصالح العامة للمسلمين الأهم فالمهم، فيبدأ بالجيش الذي يدافع عن أرض الإسلام ثم عمارة الثغور، وكفاية أهلها، وبعدها حاجيات الجيش من عتاد وسلاح.

وفي المرتبة الثانية تأتي صيانة الجسور وحفر الأنهار وتنظيفها وعمل القناطر وإصلاح الطرق وغيرها من المصالح التي تعود بالنفع على المجتمع الإسلامي، وهو الرأي الأرجح عندنا.

أما في عصرنا الحاضر فإن إيراد الفيء ومصارفه لا وجود له، وبالتالي فلا يمكن اعتباره موردا من موارد الدولة الإسلامية المعاصرة، ولهذا لا يمكن ضمه إلى الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي.

أ-٣- مصارف الغنيمة: خمس الغنائم من الإيرادات المحددة المصرف، مصداقا لقوله تعالى: "واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل"، وبالتالي يقسم خمس الغنيمة إلى خمس أسهم:

١. سهم لله ورسوله.
٢. سهم لذوي القربى.
٣. سهم لليتامى.
٤. سهم للمساكين.
٥. سهم لأبناء السبيل.

أما فيما يخص سهم الله ورسوله وكذلك ذي القربى يوجّه بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في السلاح والعتاد وتجهيز الجيش وباقي المصالح العامة للدولة أما باقي الأسهم فتبقى كما هي: وبالتالي يشترك مصرف الغنائم مع مصارف الزكاة، باعتباره من نفقات الضمان الاجتماعي.

وهناك رأي آخر، وهو رأي الإمام مالك يرى بأن خمس الغنيمة مفوض إلى رأي الإمام واجتهاده، فيأخذ منه من غير تقدير، ويعطي القرابة منه باجتهاد، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين.

ويتضح لنا أن مصارف الفيء والغنائم متروكة للاجتهاد، ولكن لا يخرج إنفاقها عن المصالح العامة للمسلمين بهدف وجود مجتمع يسوده التكافل الاجتماعي.

أ-٤- مصارف الضوائع:

الضوائع هي أموال لا يعرف لها مالك، وتضم تركات من لا وارث لهم، وكذلك الأموال التي لا صاحب لها، ومرجعها لبيت المال، وتنفق على الفقراء، فيعطى منها للعاجزين ما ينفقون منه، ويعالجون أمراضهم، ويكفن موتاهم، فهو مخصص للفئات الأشد حاجة ولا فرق في ذلك بين المسلم والذمي.

ب- الإنفاق على المصارف الأخرى: (النفقات غير المحددة) وتضم المصاريف الأخرى باقي نفقات الإيرادات الأخرى غير المحددة مثل الخراج، والجزية، والعشور، وكذلك القروض، والملاك العامة للدولة، والضرائب التي خضعت للاجتهاد على صرفها في المصلحة العامة للدولة، وتضم النفقات العامة غير محددة المصرف ما يلي:

ب-١- مخصصات الرسول (صلى الله عليه وسلم): كانت من أموال بني النضير وبني قريظة مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركب، وكانت هذه المتخصصات للرسول (صلى الله عليه وسلم)، ينفق منها على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الخيل والسلاح عدة في سبيل الله، وبعد وفاته (صلى الله عليه وسلم) وأهله آلت الأموال إلى بيت المال لتنفق في مصالح المسلمين.

ب-٢- مخصصات الخلفاء: كان يخصص عطاء لأمراء المؤمنين يكفيهم، وأهلهم حتى يقوموا بوظيفة الخلافة على أكمل وجه، فهذا أبو بكر الصديق كان يتقاضى راتبا سنوياً، ومثله عمر بن الخطاب الذي كان عطاؤه مشابها للخليفة أبي بكر الصديق لأنه شهد بدرا.

ب-٣- رواتب العمال والموظفين: في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم تكن هناك مخصصات ثابتة للعمال، وما إن جاء عهد عمر بن الخطاب حتى أجرى للأمراء، والعمال والقضاة والكتاب رواتب تتناسب مع مناصبهم مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- زيادة عبء الوظيفة
- الظروف الاقتصادية السائدة.
- رواتب الجهاز الإداري لا تدفع من حصيلة الزكاة.
- الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للعمال عند تحديد الراتب.
- عمال الصدقة يتقاضون راتبهم من حصيلة الزكاة.

ب-٤- مخصصات الجند: وكانت في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) غير محددة، وكان نصيبهم من الغنائم فقط، وفي عهد عمر بن الخطاب عندما أنشأ الديوان بدأ عمر بتخصيص الأعطيات، وكان عمر يفضل في العطاء القربى للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وكذلك السبق في الإسلام، بالإضافة إلى تفضيل المهاجرين عن الأنصار، وهكذا، وكان الراتب في عهد عمر ما بين ثلاثمائة وخمسمائة درهم، أما في العهد الأموي وفي خلافة معاوية كان عنده في (الشام) ستون ألف جندي ينفق عليهم ستين مليون درهم، فيكون نصيب كل جندي ألف درهم

ب-٥- نفقات المصالح العامة: حيث كانت توجه النفقات لحفر الأنهار وإصلاح مجاريها وحفر الترع وإقامة القناطر والسدود إضافة إلى نفقات البناء والتعمير، وفي مقدمتها بناء المساجد، وغيرها مما ينتفع المسلمون به.

ب-٦- الأعطيات: فقد كان عمر بن الخطاب يقدم العطاء لعامة الناس حتى أنه كان يوزعها بنفسه في بعض الأحيان، وكذلك فعل علي بن أبي طالب الذي ساوى في العطاء بين الناس.

واستمر نظام العطاء إلى غاية نهاية الدولة العباسية، وكان الأمراء يقدمون العطاء إلى الأدباء والعلماء.

٢- التقسيمات العلمية للنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تقسيم النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي وفق التقسيم العلمي إلى قسمين من حيث دورتهما، وتقسيم من حيث طبيعة النفقات، بالإضافة إلى تقسيمها من حيث أغراضها.

أ - تقسيم النفقات من حيث دوريتها: وتنقسم إلى:

أ-١. نفقات دورية: وهي نفقات تتسم بالتكرار والدورية والثبات، فهي مصروفات يمكن توقعها مثل: الرواتب، الخدمات، ومصروفات المرافق العامة: كالدفاع والأمن الداخلي والعدالة والضمان الاجتماعي وتعطى من إيرادات عادية كالخراج، والجزية، والعشور، أما مصروفات الضمان الاجتماعي فمن الزكاة.

أ-٢. نفقات غير دورية: وهي النفقات التي لا تتسم بالتكرار والدورية والثبات والانتظام نظرا لعدم توقعها مثل نفقات الحروب والأوبئة والفيضانات وتعطى من القروض.

ب - تقسيم النفقات من حيث الحصول على مقابل أو عدمه: تنقسم النفقات من حيث الحصول على مقابل أو عدم الحصول على مقابل إلى:

ب-١- نفقات حقيقية: وهي النفقات العامة التي يقابلها الحصول على خدمات حيث تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات منتجة وتضم عطاء الخلفاء، ومرتبات العمال والموظفين، بالإضافة إلى مرتبات الجند.

ب-٢- نفقات تحويلية: وهي التي تؤديها الدولة دون الحصول على مقابل سلعي أو خدماتي، وهي نفقات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي وتشمل النفقات التحويلية كل من مصارف الزكاة التي تحقق التكافل الاجتماعي، نفقات الضمان الاجتماعي المتعددة الأعطيات.

ج - تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعة الخدمة: ويسمى أيضا بالتقسيم الوظيفي، أي: تقسيم النفقة حسب طبيعة الخدمة المراد أداؤها وبالتالي حسب وظائف الدولة

ج-١- نفقات الخدمات العامة: وتسمى نفقات السيادة لأنها تنفقها الدولة صاحبة السيادة، وتشمل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة، كالإدارة العامة والدفاع الوطني والقضاء والأمن والنفقات العسكرية وتضم نفقات السيادة بعض مصارف الزكاة مثل سهم العاملين عليها (تمثل مصروفات إدارية)، كذلك سهم في سبيل الله، والمؤلفة قلوبهم.

ج-٢- نفقات الخدمات الاجتماعية: وهي النفقات التي تحقق التنمية الاجتماعية للأفراد، وتتمثل في الاقتصاد الإسلامي في نفقات الضمان الاجتماعي التي لا تسعى لتحقيق حد الكفاية فقط بل تسعى لتأمين الأطفال، وتأمين البطالة، والشيخوخة والمرض وتأمين الغارم وكذلك ابن السبيل وكذلك تشمل نفقات التعليم والثقافة والصحة.

ج-٣- نفقات الخدمات الاقتصادية: وهي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بما فيها النفقات الاستثمارية التي تزيد الاقتصاد الوطني، وتمكن من تحقيق التنمية، وتتمثل في إنشاء الطرق وبناء الجسور والسدود، شبكات الاتصال وكذلك المواصلات.

د – تقسيم النفقات من حيث النطاق الإقليمي: ويعتمد هذا التقسيم على أساس مدى استفادة أفراد المجتمع منها، أو سكان إقليم معين داخل الدولة من هذه النفقات. وتنقسم هذه النفقات إلى:

د-١- نفقات مركزية (قومية): والتي تقوم بها الحكومة المركزية أو الحكومة الاتحادية (الخلافة الإسلامية)، والتي ينتفع بها كافة أفراد الدولة الإسلامية وفي صدر الإسلام كان هناك ما يسمى بيت المال المركزي (بيت المال العام) موجود بمقر الخلافة، وكان يتولى هذه النفقات، ومن أمثلتها نفقات الدفاع الخارجي والتمثيل الدبلوماسي.

د-٢- نفقات لا مركزية (محلية): وهي التي تنفقها ولايات، وأقاليم الدولة، وينتفع بها سكان الولاية أو الإقليم مثل نفقات الكهرباء والمواصلات والمياه داخل الإقليم، ويقوم بذلك بيت مال الإقليم، والفائض المتبقي يتم تحويله إلى بيت المال المركزي.

الخاتمة

لقد خلصنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج نذكر منها:

- تميزت النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها محددة، وواضحة من حيث ثبوتها بنصوص شرعية، أما تلك غير المحددة المصارف فيراعي فيها مصالح المسلمين العامة.
- عرف الفكر المالي الإسلامي الصورة العينية للنفقة العامة إضافة إلى الصورة النقدية.
- تتميز النفقات العامة بتقسيماتها المختلفة، وشمولها لكافة طبقات المجتمع، وشمولها لكافة الخدمات مما يحقق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنوطة بها.
- يرى الاقتصاد الإسلامي أن عملية الإنفاق العام عبارة عن مجموعة من الاختيارات المتعاقبة، تبدأ بالمفاضلة بين أوجه الإنفاق لتنتهي بالمفاضلة بين أشكال المشروعات، مرورا بالمفاضلة بين أساليب إشباع الحاجة العامة.
- يقدم الفكر المالي الإسلامي تقسيما للنفقات العامة يتفق من حيث أصوله ومناسبته للظروف التي طبق فيها مع أرقى التقسيمات الحديثة.

السياسات المالية في عصر عمر بن الخطاب

(١٣-٢٣هـ)

[الضبط المالي وأزمة عام الرمادة]



عامر محمد نزار جلعوط
ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وآتاه الحكمة، وفصل الخطاب، وآزره بصفوة الأصحاب أولي البصيرة والألباب، يتقون ربهم ويرجونه حسن المآب، فصلاة الله على معلمهم نبينا محمد وآله وصحبه ومن سار على دربهم إلى يوم الحساب وبعد:

فهذا جانب من السياسات المالية لثاني الخلفاء الراشدين، سيدنا أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب، نبراسٌ وضّاء ونورٌ ساطع في الفقه المالي، والاقتصادي الإسلامي:

١-استلام أمور المال:

توفي الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقام خلفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بدعوة الأُمناء، ودخل بهم إلى بيت المال، ومعه عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان رضي الله عنهم، ففتحوا بيت المال فلم يجدوا فيه ديناراً، ولا درهماً، ووجدوا خَيشةً للمال فنُفضت فوجدوا فيها درهماً، فترحموا على الصدّيق رضي الله عنه. وكان بالمدينة وزّان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يزن ما كان عند أبي بكر من مال فسُئل الوزّان: كم بلغ ذلك المال، الذي ورد على أبي بكر؟ قال: مائتي ألف

٢-ضبط المالية العامة:

لقد فاض المال بشكل كبير في هذا العصر الذي شكّل أساساً واضحاً لبيت المال، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من عند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بثمان مئة ألف درهم، فقال: أطيب ويلك؟! قلت نعم، فبات عمر ليله أرِقاً حتى إذا نودي بصلاة الصبح قالت له امرأته: ما نمت الليلة! قال: كيف ينام عمر بن الخطاب، وقد جاء الناس ما لم يكن يأتيهم مذ كان الإسلام؟! فما يؤّمن عمر لو هلك وذلك المال عنده فلم يضعه في حقه ؟! فلما صلّى الصبح اجتمع إليه نفرٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم: إنه قد جاء الناس الليلة ما لم يأتهم مذ كان الإسلام، وقد رأيت رأياً فأشيروا عليّ، رأيت أن أكيل للناس بالمكيال، فقالوا: لا تفعل يا أمير المؤمنين، إن الناس يدخلون في الإسلام ويكثر المال ولكن أعطهم على كتاب، فكلما كثر الناس وكثر المال أعطيتهم عليه قال: فأشيروا علي بمن أبدأ منهم؟ قالوا: بك يا أمير المؤمنين إنك ولي ذلك، ومنهم من قال: أمير المؤمنين أعلم. قال: ولكن أبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الأقرب فالأقرب إليه فوضع الديوان على ذلك).

لقد طور الفاروق رضي الله عنه النظام المالي بزيادة الموارد وضبط الإنفاق مع مراعاة ترتيب حقوق الناس في مختلف الأقاليم من خلال نظام الدواوين.

١-الخَيْش: ثِيابٌ رِقاقُ النسج غِلاظُ الخُيوطِ تُتَّخَذُ من مُشَاقةِ الكَتَّان ومن أَرْدَئه. لسان العرب جـ٦ ص٣٠٠.

٢- وفي ذلك إشارة إلى سياسة أبي بكر القائمة على التوزيع المباشر لكل ما يأتي لبيت المال، نظراً لقلتها وعدم كفايتها في سد النفقات العامة.

٣- أي مائتي ألف درهم. الطبقات الكبرى لابن سعد جـ٣ ص٢١٣، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص٦٠.

٣-أزمة عامة الرمادة:

لقد برع الفاروق رضي الله عنه بإدارته للأزمة الاقتصادية في عام الرمادة أو المجاعة، ولقد شكلت سياسته نموذجاً تأصيلياً في التعامل مع النكبات التي تصيب الأمة عبر العصور حيث أمر باحتواء الأزمة بما يلي:

١-الاستسقاء (الالتجاء إلى الله): حيث أن عمر رضي الله عنه بكى وجثا على ركبتيه خشعاً يدعو الله إلى أن مطر الناس.

٢-مساواة الخليفة مع الرعية في الطعام والكساء: حيث حلف عمر رضي الله عنه لا يذوق السمن واللبن حتى يحيا الناس. لقد كان عمر أبيض أمهق تعلوه حمرة، يصفّر لحيته وإنما تغير لونه عام الرمادة لأنه أكثر أكل الزيت، ولأنه حرم على نفسه السمن واللبن حتى يخصب الناس. وجاءت ممارسة الفاروق رضي الله عنه لهذا المبدأ خير شاهد مبدأ المساواة في دولته.

٣- حسن التدبير والتوزيع العادل: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين. لقد تمنى عمر رضي الله عنه لو أخذ من فضول أموال الأغنياء عام الرمادة لتقسيمها على الفقراء، وذلك عندما عجز بيت المال آنذاك عن مواجهة تلك الأزمة المالية ويُستدل من ذلك على جواز فرض نصيب من المال على الأغنياء وقت الضرورة وذلك بشروط، وضوابط محددة، وهو ما يسمى بالتوظيف.

ومن أمثلة ذلك: ما قاله عمر رضي الله عنه: لئن أصاب الناس سنة لأنفقن عليهم من مال الله ما وجدت درهماً، فإن لم أجد ألزمت كل رجل رجلاً.

٤-حفر خليج بين النيل والبحر الأحمر من خلال ما قام به عمرو بن العاص رضي الله عنه من إصلاح بحر القلزم وراسل فيه الطعام من مصر فصار الطعام بالمدينة كسعر مصر.



٥-الالتجاء على الأمصار وإلى الأرياف حول المدينة: إن عون المؤمنين لبعضهم في كل الأحوال هو من قبيل فعل الخير، وهذا في الأحوال العادية فكيف في أوقات الأزمات؟ لذا كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بإمارة البصرة. وبأن يسير إلى كور الأهواز صلحاً وعنوة، فوظف عمر عليها (١٠٠٤٠٠٠٠) درهم عشرة ملايين وأربعمائة ألف، وجاء أبو عبيدة رضي الله عنه بأربعة آلاف راحلة من الطعام وأمدَّ غيرهم بمدد كثير.

١- البيهقي كتاب قسم الفيء والغنيمة باب إعطاء الفيء على الديوان ومن يقع به البداية جـ٦ ص٣٦٤. وذكره المتقي الهندي في كنز العمال جـ٤ ص٨٣٨.

٢- سنة ١٨ هـ وعام الرَّمادة معروف سمي بذلك لأن الناس والأموال هلكوا فيه كثيراً وقيل هو لجدب تتابع فصير الأرض والشجر مثل لون الرماد والأول أجود وقيل هي اعوام جَدْب تتابعت على الناس في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه. لسان العرب جـ٣ ص ١٨٥.

٣- إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام للدكتورة سوسن سالم الشيخ ص١٢٢ط ١ دار النشر للجامعات ١٤٢٤ هـ.

٤- النكبات: ما ينزل بالدول من حصار اقتصادي وحوادث ومصائب كبيرة كآثار الحروب والمجاعات، والقحط، والزلازل، والفيضانات، والنقص الحاد في الأمور الطبية والتعليمية وغيرها.

٥- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩، برقم ٣٧٢٩٨ . كذا تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر جـ٢٦ ص ٣٢٨، ط١، ١٤١٩هـ دار الفكر بيروت.

٦- المستدرك على الصحيحين جـ٣ ص٣٧٧ للحاكم النيسابوري دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ ، فتح الباري لابن حجر العسقلاني جـ٢ ص٤٩٧ دار المعرفة، تاريخ ابن خلدون جـ٢ ص ١١٤ دار إحياء التراث العربي بيروت .

٧- تاريخ ابن خلدون جـ٢ ص ١١٤ .

٨- شَدِيدُ البَيَاض.

٩- تحفة الأحوذي للمباركفوري جـ ١٠ ص٢٧. دار الكتب العلمية .

١٠- تاريخ الطبري جـ٢ ص ٥٧٩ .

٧-إشرافه على توزيع الطعام حيث أمر باستخدام الرواحل كطعام، وقام بمتابعة مستمرة للأزمة حتى نهايتها. لقد أنفق عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أهل الرمادة حتى وقع مطر، فترحلوا، فخرج إليهم عمر رضي الله عنه راكبا فرساً فنظر إليهم وهم يترحلون بظعائنهم فدمعت عيناه فقال رجل من بني محارب بن خصفة أشهد أنها انحسرت عنك ولست بابن أمة، فقال له عمر رضي الله عنه: ويلك ذلك لو كنت أنفقت عليهم من مالي أو من مال الخطاب إنما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل.

٨-وقف إقامة حد السرقة، وتأخير دفع الزكاة في ذلك العام حيث سرق غلمان حاطب بن أبي بلتعة في عام الرمادة ناقة لرجل مزني فنحروها، وأكلوها، ورفع الأمر إلى الفاروق، فطلب الغلمان فاعترفوا أنهم سرقوها من حرز، والذين سرقوا عقلاء مكلفون، ولم يدعوا ضرورة ملجئة للسرقة، فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم - ولكنه - وهو يعيش عام الرمادة ويرى حال الناس التمس لهم عذراً فقال لمولاهم: إني أراك تجيعهم؟ واكتفى بذلك، وأوقف القطع، وأمر للمُزني بثمن ناقته مضاعفة (٨٠٠ درهم)، فقد درء الحد عنهم للضرورة.



القلزم: مدينة من أعمال مصر على ساحل البحر، وسمي القلزم لأنه في مضايق بين جبال، وفيه جبال عالية فوق الماء وطرق السفن منها معلومة لا يدخلها إلا المهرة من رؤساء البحر العالمون بطرقاته، وبين القلزم ومصر تسعون ميلاً. عن الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحِميري، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت ط 2 - 1980م.

عبد الله بن قيس: صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عامله على زبيد وعدن، واستعمله عمر رضي الله عنه على البصرة ثم استعمله عثمان بن عفان عليها بطلب من أهلها وكان أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما مات بالكوفة، سنة اثنتين وأربعين. عن أسد الغابة جـ 3 ص 364.

أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي الفهري المكي: أحد السابقين الأولين، شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، وسماه أمين الأمة، واستخلفه أكثر من من مرة على سرايا و وجهه أبو بكر إلى الشام سنة ثلاث عشرة أميراً، وفيها استخلف عمر، فعزل خالد بن الوليد وولّى أبا عبيدة ، توفي أبو عبيدة في سنة ثمان عشرة، وله ثمان وخمسون سنة. عن سير أعلام النبلاء جـ 1 ص5.

حاطب بن أبي بلتعة عمرو بن عمير بن سلمة: من مشاهير المهاجرين، شهد بدرا والمشاهد. وكان رسولُ النبي إلى المقوقس، صاحب مصر. وكان تاجراً في الطعام له عبيد. وكان من الرماة الموصوفين. توفي سنة ثلاثين. سير أعلام النبلاء للذهبي جـ2 ص43.

دور خطبة الجمعة في معالجة المشكلات الاقتصادية

الدكتور / عبد الحليم عمار الغربي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد

إذا كان ليوم الجمعة في الإسلام منزلة رفيعة؛ فإن الاقتصاد يحتلّ فيه مكانة عظيمة وليس أدلّ على ذلك من أن أطول آية في القرآن الكريم لم تتناول عبادة من العبادات المعروفة (الصوم أو الصلاة أو الزكاة)؛ وإنما اختصّت بشرح تفصيلي لموضوع اقتصادي هو المداينة!

وإذا كان أحد المستعمرين قد قال في فترة تشكّل الحركات الوطنية ضد الاستعمار: "لو أننا امتلكنا منابر المسلمين، لحوَّلنا بلادهم إلى مبادئنا في أيام قلائل"؛ فإن ما يلاحظه الخبراء اليوم أن هناك قصوراً في دور خطباء المساجد في طرح المشكلات الاقتصادية التي يمرّ بها عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، مثل: البطالة، وارتفاع الأسعار، والإصلاحات الاقتصادية، وكيفية تفادي تداعياتها السلبية.

إن التأثُّر المجتمعي بالقضايا الاقتصادية يفرض على خطيب الجمعة الاقتراب من هذه القضايا بمنطق المهتم أو المهموم، وليس المتخصِّص أو الفنّي بشأن تساؤلات المتلقي العادي: ما الحلّ لوقف ارتفاع الأسعار؟ ولماذا ترتفع؟ وكيف نواجه البطالة؟ وهل يمكن أن نقاطع كل السلع الإسرائيلية والأمريكية حتى لو أضرّ بعضها اقتصادنا؟ ولماذا ينخفض الناتج الوطني العربي؟ وكيف نستعيد قيم العمل والسعي التي تراجعت في مجتمعاتنا وتقدّمت عليها القيم الريعية؟.

وثمّة تساؤلات أخرى كثيرة يثيرها الواقع المعيش: لماذا فقدت خُطبة الجمعة في معظم بلدان العالم الإسلامي تأثيرها البنّاء؟ ولماذا تحوّل حضور خطبة الجمعة إلى مجرّد فعل تعبُّدي لا يظهر أثره بعد أن كانت مؤتمراً اجتماعياً عاماً يمارس الدور الريادي في معالجة مشكلات المجتمع؟ لماذا أصبحت خطبة الجمعة متشابهة العناوين والموضوعات المطروحة في أغلب المساجد؟ ولماذا بقي دور الخطيب تقليدياً في الوقت الذي تَقدّم فنّ التدريب والخطابة والتعامل مع الجمهور وتقدّمت وسائل العرض التكنولوجية؟

إن خطباء الجمعة يتناولون بعض الجوانب الاقتصادية بطريقة تقليدية، كالدعوة للتكافل الاجتماعي، وإخراج الزكاة، والبعد عن الرِّبا، فلو كانت الاستجابة لدعوات الخطباء للتكافل الاجتماعي على النحو المطلوب؛ لكان الوضع الاقتصادي في الدول العربية والإسلامية أفضل بكثير ممّا هو عليه الآن!

أولاً: القوة التأثيرية لخُطبة الجمعة في المجتمعات الإسلامية

تُعدّ خطبة الجمعة من أهم وسائل الاتصال الجماهيري، فهي تختص بمزايا لا تتوافر في أيّ منبر إعلامي آخر؛ حيث إنها تُمثل شعيرة من شعائر الإسلام، وتتم في جوٍ مهيب تتهيّأ فيه النفوس للتلقّي والاستماع، كما أنها تتميّز بوجوب الإنصات إلى الخطيب وعدم الانشغال عنه؛ مما يفردها عن سائر الخطب، والمحاضرات، والندوات.

وراء كل مؤسسة ناجحة إدارة ناجحة..



ويرجع احتفاظ "خطبة الجمعة" بمكانتها العالية، وقدرتها الكبيرة على التأثير في المسلمين إلى عدة اعتبارات؛ منها:

- قداسة الخطبة واحترام المسلمين لها على مرّ العصور؛ وقد اهتم بها الفقهاء اهتماماً بالغاً من خلال دراسة أحكامها وآدابها وعلاقتها بصلاة الجمعة.
- الأمر بالسعي لصلاة الجمعة حين سماع النداء، جاء في القرآن الكريم:)يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ([الجمعة: ٩]؛
- الأجر العظيم الذي وُعد به الذين يبادرون لحضور الخطبة، ودعوتهم للتواجد بالمسجد قبل صعود الخطيب على المنبر، وإرشادهم إلى ضرورة التركيز مع الخطيب وأن يعطوه سمعهم وبصرهم
- تكرار الخطبة كل أسبوع يدلّ على أهميتها وضرورة العناية بها من قِبل الخطيب والسامعين؛ حيث يستمع المصلّي في العام الواحد لـ ٥٢ خطبة تقريباً!

وقد أشارت إحدى الدراسات التي تمّت في مصر حول أثر خطبة الجمعة، إلى النتائج التالية:
أفاد ٧٨٪ من المصلين أنهم يتأثرون تأثُراً دائماً بما يقوله الخطيب، وذكر ٧١٪ أنهم يلتزمون دائماً بما يقوله الخطيب؛
واتُّفق مع أحد خطباء المساجد على أن يخطب عن الرّبا، فأجرى استفتاءً قبل الخطبة وبعدها كانت نتيجته كما يلي:

الاستبيان	قبل الخطبة	بعد الخطبة
معرفة مفهوم الربا	%85	%97
معرفة عقوبة المرابي	%33	%59
معرفة تعامل البنوك التقليدية بالربا	%71	%94
تفضيل الاستثمار في البنوك الإسلامية	%50	%64

جدول: أثر خطبة الجمعة في موضوع الرّبا

يُلاحَظ من الجدول السابق أن ٨٥٪ من الحضور كانوا يعرفون المفهوم الصحيح للرّبا، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى ٩٧٪؛ و٣٣٪ منهم كانوا يعرفون عقوبة المرابي، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى ٥٩٪؛ و٧١٪ منهم كانوا يعلمون أن البنوك التقليدية تتعامل بالرّبا، وبعدها ارتفعت النسبة إلى ٩٤٪؛ و٥٠٪ منهم كانوا يفضّلون الاستثمار في البنوك الإسلامية، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى ٦٤٪؛ وكانت النتيجة النهائية أن ٣٤٪ سينصحون الآخرين بترك الرّبا و٣١٪ سيقاومون أيّ عمل ربوي.
والحقيقة أن هذه النسب قد تتأثّر ارتفاعاً أو انخفاضاً من بلد لآخر، ومن حيٍّ لآخر تبعاً لأهمية الموضوع، والأفكار المطروحة فيه وحضور الخطيب المؤثّر؛ ممّا يؤكد القيمة المعنوية الكبيرة لخطبة الجمعة في المجتمعات الإسلامية!

ثانياً: عوامل غياب دور خُطبة الجمعة في المجال الاقتصادي

إن منبر الجمعة ليس كرسياً جامعياً لتعليم الدراسات الفقهية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الدراسات الأكاديمية، ولكن في الوقت نفسه يجب ألاّ يكون منفصلاً عن هموم المجتمع الاقتصادية

ويُفترض في هذا المنبر الإعلامي الأسبوعي أن يولّد لدى المسلم زاداً إيمانياً ووعياً تراكمياً في شؤون الحياة المختلفة، ولكن المراقب لخطبة الجمعة قد يلاحِظ حالياً غياب "الجانب الاقتصادي" عن موضوعات الخطبة؛ ولعلّ ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:

١-افتقار الخطباء إلى "الثقافة الاقتصادية" التي تمكّنهم من تناول المفاهيم، والقضايا الاقتصادية، فضلاً عن عدم فهمهم أصلاً للقضايا، والموضوعات الاقتصادية، وهذا يرجع لما يلي:

عدم التخصص: لا يدرس الخطباء وهم طلاب في الجامعة مناهج اقتصادية خاصة في الكليات التي تُخرِّج الخطباء؛ حيث تنحصر مناهجها في العلوم الشرعية (فقه، سيرة، حديث، تفسير، خطابة)؛

ضعف الرواتب: لا يستفيد الخطباء من قيمة "بدل تثقيف" ضمن الراتب الشهري على الرغم من خطورة وأهمية الوظيفة التي يؤديها الخطيب، وهو ما يترتب عليه عدم قدرته على تثقيف نفسه ذاتياً عن طريق شراء بعض الكتب والمراجع التي تناقش القضايا الاقتصادية؛ لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكتب والمطبوعات الدورية؛

روتينية الوظيفة: تحوّلت خطبة الجمعة بالنسبة للخطيب إلى مجرّد روتين أسبوعي، وتحوّلت إلى وظيفة "عقيمة" يشكو منها معظم الخطباء الرسميين.

٢-خوف الخطيب من التعرُّض للقضايا الاقتصادية، مثل: التنمية وأهميتها، والديون، وخطورتها على استقلال الشعوب، وحريتها، وذلك حتى لا يتم تصنيفه تحت أيّ غطاء سياسي يتبنّى هذه المفاهيم

٣-ضيق فهم الخطباء للاقتصاد وحصره في موضوع "الرِّبا"، وإغفالهم لقضايا الاقتصاد الحقيقية، وفي مقدّمتها:

الاستهلاك: وهو أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة، ورغم أهميته لتفعيل الاقتصاد فإنه إذا زاد عن حدّه من خلال الإسراف؛ ينقلب إلى ضدّه وهناك رقم مرتفع للواردات الاستهلاكية في الدول العربية والإسلامية؛ الأمر الذي يتطلب من الخطباء تناول هذه المسألة من وجهة نظر اقتصادية، وليس شرعية فقط.

الإنتاج والتنمية: هناك قيم إيجابية دعا إليها الإسلام يجب أن تعزَّز في نفوس الناس، كقيمة العمل وإتقانه باعتباره مبدأً مهماً في الإنتاج طُبِّق في اليابان، وحقّق نجاحات غير عادية، على عكس ما يحدث في الدول العربية والإسلامية التي تراجعت فيها قيم حبّ العمل واحترام الوقت كإحدى العناصر الإنتاجية المهمة

الفساد الإداري والمالي: من الخطأ أن يتم تناوله بشكل تجريحي ونقدي للسلطة من قبل بعض الخطباء، وليس على اعتباره قضية اقتصادية مهمة يجب أن تأخذ منهجاً علمياً لمحاربتها. فالفساد الذي يهدر الموارد يعالَج اليوم بآليات علمية عديدة كالشفافية، ودعوة الخطباء لمعالجة الفساد في هذا الإطار تضفي على الخطيب المصداقية، وتُقنع الفرد بأهمية هذا الموضوع، وتدفعه إلى تبنِّيه.



الاحتكار: هناك سلع أساسية محتكرة في المجتمعات العربية والإسلامية مما يضرّ بالاقتصاد، وهو أمر لا يناقشه الخطباء رغم أن الإسلام لديه إسهامات متعدِّدة فيما يتعلق بخطورة الاحتكار.

المقاطعة الاقتصادية: لا يكون الحديث عنها عشوائياً؛ بل يجب أن يتم وفق منهج عملي يُجنّب إضرار الناس والاقتصاد من خلال إيجاد بدائل ذات نوعية وأسعار جيدة.

ثالثاً: نحو تفعيل خُطبة الجمعة في طرح القضايا الاقتصادية

يُعتبر الخطيب قدوة لأهل حيِّه ولمرتادي مسجده، وعليه أن يقدِّر الظروف والمناسبات التي ترتبط بخطبة الجمعة، فلكل مقام مقال، ولكل حدث حديث ولمّا كان معظم الحضور لخطبة الجمعة هم غالباً من أهل الحي، فينبغي أن تتوثّق صلته بهم؛ حيث إن دوره لا يبدأ بصعود المنبر وينتهي بنزوله عنه؛ بل عليه أن يتفاعل مع الوسط الذي يعيش فيه، ويتعمّق في فهم مشكلاته الاقتصادية وقضاياه المحلية، وعليه أن يجتهد بتحضير مضمون الخطبة الأسبوعية، فيتشاور مع المعنيين بالموضوع، ويطالع ما تطرحه وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ليجعلها موضوعاً لخطبته، ويبحث عن الإحصاءات والأرقام التي تدعّم كلامه. أما أن تبقى الخطبة مجرّد أداء واجب ينقلها الخطيب من كتب الأسلاف دون أيّ صناعة إبداعية، فإنها ستتحول إلى قراءة إنشائية يملّها الناس أو يعزفون عن حضورها لأنها لا تضيف لهم جديداً.

وقد تُطرح أيضاً مسألة عدم استخدام الخطباء لبعض أساليب التكنولوجيا الحديثة في مخاطبة الجمهور، فمثلاً: لماذا لا يُستخدم جهاز عرض مربوط بحاسوب محمول يُقدِّم الخطيب من خلاله موضوعه بشكل ماتع مصحوب بالصور، ومقاطع الفيديو التي تشرح موضوع خطبته؟! ولعلّ هذا يقتضي أن يكون الخطيب مختلفاً عن خطيب الجمعة التقليدي؛ أي أن يكون مثقفاً أو أكاديمياً يملك الأسلوب الشائق والقدرة على التفاعل مع جمهوره، ولديه الروح العصرية التي تجعله يتقبّل كل هذه التغييرات!

ولكي تُسهم خطبة الجمعة بدور فعال في المجال الاقتصادي فإننا نقدِّم المقترحات التالية:

١- إعادة النظر في مناهج الكليات التي تقوم بتخريج خطباء الجمعة؛ من خلال تدريس الخطباء لمنهج اقتصادي يعالج المفاهيم والقضايا الاقتصادية بلغة معاصرة بعيدة عن التعقيد، على أن يشارك في إعداده نخبة من الاقتصاديين وأساتذة الشريعة.

٢- إعادة النظر في راتب الخطيب، واعتماد بند ثابت كبدل للتثقيف يمكّنه من شراء بعض الكتب واقتناء المجلات التي تعالج القضايا الاقتصادية في العالم الإسلامي.

٣- فتح المجال لاعتلاء المنابر أمام المتخصصين في الاقتصاد ممّن يجيدون مخاطبة الناس، ويمتلكون خلفية عالية في العلوم الشرعية.

٤- إعداد دورات تدريبية مستمرة لتأهيل الخطباء في المجال الاقتصادي، يقوم بها أساتذة جامعيون ومفكرون أكْفاء في محاولة للارتقاء بمستوى الخطباء.

٥- إجراء مسابقات دورية سنوية لاختيار أحسن الخطباء المتميّزين عملياً، وأحسن الخطب الاقتصادية المكتوبة، ورصد جوائز ومكافآت قيِّمة لهذا الغرض.

٦- إجراء استفتاءات، وبحوث استقصائية عن أثر خطبة الجمعة في الأحياء والمناطق المختلفة، والعمل على رفع النسبة الإيجابية لهذا الأثر بتغيير الخطيب الذي لا يستطيع مواكبة التغيير.

٧- تهيئة المساجد بالشكل الذي يمكّن الخطباء من التأثير في المصلّين، الأمر الذي قد يتطلب تزويدها بأحدث تقنيات شبكات الاتصال الحديثة التي تُستخدم في إلقاء الخطب، والندوات، أو ما يُعرف بـ *Audio & Visual Communication Systems*، مثل: شاشات العرض (البلازما) التي تتيح للخطباء عرض النقاط الرئيسة لخطبهم بواسطة جهاز الحاسوب، واستخدام برنامج العرض التقديمي *PowerPoint*، مع ترجمة فورية بلغة الإشارة لفئة الصمّ، والبكم.

٨- تعاون المؤسسات والمراكز البحثية المتخصِّصة مع الوزارة الوصية على إصدار الكتب، والمذكرات التي تعالج القضايا الاقتصادية بلغة سهلة بهدف تعميق المعرفة الاقتصادية للخطباء حتى يتسنّى لهم تناول المشكلات الاقتصادية ومعالجتها من خلال خطبة الجمعة. ومن أهم هذه الموضوعات الاقتصادية التي ينبغي على الخطيب أن يطرحها:

- أهمية العمل في الإسلام (إتقانه وربطه بالعبادة).
- دراسة فريضة الزكاة وقواعد جبايتها وتوزيعها ودورها في التنمية والاستهلاك، وكونها أساس النظام المالي والاجتماعي في الإسلام
- دراسة خطط عملية لاستثمار أموال الزكاة في مواجهة الفقر، وبيان دورها المتمثل في تحويل الفقراء إلى منتجين يدفعون الزكاة، وحكم المتهرِّب من دفعها.
- دور الوقف في التنمية الاقتصادية الشاملة
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي (دعم المنتجات المحلية).
- المعاملات المصرفية (ضرورة الوعي المصرفي، وأهميته في تعبئة موارد المجتمع، دور البنوك في عملية التنمية، التصدي لظاهرة هروب الأموال، البنوك الإسلامية كبديل للبنوك الربوية، صيغ المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة).
- البورصات، وتداول الأوراق المالية.
- أنواع البيوع، والمعاملات المحرَّمة، والحكمة من تحريمها (الاحتكار، الغَرر، الغش).
- وظيفة النقود في الحياة الاقتصادية، ارتفاع الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود.
- ضوابط الإنفاق العام، وقواعده (مستويات إشباع الحاجات من منظور إسلامي).
- الرقابة على المال العام، وآليات مكافحة الفساد الإداري، والمالي.
- أهمية الزراعة: إحياء الأرض الميتة.
- أهمية المياه، ومصادرها، وخطورة هدرها، والإسراف فيها.
- أهمية الحرف الصغيرة، والصناعات اليدوية، والتجارة، ودورها في التنمية
- تنمية الموارد البشرية مثل: إدارة الوقت، وأهميته في حياة الإنسان المسلم
- الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم والسنة النبوية

خاتمة

لا يختلف اثنان على أهمية الخُطبة الأسبوعية لصلاة الجمعة كوسيلة اتصال بالجماهير المسلمة، فكم من الخطباء مَن كان له تأثير كبير ليس لدى الحاضرين فحسب، بل أثّر فيمَن يستمع إلى خطبه بواسطة الأشرطة المسجّلة، والأقراص المضغوطة، ومواقع الإنترنت.

إن التحديات التي تواجه الخطباء اليوم تتطلّب منهم المسارعة في استدراك عدم تكيّفهم مع الحياة الواقعية، فالمصطلحات المستخدَمة قد لا تنتمي إلى لغة عصرنا، والموضوعات التي تُناقَش قد لا تلامس حياتنا اليومية المعيشة مما ولّد فجوة اتصالية بين الخطيب والمتلقي! لاسيما في ظل المشكلات العديدة التي تعيشها مجتمعاتنا، كالعنف ضدّ الزوجات والأبناء وكبار السِّن، والقتل، وتعاطي المخدّرات، والمسكّرات، والفقر، والبطالة، والتسوّل، والطلاق، والعنوسة، والانحرافات الأخلاقية، والسرقات، والغش، والرّشوة، والانتحار، والخطف، والاعتداءات، والمضاربات، والتزوير، والتزييف، والنصب، والاحتيال، والإرهاب وهذه القضايا أبعد ما تكون عن تناول أغلب خطباء الجمعة للأسف.

كما أن تعميق المعرفة بالقضايا الاقتصادية الراهنة مثل: العولمة، والتكتلات الاقتصادية، والتجارة الدولية، والمنافسة، والاحتكارات، والبورصات، والأزمات، والتشغيل، والتنمية، والاستهلاك، والإنتاج، والفساد المالي، والإداري سوف يُسهم في تنمية الوعي للخطباء، ويجعلهم في مستوى الاهتمام بالواقع الاقتصادي؛ بما ينعكس بدوره في حلّ مشكلات المجتمع وهمومه الاقتصادية.

سرعة القريحة

ليس لمن مُنح جَودة القريحة، وسرعة الخاطر، عَجز عن جواب وإن أعضل [أي صعُب الأمر واشتد].

- قيل لعليّ رضي الله عنه: كيف يحاسبُ الله العباد على كثرة عَدَدهم؟ فقال: كما يرزقهم على كثرة عَدَدهم.
- وقيل لعبد الله بن عباس: أين تذهب الأرواح إذا فارقت الأجساد؟ فقال: أين تذهب نار المصابيح عند فناء الأدهان.

وهذان الجوابان جوابا إسكات، نضمنا دليلي إذعان، وحجتي قهر.

كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي [ص٢٤]

المراجع

١- حفيظ الرحمن الأعظمي، "خطبة الجمعة... وسيلة إعلام مهمة"، مجلة المجتمع، ع ١٨٠٥، ٢٠٠٨/٠٦/٠٧.
٢- خالد حنفي، "خطبة الجمعة.. سكوت اقتصادي!"، ديسمبر ٢٠٠٣، زيارة الرابط.
٣- صبحي مجاهد، "مصر.. "الجات" لأجل المصلين!"، ديسمبر ٢٠٠٣، زيارة الرابط.
٤- طلعت زكي حافظ، "كيف يمكن لخطبة الجمعة أن تكون مجدية فكرياً؟"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٤/٠٨/١٤٢٨هـ، زيارة الرابط.
٥- عبد الله محمد الفوزان، "يا خطباء الجمعة... أين أنتم من واقع الناس؟"، صحيفة عكاظ، ٢٤/٠٤/٢٠٠٦، ع١٧٧٢، زيارة الرابط.
٦- عمار بكار، "أفكار لجعل خطبة الجمعة أكثر فائدة وإمتاعا!"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٧/١١/١٤٢٨هـ، زيارة الرابط.
٧- محمد أمير ناشر النعم، "خطبة الجمعة بين الواقع والمثال"، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ع٢، سبتمبر ٢٠٠٣، زيارة الرابط.
٨- محمد بن عبد الله الدويش، "حتى نستفيد من خطبة الجمعة"، مجلة البيان، ع٦٥، ٦٦.
٩- همام عبد المعبود، "لماذا يقاطع الخطباء "الاقتصاد"؟"، ديسمبر ٢٠٠٣، زيارة الرابط.
١٠- ياسر البنا، "خطبة فلسطين وسبل التفعيل"، ديسمبر ٢٠٠٣، زيارة الرابط.

دراسة لسوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة



حامد سيف الدين
باحث في الأسواق المالية

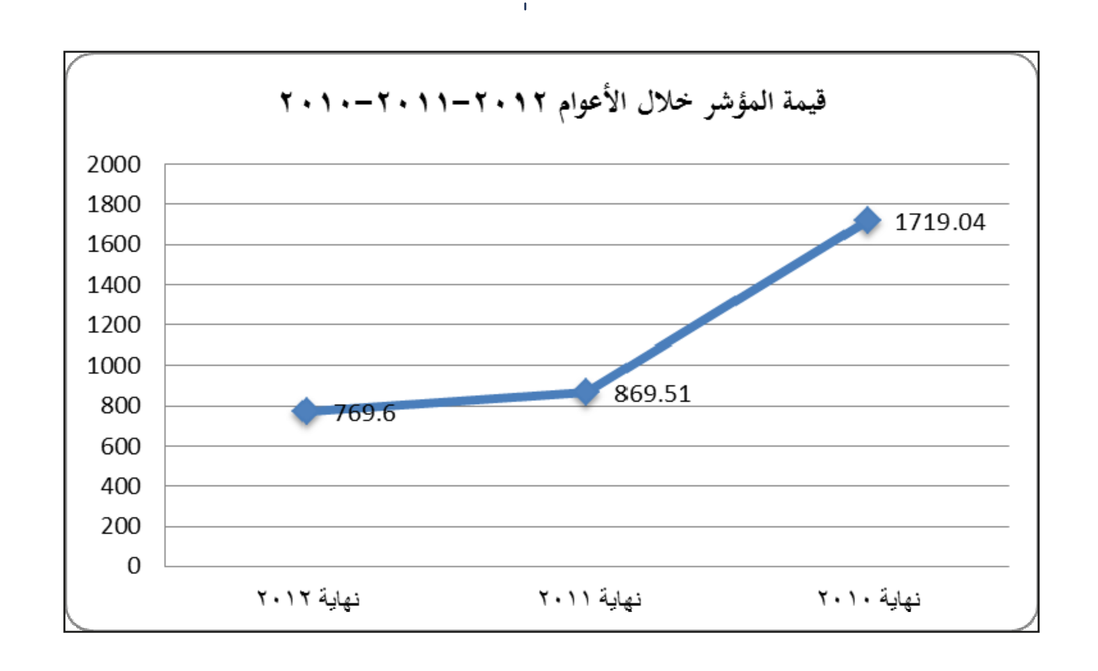
عام آخر من الأزمة الاقتصادية أصاب سوق دمشق للأوراق المالية بالتراجع الكبير. فبعد أن تراجع أداء السوق في العام ٢٠١١ نتيجة لمرور البلاد بأزمة اقتصادية خانقة، اشتدت آثارها في العام ٢٠١٢ لتطيح بكل رموز الاقتصاد السوري بما فيها سوق الأوراق المالية

فانخفاض السيولة بيد المستثمرين، وتخوف جزء كبير منهم، وانتشار حمى البيع، والإحجام عن الشراء إلى جانب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من العوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية

حيث سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ تراجعاً بنسبة (١١،٥٪) ليبلغ /٧٦٩،٦/ نقطة بعد أن كان سجل /٨٦٩،٥١/ نقطة في نهاية العام ٢٠١١، ومن الجدير بالذكر أنه كان قد سجل /١٧١٩،٠٤/ نقطة في نهاية العام ٢٠١٠.

ومن الملاحظ أن المؤشر سجل معظم تراجعه خلال العام ٢٠١١، حيث تراجع بقيمة /٨٥٠/ نقطة، في حين أنه تراجع بقيمة أقل بكثير خلال العام ٢٠١٢ لم تتجاوز المائة نقطة

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة، فقد سجلت انخفاضاً واضحاً في نهاية العام ٢٠١٢ مقارنةً مع نهاية



العام ٢٠١١ بنسبة (١٠.٥٪) وذلك على الرغم من إدراج أسهم الشركة السورية الكويتية للتأمين خلال العام ٢٠١٢، فقد سجلت إجمالي القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٢ مبلغ ٧٤.٠٤٣.٧٢٧.٢٥٧ ل.س بعد أن سجلت ما قيمته ٨٢.٦٩٣.٩١١.٦١٨ ل.س في نهاية العام ٢٠١١، في حين أنها سجلت قيمة ١٤٤.٣٥٥.٦٢١.٠٤٤ ل.س في نهاية العام ٢٠١٠.

وقد سيطر قطاع الخدمات على معظم التداولات من ناحية قيمة التداول في العام ٢٠١٢، حيث استحوذ على ما يقارب (٤٥٪) من قيمة التداول العام، وجاء في المرتبة الثانية قطاع البنوك بنسبة (٤٠٪) ويليه قطاع التأمين بنسبة (١٢٪) في حين لم تتجاوز حصة كل قطاع من القطاعات المتبقية (١٪).

والجدول التالي يبين نصيب كل قطاع من تداولات العام ٢٠١٢:

القطاع	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الخدمات	٣٤.٢٣٪	٤٥.٦٠٪	٠.١٢٪
الصناعي	٠.٦٧٪	٠.٦٧٪	٢.٦٩٪
البنوك	٥٨.٧٣٪	٤٠.٣٦٪	٨٩.٤٦٪
التأمين	٦.١٤٪	١٢.١٧٪	٧.٠٨٪
الزراعي	٠.٢٣٪	١.٢١٪	٠.٦٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

والذي يميز العام ٢٠١٢ في سوق دمشق للأوراق المالية وجود بعض الشركات التي لم يتم تداول أسهمها أبداً خلال العام، وهي: الوطنية للتأمين (آروب سورية) السورية الكويتية للتأمين، والتي تم إدراجها في العام ٢٠١٢. كما أن ما يميز العام ٢٠١٢، هو تعليق ترخيص وتجميد أعمال الشركات: بيت الاستثمار السوري (بايونيرز) للاستثمارات المالية (ايفا) للخدمات المالية.

وبعد مرور حوالي العامين على صدور قانون الشركات الجديد، بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، وبالعودة إلى الفقرة الثالثة من المادة /٩١/ منه والمتضمنة على التالي: "تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط وعلى جميع الشركات المساهمة المغفلة بما فيها شركات المصارف والتأمين توفيق أوضاعها فيما يخص ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي" وقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة /٢٢٧/ بأن قانون الشركات هذا يعتبر نافذاً من تاريخ صدوره والموافق ل ١٤-٠٢-٢٠١١، وبالتالي فإن المهلة الممنوحة للشركات المساهمة سواء العامة أم الخاصة لتعديل القيم الاسمية لأسهمها وجعلها تتوافق مع قانون الشركات الجديد تنتهي مع منتصف شباط من العام ٢٠١٣. وعلى اعتبار أننا نركز على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في مقالتنا هذه فإننا سوف نستعرض الشركات التي قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها، والشركات التي لم تقم بذلك بعد،

العمل البطيء والوقت المهدور من خصائص العملية البيروقراطية أينما طبقت...

فمن الملاحظ أن معظم الشركات المدرجة قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها باستثناء الشركات: الوطنية للتأمين- الشركة المتحدة للتأمين- السورية الكويتية للتأمين (سولدراتي) للتأمين- الهندسية الزراعية (نماء).

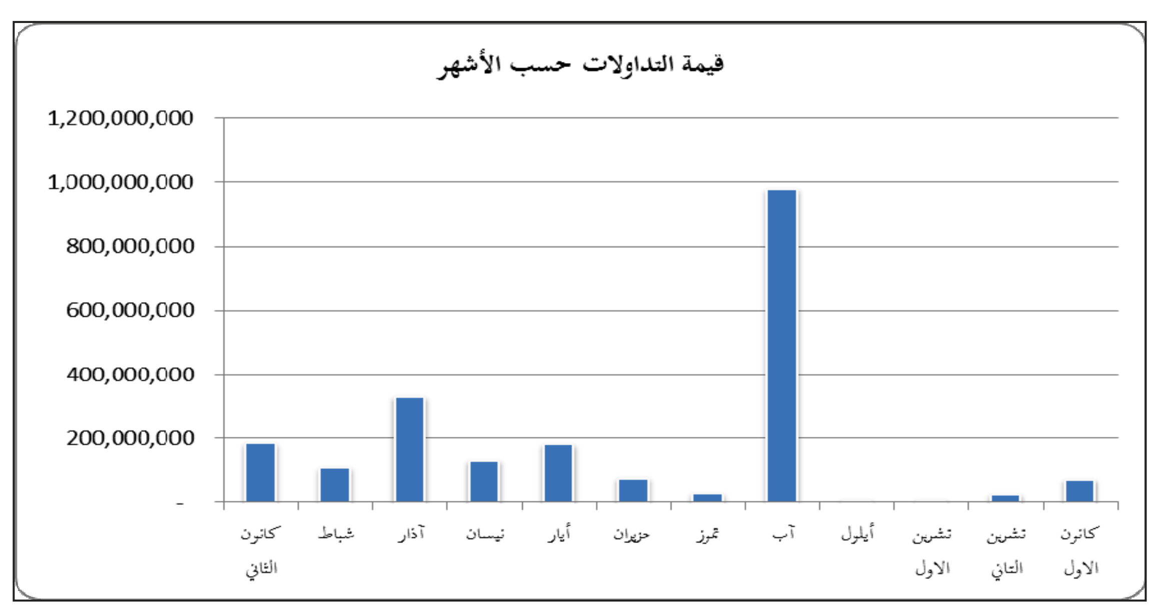
كذلك الأمر فقد شهدت قيمة الأسهم المتداولة في السوق تراجعاً كبيراً خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (٧٢.٤٪) مقارنةً مع العام ٢٠١١، لتسجل ما قيمته ٢،١٤٣،٢٦٧ لس مقابل ٧،٧٧٥،٥٤٧،٥٢٧ لس في العام ٢٠١١.

ومن الملاحظ أن شهر آب كان له النصيب الأكبر من قيمة التداولات حيث سجلت فيه ٩٨١.١٠٩.٥٧١ لس، وقد دعم هذا التقدم وجود صفقات ضخمة بقيمة ٩٧٦.٩٣٨٢٢٧ لس يليه الأشهر آذار وكانون الثاني وأيار بقيم ٣٣١.٥٧٠.٩٧٦ و ١٨٥،٥٠٧،٧٩٨ و ١٨٢،٣٤٦،٤٤٤ لس على التوالي

في حين أن شهري تشرين الأول وأيلول كان لهما النصيب الأصغر من تداولات العام ٢٠١٢، حيث سجلا ٧،٢٧٤،٨٢٩ و ٧،٥٢٠،١٣٧ لس على التوالي

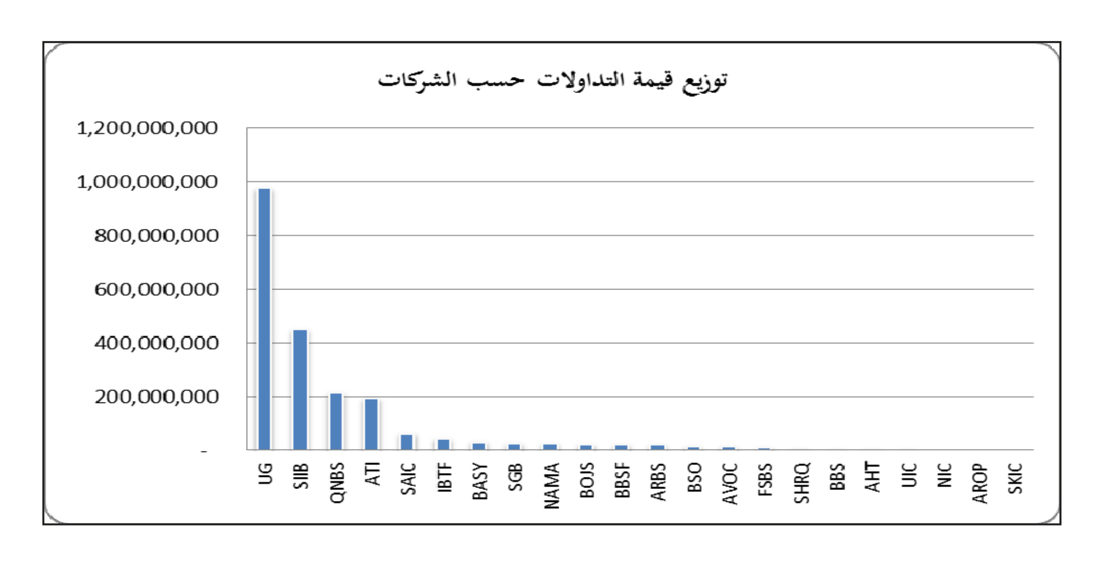
ومن ناحية أخرى، وبالانطلاق من توزيع قيم التداولات حسب الشركات المدرجة، نلاحظ أن المجموعة المتحدة للنشر والتسويق قد سجلت أعلى قيمة تداولات بين الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢، مسجلةً ٩٧٦،٩٣٨،٢٢٧ لس، يليها بنك سورية الدولي الإسلامي فبنك قطر الوطني فالعقيلة للتأمين التكافلي وذلك بقيم ٤٤٩،٩٧٩،٧٢١ و ٢١٥،٢٥٢،١٩٣ و ١٩٦،٣٤٧،٥٢٣ لس على الترتيب

يبين الشكل البياني التالي قيم التداولات في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ موزعة حسب الأشهر:





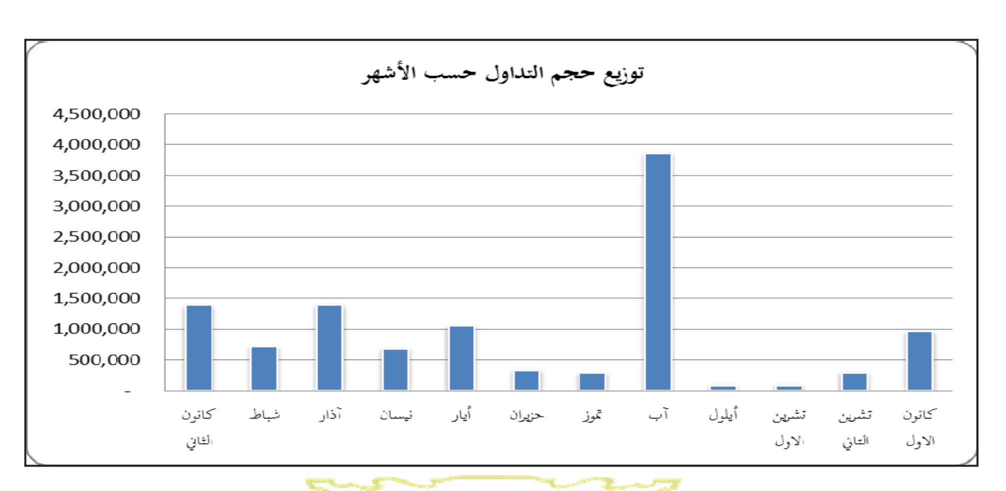
ومن ناحية أخرى، وبالانطلاق من توزيع قيم التداولات حسب الشركات المدرجة، نلاحظ أن المجموعة المتحدة للنشر والتسويق قد سجلت أعلى قيمة تداولات بين الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢، مسجلةً ٩٧٦،٩٣٨،٢٢٧.٥٠ ل.س، يليها بنك سورية الدولي الإسلامي، فبنك قطر الوطني، فالعقيلة للتأمين التكافلي، وذلك بقيم ٤٤٩،٩٧٩،٧٢١ و٢١٥،٢٥٢،١٩٣ و١٩٦،٣٤٧،٥٢٣ ل.س على الترتيب والشكل البياني التالي يبين قيمة التداولات في السوق موزعة حسب الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢:



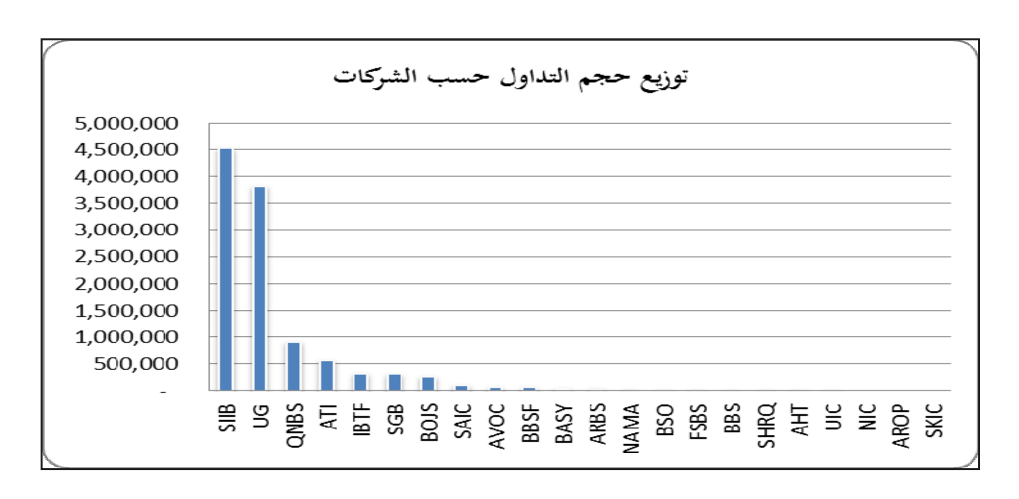
ولرسم صورة أوضح عن أداء السوق لا بد من القيام بتحليل حجم التداولات، فمن الملاحظ وجود تراجع واضح في حجم التداول خلال العام ٢٠١٢ مقارنةً مع العام ٢٠١١، حيث بلغت نسبة التراجع (٣١.٥٪) لتسجل حجم تداول ١١،٢٠٣،٦٠٨ سهم في العام ٢٠١٢ مقارنةً مع ١٦،٣٧٧،٤٤٣ سهم خلال العام ٢٠١١.

ويُلاحظ بأن شهر آب قد سجل أعلى قيمة لحجم التداول بلغت ٣،٨٧٤،٧٨٥ سهم، في حين جاء شهر آذار في المرتبة الثانية من حجم التداولات بقيمة ١،٣٩٧،٥١١ سهم، ومن ثم شهر كانون الثاني بقيمة ١،٣٨٩،٥٧٧ سهم في حين أن شهري أيلول وتشرين الأول كان لهما النصيب الأقل من حجم تداولات العام ٢٠١٢، حيث سجلا ٩١،٣٨٢ و ٩٠،٠٩٨ سهم على التوالي.

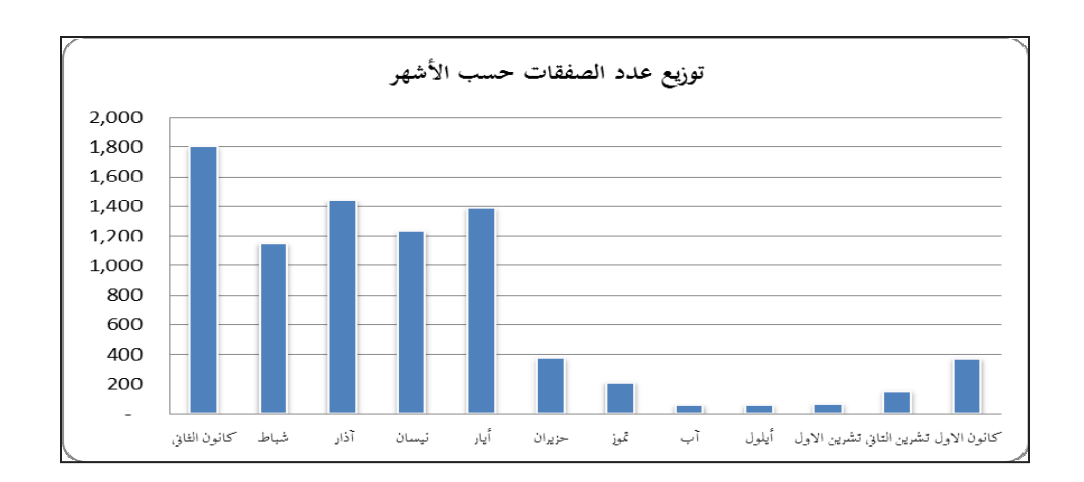
والشكل البياني التالي يبين حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ موزع حسب الأشهر:



وعند قيامنا بتوزيع حجم التداول حسب الشركات نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي قد سجل أعلى حجم تداول بين الشركات المدرجة من حيث حجم التداول بلغت ٤،٥٣٢،٩٤٤ سهم، وجاء في المرتبة الثانية المجموعة المتحدة للنشر والتسويق بقيمة بلغت ٣،٨٣٤،٨٩٠، والشكل البياني التالي يوضح توزيع حجم التداول خلال العام ٢٠١٢ حسب الشركات:

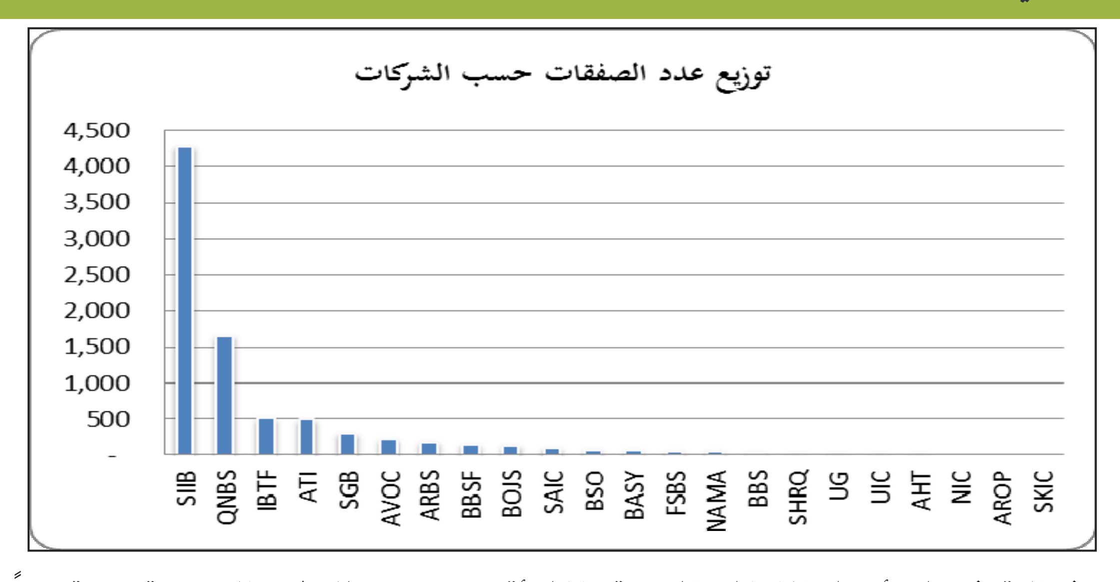


وفي النهاية لا بد من التطرق إلى عدد الصفقات التي تمت خلال العام ٢٠١٢، فقد سجل عدد الصفقات في العام ٢٠١٢ انخفاضا ملحوظاً مقارنةً مع العام ٢٠١١ بنسبة بلغت حوالي (٧٩.٦٪).
حيث بلغ إجمالي عدد الصفقات خلال العام ٢٠١٢ ما قيمته ٨،٣٣٤ صفقة، وقد سجل شهر كانون الثاني أكبر عدد صفقات بقيمة ١،٨٠٥ صفقة، في حين تلاه الأشهر آذار، وأيار، ونيسان، وشباط بقيم ١،٤٤٢ و ١،٣٩١ و ١،٢٣٦ و ١،١٥٢ صفقة على الترتيب، وقد سجل شهري آب، وأيلول أقل عدد صفقات بمقدار /٥٨/ صفقة لكل منهما. والشكل البياني التالي يبين الفروق بين عدد الصفقات خلال أشهر العام ٢٠١٢:



أما فيما يتعلق بتوزيع عدد الصفقات حسب الشركات المدرجة، فنلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي قد سجل أعلى عدد صفقات خلال العام ٢٠١٢ بلغت ٤،٢٨٤ صفقة يليه بنك قطر الوطني بقيمة ١،٦٥٤ صفقة، والشكل البياني التالي يوضح توزيع عدد الصفقات التي تمت خلال العام ٢٠١٢ حسب الشركات

المدير الناجح والعاقل هو الذي لا يخاف قرارات ذات ضرورات خاصة



وبهدف الوقوف على أوضاع الشركات المدرجة بشكل أقرب، سنقوم بالتطرق إلى نسبة مهمة جداً، ويتم اعتمادها في الأسواق المالية العالمية وهي مكرر الربحية ويقيس مكرر الربحية (P/E) نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم ، فكلما ارتفع مكرر الربحية لسهم ما دل ذلك على أن المستثمرين يدفعون سعراً أعلى مقابل كل وحدة ربح، والعكس بالعكس أيضا. ويعتبر مكرر الربحية من أكثر مقاييس تقييم الأسهم استخداماً نظراً لسهولة حسابه وبديهية مفهومه.

ولاحتساب مكرر الربحية للشركات المدرجة، قمنا بالاعتماد على ربحية الأسهم كما وردت في التقارير المالية للشركات المدرجة بتاريخ ٢٠١٢/٠٩/٣٠، بالإضافة إلى أسعار إغلاق الأسهم المدرجة في نهاية شهر أيلول من نفس العام، والجدول التالي يبين ربحية كل سهم وسعر إغلاقه بالإضافة إلى نسبة مكرر الربحية كما هي في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٢:

الرمز	الشركة	السعر السوقي	ربحية السهم	مكرر الربحية
BASY	بنك عودة سورية	١٢٤.٥٠	٠.٠٦	٢,٠٧٥.٠٠
SAIC	سولدارتي للتأمين	٥٦٠.٠٠	٠.٩٦	٥٨٣.٣٣
BBS	بنك بيبلوس- سورية	٨٩.٧٥	٠.٥٤	١٦٦.٢٠
BSO	بنك سورية والمهجر	١٤٢.٥٠	١.٨١	٧٨.٧٣
BBSF	بنك بيموالسعودي الفرنسي	٧٤٤.٠٠	١١.٥٨	٦٤.٢٥
NAMA	الهندسية الزراعية- نماء	٩٩٩.٩٨	٢٤.٤٨	٤٠.٨٦
ATI	العقيلة للتأمين التكافلي	٦٣.٧٠	٢.٠٠	٣١.٨٥
AROP	آروب سورية	١٨٤.٩٠	٦.٨٥	٢٦.٩٩
UIC	الشركة المتحدة للتأمين	٨٨٢.٠٠	٣٤.٦١	٢٥.٤٨
FSBS	فرنسبنك- سورية	٩٦.٠٥	٤.٣٩	٢١.٨٨
NIC	الوطنية للتأمين	٩٠٠.٠٠	٤٣.٦٧	٢٠.٦١
IBTF	الدولي للتجارة والتمويل	١٢٦.٠٠	٦.٣٤	١٩.٨٧
SHRQ	بنك الشرق	١٠٠.٠٠	٦.٤٢	١٥.٥٨
SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي	٨٢.٢٥	٦.٣٠	١٣.٠٦
SKIC	السورية الكويتية للتأمين	٥٠٠.٠٠	٦٠.٨٢	٨.٢٢
QNBS	بنك قطر الوطني- سورية	٦٤.٥٠	٨.٦٨	٧.٤٣
AVOC	الأهلية للزيوت النباتية	١١٠.٤٦	١٨.٥٥	٥.٩٥
UG	المجموعة المتحدة للنشر	٢٥٤.٦٨	-٣٣.٤٧	-٧.٦١
ARBS	البنك العربي- سورية	١٠٢.٧٥	-٧.٨٦	-١٣.٠٧
AHT	الأهلية للنقل	٩٧١.٥٠	-٤١.٧٦	-٢٣.٢٦
BOJS	بنك الأردن- سورية	٨١.٧٥	-١.٨٦	-٤٣.٩٥
SGB	بنك سورية والخليج	٨٠.٩٧	-١.٣٤	-٦٠.٤٣

يوضح الجدول السابق وجود فروق في قيم مكرر الربحية حيث سجلت أكبر قيمة لدى بنك عودة

تجاوزت (٢٠٠٠)، وجاءت شركة سولدراتي في المرتبة الثانية، ومن ثم بنك بيبلوس بقيم (٥٨٣.٣٣-١٦٦.٢٠) على الترتيب، وقد جاءت هذه القيم الكبيرة لمكرر الربحية نتيجةً لانخفاض ربحية أسهم هذه الشركات. وقد سجلت الشركات بنك قطر الوطني والأهلية للزيوت النباتية أقل قيم موجبة لمكرر الربحية بلغت (٧.٤٣-٥.٩٥) على الترتيب.

إلى جانب ذلك فقد سجلت الشركات التالية: المجموعة المتحدة للنشر، والتسويق، والبنك العربي، والأهلية للنقل، وبنك الأردن، وبنك سورية، والخليج، قيماً سالبة لمكرر الربحية نتيجة تسجيل هذه الشركات خسائر في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٢.

وضمن هذه التحديات، سنقوم باستعراض الخطوات المتخذة من قبل إدارتي هيئة الأوراق، والأسواق المالية السورية، وسوق دمشق للأوراق المالية لمواجهة الظروف التي تؤثر على أداء السوق.

فقد أصدرت الهيئة عدداً من القرارات والتعاميم خلال العام ٢٠١٢ لتخدم أداء الشركات، نوجزها في الآتي:

- قرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢:

١-يوقف العمل بأحكام المادة العاشرة من قرار مجلس إدارة السوق رقم /٣٥٥/ تاريخ ٠١/٠٤/٢٠٠٩ المتعلقة بتخفيض السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق بمقدار توزيعات الأرباح المقررة إيقاف تعديل السعر المرجعي عند توزيع أرباح الشركات المدرجة لغاية ٣١/١٢/٢٠١٢.

٢-يوقف العمل بأحكام المادة التاسعة من قرارات مجلس إدارة السوق رقم /٤٤٥/ تاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩ المتعلقة بتعديل السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق في اليوم التالي لتاريخ اكتساب المساهم لحقه في الأسهم المجانية وذلك لغاية ٣١/١٢/٢٠١٢.

- قرار مجلس المفوضين رقم /١٨/ الصادر بتاريخ ١٥/٠٢/٢٠١٢:

١-يلغى العمل بالبند الثاني من القرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢ المتعلق بإيقاف العمل بأحكام المادة التاسعة من قرارا مجلس إدارة السوق رقم /٤٤٥/ تاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩ المتعلقة بتعديل السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق في اليوم التالي لتاريخ اكتساب المساهم لحقه في الأسهم المجانية بحيث يتم العودة للعمل وفق أحكام المادة المذكورة.

٢- يبقى البند الأول من القرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢ كما هو.

قرار مجلس المفوضين رقم /٢٣/ الصادر بتاريخ ٠٩/٠٤/٢٠١٢: تعدل الفقرة (ج) من المادة التاسعة من تعليمات التعامل بحقوق الأفضلية بالاكتتاب المشار إليها أعلاه والتي نصت على الآتي: "إذا لم تتمكن الشركة من بيع كامل الأسهم غير المكتتب بها بسعر يزيد عن سعر الإصدار فيحق للشركة، وبعد حصولها على موافقة الهيئة تغطية الأسهم المتبقية وتسجيلها كأسهم خزينة بقرار من مجلس الإدارة". لتصبح كما يلي:

(إذا لم تتمكن الشركة من بيع كامل الأسهم غير المكتتب بها بسعر يزيد عن سعر الإصدار فيحق للشركة، وبعد حصولها على موافقة الهيئة إما تمديد المهلة المحددة لبيع الأسهم والمشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لفترة إضافية يحددها مجلس المفوضين، أو تغطية الأسهم المتبقية وتسجيلها كأسهم خزينة بقرار من مجلس الإدارة).

- قرار مجلس المفوضين رقم /٥٠/ بتاريخ٩/٩/٢٠١٢، والمتضمن تعديل تعليمات تجزئة الأسهم، ودمجها والخاصة بكسور الأسهم الناتجة عن تعديل القيمة الاسمية.
- التعميم رقم /٣/ الصادر بتاريخ ١٥/٠١/٢٠١٢، والمتضمن مطالبة الهيئة للشركات المدرجة بتسديد بدل الإدراج السنوي عن عام ٢٠١٢.
- التعميم رقم /١٣/ الصادر بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١٢، والمتضمن تذكير الشركات المساهمة العامة بضرورة تعديل القيمة الاسمية لأسهمها لتصبح متوافقة مع المرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، لتصبح مئة ليرة سورية.

وبالملخص قامت الهيئة خلال العام ٢٠١٢ بإيقاف العمل بتخفيض السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمقدار توزيعات الأرباح المقررة حتى نهاية العام ٢٠١٢ وذلك بهدف عدم المساهمة في تراجع سعر الورقة المالية نتيجة لتوزيع الأرباح، كذلك فقد ركزت الهيئة على تذكير الشركات بضرورة تجزئة أسهمها لتوافق قانون الشركات الجديد، وبشكل خاص أن المدة الممنوحة بهذا القانون ستنتهي في الربع الأول من العام ٢٠١٣.

جلسة تداول يوم الاثنين في ٢٨/٠٥/٢٠١٢ وبسعر ابتدائي خمسمائة ليرة سورية، وليصبح عدد الشركات المدرجة في السوق /٢٢/ شركة.

وضمن أنشطة سوق دمشق التعريفية، والتعليمية، فقد تم عقد دورة تدريبية بعنوان" المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٥ وحتى ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢، إلى جانب قيام السيد المدير التنفيذي للسوق بإلقاء محاضرتين: الأولى بالتعاون مع الغرفة الفتية الدولية بدمشق JCI بعنوان "أهمية سوق دمشق للأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية" ضمن مشروع سلسلة محاضرات الأعمال التي تقوم بها الغرفة على صعيد نطاق الأعمال، والثانية بعنوان "الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية" في قاعة محاضرات غرفة تجارة دمشق.

كما قام السيد المدير التنفيذي للسوق بحضور الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية، والذي تم انعقاده في سلطنة عمان حيث تم خلال الاجتماع نقل رئاسة الإتحاد لسوق مسقط للأوراق المالية لمدة دورة كاملة.

وقد زارت مجموعة من طلاب كلية الاقتصاد جامعة دمشق اختصاص التأمين والمصارف للتعرف على السوق وحضور إحدى جلسات التداول.

ومن خلال العودة إلى تقرير الإدراج الذي أعدته إدارة السوق، فقد تم تعديل أوضاع بعض الشركات المدرجة على الشكل الآتي:

* المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق من السوق النظامية إلى السوق الموازية - (أ).
* الشركة السورية الدولية للتأمين من السوق النظامية إلى السوق الموازية - (أ).
* بنك سورية والخليج من السوق الموازية - (ب) إلى السوق الموازية – (أ).
* فرنسبنك – سورية من السوق الموازية - (ب) إلى السوق الموازية – (أ).

وقد تم تنفيذ نقل الشركات المذكورة أعلاه في جلسة يوم الاثنين بتاريخ ٠٢/٠٧/٢٠١٢.

وبما يخص اجتماعات الهيئة العامة للسوق، فقد تم اجتماع الهيئة العامة العادية لسوق دمشق للأوراق المالية في نهاية شهر أيار من العام ٢٠١٢، وذلك بحضور السيد المدير التنفيذي للسوق وأعضاء مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وعدد من أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية برئاسة الدكتور محمد العمادي رئيس مجلس مفوضي الهيئة، بالإضافة إلى حضور (٢٠) عضواً من أعضاء السوق.

إلى جانب ذلك وبهدف إعادة انتخاب مجلس إدارة جديد للسوق فقد تم انعقاد هيئة عامة غير عادية للسوق في تشرين الثاني من العام ٢٠١٢، وقد نجح المرشحون من الشركات المساهمة المدرجة وشركات الوساطة بالتزكية، وهم:

◊ السيد الدكتور غالب عبد المنعم بياسي/ عضو مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي.

◊ السيد الدكتور سليم بدر الدين الشلاح/ عضو مجلس إدارة بنك الشرق.

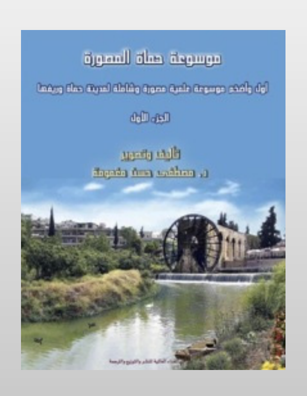
◊ السيد لؤي محمد الحبال/ المدير التنفيذي لشركة بايونيرز للاستثمارات المالية.

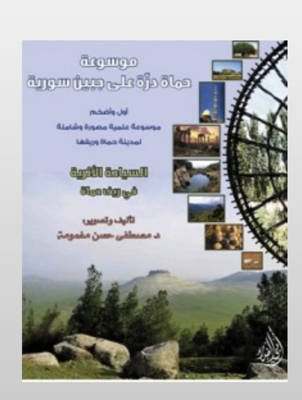
◊ الدكتور نجيب مجد جرجي الحكيم/ نائب رئيس مجلس إدارة شركة العالمية الأولى للاستثمارات المالية.

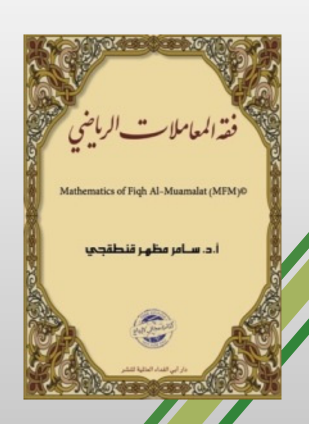
وبعد هذا العرض السريع، يمكننا القول بأن هناك تراجعاً كبيراً في أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢، سببه الرئيسي وجود أزمة اقتصادية خانقة انعكست بشكل مباشر على الاستثمار في سوق المال.

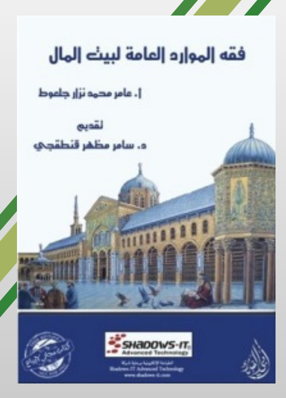
إلا أن عدم وجود إحصائيات حديثة عن الوضع النقدي في سورية صادرة عن مصرف سورية المركزي تبين حجم السيولة المتواجدة في البلاد مع نهاية العام ٢٠١٢، وعدم وجود سياسات إفصاح تتمتع بالشفافية الكافية، والسرعة اللازمة لنقل الوضع المالي، والنقدي لدى الجهاز المصرفي في سورية، لعبا دوراً كبيراً في عدم قدرتنا على التحليل السليم لأسباب تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية، فكما هو معروف حينما تنخفض كتلة النقد تتراجع التداولات في أي سوق مالي إلى جانب ما تلعبه الأزمات الاقتصادية من تخبط، وعدم استقرار تجعل الصورة غير واضحة لدى المستثمرين المحتملين الذين ينتظرون على الدوام استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية ليكونوا على قدر كافٍ من المعرفة لما هو محتمل من ظروف اقتصادية تساعدهم على الدخول في فرص استثمارية متنوعة وعلى رأسها الاستثمار في أسواق المال.

مشروع نشر كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني



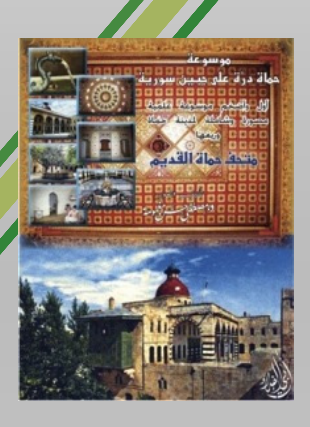


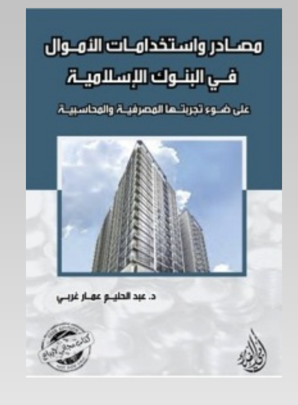










ساهم في تطوير مشروع نشر كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني

للمزيد يرجى زيارة الصفحة التالية: *http://kantakji.com/fiqh/freebook.htm*

- *ساهم بالتبرع بقيمة كتاب*
- *ساهم بتقديم مسودة كتاب لطباعته الكترونيا.*
- *ساهم بالترويج للمشروع فالدال على الخير كفاعله.*

والله من وراء القصد



هدية العدد

مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تأليف د. عبد الحليم عمار غربي

لتحميل الكتاب: *http://kantakji.com/fiqh/Files/Banks/BanksResources.pdf*

لا تنسونا من الدعاء الصالح



أعجوبة الفائدة المركبة



رياض أنصاري
باحث بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)



ترجمة: مضاء منجد
مساعد باحث بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)

كانت النقود وما زالت عاملاً رئيساً في تسهيل التجارة والتنمية الاقتصادية، فهي بلا شك عنصر لا يمكن الاستغناء عنه لأيّ نظام اقتصادي يكون أكثر تعقيداً من اقتصاد الكفاف البدائي، وعلى الرغم من ذلك فإن النقود ذات طبيعة رياضية مجردة تختلف جذرياً عن طبيعة الاقتصاد الحقيقي التي وجدت لدعمه، فالأخير يتكون من السلع والخدمات الخاضعة لكل قوانين الطبيعة المادية، بينما لا تخضع النقود لمثل هذه القوانين وبالتالي فإن إسقاط المنطق الرياضي المجرد للنقود على الاقتصاد الحقيقي قد يؤدي إلى خلق مشكلات رئيسة في الاستدامة.

ولا يفوتنا الإشارة في هذا السياق إلى الحديث الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحهما، عن أبي سعيد الخدري، أَنَّ رَسُولَ اللَّه (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا. قَالُوا: وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا، يَا رَسُولَ اللَّه؟ قَالَ: بَرَكَاتُ الْأَرْضِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ قَالَ: لا يَأْتي الْخَيْرُ إلاَّ بِالْخَيْرِ، لاَ يَأْتي الْخَيْرُ إلاَّ بالْخَيْرِ، لاَ يَأْتي الْخَيْرُ إلاَّ بالْخَيْرِ [أَوَ خَيْرٌ هُوَ؟] إنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ، إلاَّ آكِلَةَ الْخَضِرِ، فَإِنَّهَا تَأْكُلُ، حَتَّى إذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ الشَّمْسَ، ثُمَّ اجْتَرَّتْ، وَبَالَتْ وَثَلَطَتْ، ثُمَّ عَادَتْ، فَأَكَلَتْ إنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ في حَقِّهِ فَنِعْمَ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ. فالمتمعن لهذا الحديث سيلحظ أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد ضرب لنا مثلاً فريداً من عالم الحيوان كناية عن عملية تجميع الثروة وإنفاقها، فالماشية التي تأكل الخضر من النبات، ستكون قادرة على اجتراره والتخلص منه، فهي مثلٌ لمن يقتصر في جمع المال ويحرص على تأدية حق الله وحق العباد فيه، ومن هنا فقد أشار بعض شراح هذا الحديث إلى أن ثلط المواشي وبولها يعد كناية عن الثروة التي تُنفق في الزكاة، واستدلوا لقولهم هذا بوصف النبي عليه الصلاة والسلام للزكاة بأنها أوساخ الناس أما بعض الشراح الآخرين فقد عمموا مدلول الحديث كي يشمل أبواب الإنفاق في سبيل الله كافة وعلى أي حال، فالحديث الشريف يشير إلى الطبيعة الدورية للثروة، فعندما يتم توزيعها، فإنها تخلق ثروات أخرى، كما هو الحال بالنسبة لثلط المواشي وبولها الذي يُمد الأرض بالسماد الذي تحتاجه النباتات لنموها، وفي المقابل فإن احتكار الثروة سيؤدي إلى الفقر. كما يشير الحديث إلى مفهوم الحد الأقصى الذي يعد أحد المفاهيم الرئيسة في علم الأحياء، فالمواشي بحاجة إلى أكل النبات وشرب الماء كي تحافظ على حياتها، إلا أن الإكثار من ذلك سيؤدي إلى هلاكها، كما هو الحال بالنسبة للماشية التي تأكل ما أنبت الربيع فتنتفخ بطونها فتهلك، وهي مثالٌ للرجل الذي يجمع المال دون الالتفات إلى حق الله وحق العباد فيه، فيجره ذلك إلى الهلاك في الآخرة.

وفي حديث آخر أشار النبي عليه الصلاة والسلام إلى أن رزق الإنسان ينقسم إلى قسمين رئيسين، قسمٌ يستخدمه ويستهلكه في حياته من طعام وشراب وملابس وغير ذلك من الأمور، وقسمٌ ينفقه في أوجه الخير فهو الذي ينفعه يوم القيامة، فعَنْ مُطَرِّف، عَنْ أَبيه، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبيَّ (صلى الله عليه وسلم) وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾. قَالَ: يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالي مَالي! قَالَ: وَهَلْ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ، مِنْ مَالكَ إلاَّ مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ، أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ، أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ؟

بناءً على ما سبق فإن أي ممتلكات إضافية عدا ما أنفقه الإنسان على نفسه، وما أنفقه في أوجه الخير هي عبارة عن ثروة يحتفظ بها لورثته كي يستخدموها بعد وفاته.

وبالرجوع إلى النقود مرة أخرى، فإن الناقدة الاجتماعية مارجريت كينيدي تشير إلى أن النقود ستكون عائقاً لتبادل السلع والخدمات عندما تتراكم في أيدي أناس قلائل لديهم أكثر مما يحتاجون وفي هذا السياق فقد بينت دراسة حديثة نشرتها منظمة أوكسفام أن ١٪ من سكان العالم يمتلكون الآن ٤٠٪ من الثروة.

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى الفائدة، والمثيرة للاهتمام، ما ذكره الاقتصادي الألماني سلفيو جازيل (ت ١٩٣٠م)، حيث أشار إلى أن الادخار ظاهرة اجتماعية، والنقود ما هي إلا مجرد الوسيط الذي يسمح لمالكه اقتناء السلع التي قام الآخرون بإنتاجها.

وأضاف قائلاً بأن جميع السلع مُعرضة للهلاك والتلف باستثناء النقود، فالحبوب عرضة للتلف من قبل الفطريات والقوارض، والملابس عرضة للتلف من قبل الحشرات والتعفن، والحديد عرضة للصدأ، وفضلاً عن ذلك فإن تخزين السلع والاحتفاظ بها يتطلب إنفاق المزيد من النقود.

أما بالنسبة للمنطق الذي تقوم عليه المالية الإسلامية، فإن هامش الربح المفروض في البيع الآجل جائز شرعاً، وذلك خلاف مبادلة النقود بالنقود الذي يعد من الربا المحرم لا شك أن هذا فارقاً جوهرياً، إلا أن قضية تسعير هامش الربح تبقى قضية شائكة، فالمصارف الإسلامية تقوم بتسعير منتجاتها التمويلية وفق التسعيرة المستخدمة في التمويل التقليدي، على الرغم من أن التكاليف المتعلقة بحفظ السلع وتخزينها لا يتم النظر إليها بتاتاً من قبل المصارف التقليدية عند تحديد تسعيرة منتجاتها، وهذا ما يجب ألا تغفله المصارف الإسلامية إذا ما كانت تمارس دور التاجر الوسيط فعلاً، وهو ما تقوم به من خلال بيع المرابحة الذي يمثل نسبة كبيرة من منتجات المصارف الإسلامية.

أما المنطق الذي قام عليه الربا فقد يكون له ما يبرره نوعاً ما، لمن لا يبالي بأحكام الشريعة الإسلامية إذا ما تم اعتبار القيمة المخزونة مجرد تجريد رياضي، وذلك لأن الأرقام تنتمي إلى عالم الفكر، فهي لا تبلى ولا تتعرض للفناء. وللتمثيل على ذلك فمن الملائم أن أذكر قصة حدثت لي عندما كنت طالباً في الصف السادس الابتدائي، حيث أطلعتنا معلمتنا لأول مرة على أعجوبة الفائدة المركبة من خلال إيضاحها كيفية ازدياد مبلغ بسيط من المال زيادات بسيطة حتى يتحول المنحنى التصاعدي إلى زيادة عمودية حادة. وعندما دخل ابني الروضة، بادرت الإدارة إلى تشجيع جميع أولياء الأمور على فتح حسابات ادخارية لأطفالنا كي يتعرفوا هم أيضاً على أعجوبة الفائدة المركبة.

أما على أرض الواقع فإن النمو التصاعدي نموٌ لا يمكن استدامته إطلاقاً، فعلى صعيد علم الأحياء عندما ينمو تعداد أي صنف من الحيوانات نمواً تصاعدياً في بيئة ما، فإن هذا الصنف سرعان ما سيصطدم بالحد الأقصى للنمو الذي تفرضه كمية الطعام المتوافرة، وما إلى ذلك من موارد أخرى. فالزيادات العددية الحادة في عالم الحيوان غالباً ما تعقبها انخفاضات عددية حادة. هذه الحدود القصوى تنطبق أيضاً على النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أشارت مارجريت كينيدي إلى أن فلساً واحداً إذا ما تم استثماره بمعدل فائدة يبلغ ٤٪ وقت ولادة سيدنا المسيح عليه السلام يمكن لصاحبه أن يشتري كرة من الذهب بوزن الكرة الأرضية بأكملها في عام ١٧٥٠م.

وعلى الرغم من استحالة النمو التصاعدي لاقتصاد أي بلد في العالم، فإن البيئة الاستثمارية الحالية في العالم أجمع، يغلب عليها مطالبة المستثمرين بالحصول على عائد ثابت ومضمون مهما كلف الأمر. ومن المفيد هنا الإشارة إلى المسح الذي قام به كل من راينهارت وروجوف في عام ٢٠١٠م للأزمات المالية التي حدثت في ٤٤ دولة على مدار المائتين سنة الماضية، حيث أظهر المسح الذي قاما به وجود علاقة ارتباط قوية بين الأزمات ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي عانت من تلك الأزمات فعندما تصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ فقط تبدأ اقتصاديات الدول بالمعاناة. أما حينما تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠٪، فإن أي نمو في الاقتصاد سيُخصص بأكمله لخدمة الدين. وتجدر الإشارة إلى أن المسح الذي قاما به ركز بشكل أساسي على الدين الحكومي، مع العلم أن السبب الرئيس لانهيار عام ٢٠٠٨م المالي يكمن في الدين الخاص غير المستدام كما أشار إلى

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فيتعين عليها أن تتعامل مع العوامل التي يفرضها السوق في مواجهتها للقضايا اليومية التي تعترضها، وذلك كي تضمن المحافظة على بقائها في بيئة اقتصادية صعبة وبالتالي قد تكون القضايا المثارة في هذا المقال ليست ذات أهمية عملية كبيرة بالنسبة لأصحاب المصارف الإسلامية، إلا أن السؤال يبقى مطروحاً حول ما إذا كانت المالية الإسلامية تمثل بديلاً حقيقياً للنظام الاقتصادي العالمي الذي يهدد رفاهية أغلبية سكان العالم، بل وحتى البقاء طويل الأمد للجنس البشري؟

وبالتالي هناك حاجة ملحة تقع على عاتق مفكري الاقتصاد الإسلامي لمواجهة القضايا الكلية التي أجبرت المصارف الإسلامية على بعض التنازلات التي تقوم بها من حين لآخر. ومن جهة أخرى ينبغي على المسلمين أن يتعرفوا على الطيف الكامل للأفكار التي يتمّ اقتراحها بوصفها بدائل عن النظام المالي الحالي، وذلك كي يتمّ عرض هذه الأفكار للنقاش وإبداء الرأي حول مدى فاعليتها، وتطوير استراتيجيات لدمج أفضل الأفكار المطروحة بعضها ببعض والقيام بتطبيقها على أرض الواقع.



المراجع

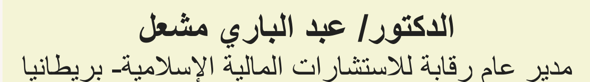
- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، رقم الحديث ٢٥٣٠.
- صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق ، باب (١)، رقم الحديث ٧٦٠٩.
- صحيح البخاري (دار ابن كثير، اليمامة-بيروت ١٤٠٧-١٩٨٧)، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم الحديث ٦٠٦٣. صحيح مسلم، (دار الجيل- بيروت، كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، رقم الحديث ٢٤٦٩.
- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، رقم الحديث ٢٥٣٠.
- صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق ، باب (١)، رقم الحديث ٧٦٠٩.



التورق في الأسهم في مصرف الراجحي

نشأته، وتطوره، وحكمه الشرعي





الدكتور/ عبد الباري مشعل
مدير عام رقابة للاستشارات المالية الإسلامية- بريطانيا

التورق بيع بثمن آجل، يقصد منه المشتري إعادة بيع السلعة بثمن عاجل لطرف غير الذي اشترى منه للحصول على النقد، وما ذكره الأخ الدكتور يوسف الشبيلي عن بيع الأسهم بالأجل في مصرف الراجحي، ومثله يتم في مصرف الإنماء مؤخراً- صحيح عملياً أي من حيث الإجراءات، وهو في حقيقته بيع أسهم بالأجل من البنك إلى العميل يَملك فيه البنك الأسهمَ، ويقبضها قبضاً حكمياً حيث تقيد في محفظة البنك الاستثمارية، ثم يبيعُها، ويُقبِضَها له بنقلها إلى محفظة العميل لدى شركة الاستثمار التابعة للبنك أو لدى البنك قبل وجود شركة الاستثمار، ثم يكون للعميل أن يحتفظ بالأسهم لأي مدة شاء أو يبيعها فوراً بواسطة البنك (مدير المحفظة) كأي عميل يتعامل بالأسهم عن طريق البنك.

ولا ريب أن الطرفين (البنك، والعميل) قد دخلا عن علم في معاملة تؤول إلى التورق في إجراءاتها لكن دون إلزام على العميل، ودون استحداث أي إجراء جديد لغرض التورق، ولا يختلف، وضع العميل كمتورق في هذه المعاملة عن أي متعامل آخر في سوق الأسهم من حيث الإجراءات لكن البنك، والعميل يتوافقان على نوع من الأسهم لا تتقلب أسعاره تجنباً لمخاطر الخسارة بسبب تغير السعر. إن من يجيز أن يشتري شخص سيارة بالأجل، ثم يبيعها نقداً لغير من اشتراها منه (التورق العادي) قد لا يرى شبهة في التورق بالأسهم بالصورة المذكورة، ولا يشكل على ذلك أن البيع يتم بواسطة البنك أو شركة الاستثمار التابعة للبنك، لأن ذلك من قبيل الإجراءات التنظيمية للسوق المقبولة شرعاً، ولم يترتب عليها أي قيود على حرية التصرف بالمبيع تختلف عن الحالات الأخرى أما من يرى عدم جواز التورق العادي فلا شك أنه يلزمه أن يقول بحرمة التورق بالأسهم، وفق الصورة المذكورة، والذي أعرفه من خلال عملي في مصرف الراجحي في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣م أنه لا يصنف أياً من منتجاته للعملاء تحت مسمى التورق أو أي مسمى آخر يقصد منه التورق، رغم أن كثيراً ممن يشترون سيارات منه قد يبيعونها بعد توقيع عقد الشراء مباشرة بغرض التورق، ولا يخفى هذا على البنك، بل إنه في بعض الحالات لوحظ في تلك الفترة أن البنك يعيد شراء السلعة نفسها التي باعها عدة مرات (دون ترتيب) لعدم وجود ضوابط في النظام الإلكتروني تسهل كشف مثل هذه الحالات، وقد عرض على الهيئة الشرعية الأولى (من التأسيس حتى عام ١٩٩٩م) في المصرف الراجحي - والتي كان فيها الشيخ صالح الحصين نائباً لرئيس الهيئة الشيخ عبد الله بن عقيل رحمه الله- بيعَ الأسهم بالأجل فرأت عدم جواز ذلك لئلا يستغل كوسيلة للتورق (القرار ١٠٩، ونصه في نهاية هذا الرأي)، وفي ظني أن المؤثر في القرار هو الشيخ الحصين، ومشهور عنه رأي المنع، وهذا مؤشر على أن الهيئة الشرعية الأولى لا تجيز التورق العادي، ثم عرض الأمر بعد عام ١٩٩٩، وبعد إعادة تشكيل الهيئة الشرعية في مصرف الراجحي حيث خرج الشيخ صالح الحصين، ودخل مشايخ آخرون مثل القاضي عبد الله الخنين، والدكتور أحمد بن حميد، والقاضي صالح الجربوع، وأمين الهيئة الدكتور عبد الرحمن الأطرم، وهو عضو فيها أيضاً، وكان رأي الهيئة الجديدة جواز بيع الأسهم بالأجل، ومن ثم طرح المصرف منتجاً وطنياً في تلك الفترة، وأول ما طرح في الأسهم، واستغل في التورق على نطاق واسع، وأثر على منتج بيع السيارات لأن كثيراً من عمليات شراء السيارات كانت تتم بغرض التورق فلما فتح بيع الأسهم بالأجل كان التورق بالأسهم أيسر.

وبالتالي يمكن القول إن بيع الأسهم بالأجل لم ينشأ لتمويل بيع الأسهم بالأجل كغرض من العملية، وإنما بغرض التورق أو الحصول على النقد، وهكذا في كل منتجات بيع الأسهم بالأجل في البنوك الإسلامية فالبنوك

لجأت للأسهم لأنها أخف شبهة من التورق المنظم في السلع الدولية الذي يشوبه شبهتان طبقاً لقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي أولهما صورية المعاملة التي تعززها الإجراءات المحكمة، وضرورة تسوية المعاملة خلال يومي عمل، وثانيهما: الوكالة الملزمة للبنك البائع ببيع السلعة نيابة عن المشتري.

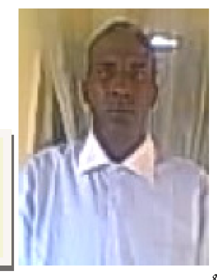
ولكن ينشأ سؤال آخر: هل التورق بالأسهم - وفق ما ذكر- من قبيل التورق الفقهي الجائز لدى جمهور الفقهاء، والممنوع لدى شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم أم هو من التورق المنظم الممنوع لدى المجامع الفقهية؟ رأيي: التورق في الأسهم في مصرف الراجحي - وكذلك في مصرف الإنماء- فيه شبه بالتورق الفقهي من حيث حرية المشتري بالتصرف بالسلعة؛ بل إنه قد يعدل عن بيعها، وفيه شبه بالتورق المنظم من حيث التواطؤ بين الأطراف على ذلك، ولكنه ليس على سبيل الإلزام، وأميل إلى أنه أقرب في الحكم إلى التورق الفقهي محل الخلاف بين الفقهاء القدامي، ويأخذ حكمه. ولمزيد من التفصيل في تحرير محل النزاع في مسائل التورق الفقهي، والمنظم أرفق بحثي في الموضوع "التورق كما تجريه المصارف الإسلامية" الذي سأقدمه في مؤتمر التورق، والحيل المصرفية في جامعة عجلون في ١٨-١٩ أبريل الجاري.

الإدارة هي فن استخدام الكفاءات البشرية بالشكل الأمثل لكافة الموارد

أريل كوليير



خفايا فرضيات الفائدة في النظام التقليدي



اوهاج بادانين محمد عمر
ماجستير في التمويل والمحاسبة

تُشكل نتائج الفائدة أرصدة غير متساوية، على الرغم من سعي النظام التقليدي لجعلها متساوية بإضافة فائدة خفية على الفائدة الحقيقية بحجة أن المتمول سيوفر تدفقات نقدية مفروضة عليه بحكم الفائدة الحقيقية، والمصرف التقليدي يعتبر هذا التوفير بمثابة تمويل إضافي يستحق عليه فائدة خفية.

وهذا يدلُ على عدم اهتمام المصرف التقليدي بموقف التدفقات النقدية الخاصة بالمتمول، حيث يُطالب المتمول بعائد يُغطي تكلفة الفائدتين الحقيقية والخفية مما يؤجج نار التضخم.

فرضية معدل العائد الداخلي:

تُبنى حسابات الفائدة التقليدية على فرضيات معدل العائد الداخلي، ويحقق هذا الفرض نتيجتين مختلفتين، إحداها بطريقة حساب الفائدة الحقيقية، والثانية بطريقة الأقساط المتساوية مثال ذلك أن عميلاً يطلب تمويلاً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ وحدة نقدية، لمدة خمس سنوات، وبمعدل فائدة سنوي ١٢٪، على أساس سداد سنوي.

إن ما سيدفعه العميل من الفوائد بطريقة الفائدة الحقيقية، وبطريقة الأقساط المتساوية، هو كالتالي:

أولاً: نتائج طريقة الفائدة الحقيقية:

معدل الاستثمار	الفائدة الحقيقية	الفائدة بالأقساط المتساوية	فاقدة التدفقات النقدية	إيجاد مبلغ الفائدة الخفية بفوائدها
١.١٢	١٢٠٠٠	٧٢٠٠	٤٨٠٠-	٧٧٧٦.٠٠-
	٩٦٠٠	٧٢٠٠	٢٤٠٠-	٨٧٠٩.١٢-
	٧٢٠٠	٧٢٠٠	٠	٧٣٥٤.٢١-
	٤٨٠٠	٧٢٠٠	٢٤٠٠	٣٤٣٦.٧٢-
	٢٤٠٠	٧٢٠٠	٤٨٠٠	
	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٠	

ثانياً: نتائج طريقة الأقساط المتساوية:

١.١٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٧٤١	٢٤٧٦٨.٧٥
١.٢٥٤٤٠٠٠٠٠	٢٧٧٤١	٢٢١١٤.٩٥
١.٤٠٤٩٢٨٠٠٠	٢٧٧٤١	١٩٧٤٥.٤٩
١.٥٧٣٥١٩٣٦٠	٢٧٧٤١	١٧٦٢٩.٩٠
١.٧٦٢٣٤١٦٨٣	٢٧٧٤١	١٥٧٤٠.٩٨
	١٣٨٧٠٥	١٠٠٠٠٠.٠٩

فوارق الطريقتين:

إن طريقة الأقساط المتساوية تزيد عن طريقة الفائدة الحقيقية بمبلغ ٢٧٠٥، والمصرف التقليدي يفترض استثمار هذا المبلغ خلال فترة التمويل ليصبح بنهاية فترة التمويل ٣٤٣٦، ويوازي هذا المبلغ الفاقد من الفوائد بسبب إتباع المصرف طريقة الأقساط المتساوية بدلا من طريقة الفائدة الحقيقية

وقد أسميتها بالفائدة الخفية لأن المصارف تُلزم المتمول والذي يملك السيولة الكافية دفع الفائدة الحقيقية، أما الطريقة التي تمت بها المعالجة لتبرير الفائدة الخفية فهي:

معدل الاستثمار	الفائدة المعدل لموازنة الفائدة الحقيقية	الفائدة التي بني عليها التعويض	نصيب الفائدة الخفية السنوية	المبلغ المعوض بنهاية فترة الاستثمار
١.١٢	٧٧٤١	٧٢٠٠	٥٤١	١١٤٦.٩٢
	٧٧٤١	٧٢٠٠	٥٤١	١٨٢٥.٥٥
	٧٧٤١	٧٢٠٠	٥٤١	٢٥٨٥.٦١
	٧٧٤١	٧٢٠٠	٥٤١	٣٤٣٦.٨٩
	٧٧٤١	٧٢٠٠	٥٤١	
	٣٨٧٠٥	٣٦٠٠٠	٢٧٠٥	

لكن هل يحنو المصرف التقليدي على المتمول؟ أم أنه يعلم تماماً عجز المتمولين عن سداد الأقساط بطريقة الفائدة الحقيقية؟!

المال والفضيلة في عيون الفلاسفة

يقول هنري نورو:

إذا زاد المال قلت الفضيلة..

ويقول سقراط:

الفضيلة لا تأتي من المال.. ولكن من الفضيلة يأتي المال..

ويقول جيرزود شتاين:

إن المال موجود دائماً.. ولكن الجيوب هي التي تتبدل..



إدارة المخزون بمنظور إسلامي



الدكتور / خلف عبد الله الوردات

مقدمة

إن تخزين السلع من أقدم الأمور التي عرفها الإنسان منذ بداية الخليقة حيث يحرص على توفير احتياجاته من مأكل، وملبس، ولكي يتفادى عدم وجود احتياجاته وقت الحاجة فإنه يحرص على تخزين بعض الاحتياجات لفترة معينة فالمفهوم العام لكلمة المخزون تعني كمية الشيء الذي يقتنيه الإنسان في فترة زمنية معينة

إن كلمة "STOCK" في الأصل مصطلح سكسوني، ويعني "SOUCHE" باللغة الفرنسية، بمعنى ما يتبقى عند قطع شجرة من الجذع والجذور، وهذا المصطلح يترجم ضرورة "تحضير المؤونة للشتاء". فحسب (أ. رامبـبـوا A. RAMBAUX) "المخزون هو مجموع البضائع أو السلع المتراكمة في انتظار استعمال مستقبلي قريب، والذي يسمح بإشباع حاجيات المستعملين شيئاً فشيئاً، دون فرض آجال، وزمن لصنع أو تسليم من قبل الممونين". وحسب تعريف آخر فإن المخزون هو: عبارة عن مؤونة من المنتوجات في انتظار الاستهلاك، ويحتفظ بها داخل مخازن مخصصة لهذا الغرض. وأول نظام أو أسلوب عرفه الإنسان في التخزين كالتي في عهد سيدنا يوسف عليه السلام قال الله تبارك وتعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام "قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ" أي إنه – أمين – على أموال البلاد – حافظا – لحساب متطلبات المستقبل من مواد، وطعام – عليم – بأوجه تصرفاتها.

ماذا نقصد بوظيفة التخزين:

- وظيفة التخزين وظيفة جوهرية تتعلق بتصنيف، وتبويب، وتنميط الأصناف، ثم الاستلام، والتخزين، والصرف وفقاً لإجراءات تتفق وأهداف طبيعة تنظيم المشروع.
- تخطيط، وتنظيم عملية استلام المواد، والمستلزمات، والاحتفاظ بالمخزون في حال صالحة للاستخدام بما يخدم الوظائف الإنتاجية.
- تحقيق نوع من التوازن بين الاحتياجات التشغيلية، وبين معدلات تدفق مختلف أنواع المواد، والمستلزمات اللازمة لتسيير عمل المشروع.
- المتابعة والرقابة على الأداء بما يحقق كفاءة الأداء وتقليل التكاليف.
- استلام، وتخزين المخلفات الصناعية، وبواقي الإنتاج وكيفية التصرف فيها.

الهدف من التخزين:

هو ضمان توفير المواد أو المستلزمات السلعية اللازمة لعمليات التشغيل أو الإنتاج أو الخدمات وقت الحاجة إليها في:

(١) الوقت المناسب وبالكميات المناسبة

(٢) طبقا للمواصفات المطلوبة

تنظيم المخازن:

المخزن: هو مكان تحفظ فيه الأموال العينية (مهمات، أدوات، خامات، .. الخ) شأنه شأن الخزائن الحديدية التي تحفظ فيها الأموال النقدية وبالتالي لا يقل أهمية عن تلك الخزائن بل إنه أهم منها.

شروط التخزين:

١. توفير الظروف المناسبة للتخزين: إضاءة، تهوية، إنارة، عاملين مناسبين، تناسب المكان مع طبيعة الصنف المخزن، وسائل المناولة.
٢. توفير أسلوب مناسب لإدارة المخزون: عمليات استلام، فحص، تكويد، صرف، مناولة، تخطيط، رقابة.
٣. بناء نظم معلومات سليمة: كارت لكل صنف، دفتر به حركة كل صنف ودورة مستندية توفر بيانات حقيقية ومالية عن المخزون.

لماذا نحتفظ بالمخزون؟

لمواجهة الطلب المحتمل على منتجاتنا: معظم المؤسسات تحتفظ بكمية من المنتجات النهائية لمواجهة طلبات العملاء. كذلك فإن بائعي الجملة، والتجزئة يحتفظون بمخزون لمواجهة الطلبات المتوقعة من العملاء لمواجهة الطلبات الفجائية أو الموسمية: قد يكون من الصعب أن تقوم المؤسسة التي تنتج منتجات مرتبطة بموسم الصيف - مثلا - أن تقوم بتصنيعها في الصيف فقط. لذلك تلجأ هذه المنتجات إلى التصنيع طوال العام وبالتالي يكون هناك مخزونا من المنتج في فصل الشتاء. لكي لا تتأثر المراحل الإنتاجية ببعضها: عندما يكون لدينا مخزون كبير من المنتجات النصف مصنعة فإن أي مشكلة في المرحلة الإنتاجية السابقة لن تؤثر على المرحلة التالية لأن هناك مخزونا يكفي لتشغيل المرحلة التالية لفترة طويلة. لاحظ أن سياسة تقليل الفاقدJust In Time تهتم جدا بتقليل هذا المخزون لزيادة اعتماد المراحل الإنتاجية على بعضها مما يُحفز العاملين على حل مشاكل الإنتاج للاستفادة من وفورات الحجم: عندما نشتري كمية كبيرة من المواد الخام فقد نتمكن من الحصول على تخفيض في السعر.

كذلك الحال عندما ننتج كمية كبيرة من نفس المنتج فإننا نتمتع بوفورات الحجم. لذلك فإن المؤسسات تلجأ لشراء كمية كبيرة من المواد الخام، وتصنيع كميات كبيرة من نفس المنتج لاحظ أن سياسة تقليل الفاقد تعتبر هذا تصرفا غير مفيد لأنه يؤدي لزيادة المخزون التي تؤدي لإهمال المشاكل الإنتاجية. لمواجهة أمور متوقعة: عندما تتوقع المؤسسات احتمالية زيادة أسعار المواد الخام فإنها تفضل زيادة مخزونها من هذه المواد. كذلك عندما تكون هناك احتمالية لتوقف إمداد المواد الخام فإن المؤسسات تحاول تخزين قدر ما من المواد الخام، لطبيعة العملية الإنتاجية: العمليات الإنتاجية تستغرق وقتاً وبالتالي فإنه في جميع الأحوال ستكون لدينا مواد تحت التصنيع في المراحل الإنتاجية لطبيعة عمليات النقل: نظراً لأن نقل المنتج النهائي من المورد إلى العميل يستغرق وقتاً فإنه في هذا الوقت يكون من ضمن مخزون العميل أو المورد حسب اتفاقيات تسليم المنتج لأن عملية الشراء تستغرق وقتا: لكي نتمكن من شراء مواد خام فإننا ننتظر بعض الوقت حتى يتم التوريد. لذلك فإننا نحتفظ بمخزون يكفينا حتى تصلنا كمية أخرى من المواد. هل هذه الأسباب تجعلنا نحتفظ بمخزون هائل؟ بالطبع لا فعلينا أن نحتفظ بالمخزون الضروري فقط.







مجتمعات الشرق الأوسط بحاجة إلى إنقاذ قيادي أكثر منه إلى إنقاذ مالي



الدكتور/ علاء الدين العظمة
دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي

أنفع الفكر هو فكر في مصالح الدنيا، وطرق تحصيلها، وفكر في مفاسد الدنيا وطرق الاحتراز منها، وعلى هذه الأفكار دارت أفكار عقلاء الدنيا،، وأما عقلاء الآخرة فلهم شأن آخر عظيم يطول الحديث عنه.

أحببت في هذا العدد أن أخرق السياق الاعتيادي في تناولي نظرية من نظريات القيادة الكلاسيكية أو الحديثة، وأن أتطرق لبعض اللمحات القيادية التي تتواكب والظرف الذي تعيشه المنطقة حالياً.

والسؤال هنا، هل تشمل الأزمة الحالية التي يعيشها الشرق الأوسط في طياتها الجانب القيادي؟ وهل الأزمة الحالية هي أزمة قيادة؟ هل فشل النموذج القيادي الحديث في إدارة، وقيادة الشركات وخاصة في التعامل مع الأزمات المحلية، وأوجد حالة من الضبابية الشديدة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية من خلال الاعتماد على مبدأ الربحية في تقييم عمل الشركات بعيداً عن تطوير الإدارات، والقدرات البشرية باعتبارها الأساس الحقيقي لبناء الشعوب؟ هل تقاد الأزمات من منطلق إداري قيادي، أم من منطلق مالي؟ وهل سيكون العلاج من القيادات الموجودة في الشركات أم من خلال علاج الأوضاع المالية للشركات أولاً؟

لقد سبب النموذج الحديث في الإدارة، والقيادة ارتباكاً لدى الشركات في حل أزماتها، حيث تحمل الأزمات عادة في تداعياتها شقاً مالياً، وآخر إدارياً، وقد خلقت النماذج القيادية الحديثة كالنموذجين (الأمريكي، والغربي) تشويشاً، وارتباكاً في التعامل مع الأزمة لأنّه أوجد حالة من اللبس حول طرق العلاج.

إنّ الربحية، وقضية الأرباح هي الرئة التي يتم التنفس من خلالها، ولكن على قيادات الشركات أن تنظر إلى الأرباح باعتبارها وسيلة لا غاية، وألا ينظر إلى الموارد البشرية والطاقات الفكرية للعاملين في الشركات باعتبارها مجرد أدوات تدر ربحاً، بل يجب التعامل معها على أساس معدلات الإنتاجية في العمل على المدى الطويل.

إنّ النماذج الحديثة في القيادة، والإدارة متهمة بسيادة مبادئ معينة تخالف العمل الاقتصادي السليم، حيث أنّ النموذج الأمريكي، والغربي في القيادة ساعد على تفشي مبادئ المادية، والنزعة الاستهلاكية لدى الشعوب، حيث نجد طلبة المعاهد، والجامعات يتعلمون ليصبحوا ناجحين ليضمنوا وظائف تدر دخلاً عالياً، بعيداً عن تحقيق الذات، وإعمار الكون، وتحقيق الرسالة الشخصية، في الوقت الذي لا يمكن فيه تحقيق نجاح في العمل دون وجود مجتمع يتمتع بوضع صحي سليم، ومواطنين يعيشون بيئات تحفّز استثمار طاقاتهم وتدير مواهبهم بالاتجاه الإيجابي الذي يرقى بهم وبمجتمعاتهم.

إن معظم رجال الأعمال في عصرنا الحاضر يواجهون مشاكل من نوع ما فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية العاملة لديهم. نرى على سبيل المثال: أن أحد المديرين أو المشرفين قد ترقّى وبشكل فجائي إلى رتبة تنفيذية عليا وهو لا يتقن فنون القيادة، ونرى أيضاً أن أحد المقاولين قد توسّع في مجال عمله لدرجة تفوق مقدرته على متابعة وإدارة أعماله.

عملياً فإننا مرات عديدة نجد أن عملية تطوير المدير ليصبح قائداً تتم بطريقة خرقاء.

لماذا إذاً الفشل هنا؟ السبب في ذلك أن مجتمع العمل يتفهم الإدارة بشكل جيد ولا يتفهم القيادة في معظم الأحيان بشكل عام يكون القائد قادراً على تحميس الآخرين لإتباعه وهو عادة يسأل نفسه ما الذي يمكن أن أقوله أو أفعله لأجعل الناس يتبعونني ويفعلون ما أريد منهم أن يفعلوه؟

أفضل القادة هو من يتمكن من الحصول على أكبر عدد من الأتباع فعادة الناس يفعلون ما تمليه عليهم عقولهم، والقائد الجيد هو الذي يتمكن من فهم ما يدور في عقول الناس ويحرّكهم من واقع عقولهم هنا يشعر الناس أن عقولهم في انسجام تام مع القائد، وبذلك لا يترددون في تنفيذ رغبته أو طلبه.

إذاً القيادة هنا نوع من العمل السيكولوجي، فإذا استطاع القائد تطبيق طرق القيادة الحديثة من منظور سيكولوجي فإنه يكون، وبلا شك فاعلاً بشكل أكبر من لو أنه طبق طرق القيادة الحديثة من منظور ربحي بحت.

إنّ مهارات القيادة مثلها مثل مهارات الإدارة يمكن تعلّمها، لكن القائد يدرك الوضع السائد ويتمكن من تغييره وتعلّم القيادة يعتمد على مواجهة الأوضاع غير المُرضية والانتقادات غير المرغوبة.

إنّ احتياج العالم اليوم وخاصة مجتمعات الشرق الأوسط هو إلى إنقاذ قيادي أكثر منه إلى إنقاذ مالي، وكلاهما مطلوب بشدة في الفترة المقبلة، والاحتياج الأساسي اليوم هو احتياج إلى القيادة في كافة القطاعات المتعلقة بمجال الأعمال والأداء الشخصي، والتطوير الاجتماعي للمجتمعات، فالقيادة جزء رئيسي في تطوّر الأداء الاقتصادي، والاجتماعي.

أجمعت عدد من الإحصائيات العالمية ومنها ما أجراه (كوزس وبوسنز) للأبحاث، والاستشارات حول أهم صفات القائد الناجح (واشتمل على آراء أكثر من مليون ونصف مليون مشارك على مستوى العالم وعلى مدى ٢٧ عاماً)، وأسفرت عن نتائج مطابقة لخمس صفات رئيسية يجب أن يتمتع بها القائد وهي:

المصداقية والرؤية والتمكين والتحدي والتحفيز، موضحة بأنّ الذكاء يعتبر من الأمور التي يحتاج إليها القائد الناجح، وقد زاد الطلب عليه في الآونة الأخيرة، ووفق استطلاعات الرأي بنسبة ٥١ ٪ في عام ٢٠١١ مقارنة مع ٤٨٪ في عام ٢٠١٠.

إنّ بيئة الأعمال في الشرق الأوسط بحاجة إلى تطوير قياداتها، حيث أنها تحتاج إلى التطوير، والمتابعة المستمرة مثل غيرها من المناطق في مختلف دول العالم، وأنه يتعين على الموارد البشرية أن تطوّر أنفسها وتنقاد لقياداتها لتخرج من هذا الوضع الذي تعيشه المنطقة حالياً، وينبغي خلق التوازن بين القيادة، والعاملين في التعامل، والتفكير، وتسلسل الأوامر بسهولة في ظل التداعيات الخطيرة التي تواجه المؤسسات

والتي أدت في السابق إلى نوع من الارتباك الشديد في العمل على مدى فترات زمنية متباينة والتوازن المطلوب اليوم هو توازن بين الأعمال الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، دون السماح للمادية بأن تسيطر على المقدرات، والتركيز على خلق القدرات الإبداعية أمام موظفي منظمات الأعمال في كافة المجالات.

لقد بدأ اهتمام الغرب وخاصة الولايات المتحدة بدراسة القيادة بغية تحسين الإنتاج وتطويره منذ مطلع القرن، وقد برز علماء كثيرون في هذا المجال جعلوا من القيادة علماً شمل جميع جوانب الحياة.

ولقد أجرت جامعة هارفرد عام ٢٠٠٥ دراسة خاصة عن القيادة، حيث بينت نتائج الدراسة أن ثلثي الأمريكيين يعتقدون أن بلادهم تعاني أزمة في القيادة.

أكد خبير علم القيادة (د. بيتر سنجي) خلال مشاركته بمؤتمر الإبداع في القيادة في مايو ٢٠١٢، بأن البحث عن الأرباح وحدها في عالم الأعمال عزز من النزعة الاستهلاكية لدى المجتمعات الأمريكية، والأوروبية، وأدى إلى طغيان الطابع الاستهلاكي في التعامل الاقتصادي لدى الكثير من الدول في مختلف المجالات.

وأشار (سنجي) بأن النموذج الأميركي في إدارة الشركات خلق ارتباكاً، وتشويشاً كبيرين في أداء الشركات باعتبار أن تحقيق الربح هو المحور الرئيسي الذي ركّز عليه هذا النموذج، وأفرز الكثير من التشوهات في بيئة الأعمال .

أختم بمقولة رائعة للشيخ محمد الغزالي رحمه الله: "الأمم العظيمة ليست إلا صناعة حسنة لنفر من الرجال الموهوبين، وأثر الرجل العبقري فيمن حوله كأثر المطر في الأرض الموات، وأثر الشعاع في المكان المظلم".

يتبع في العدد القادم بإذن الله.

References:

1. Sosik, John J, Leading and Character, stories of valor and virtue and principles they teach, Soundview Executive Book Summaries, April 2007.
2. http://www.ebdaa.ws/mainart.jsp?ArtID=2500
3. Sosik, John J, Leading and Character, stories of valor and virtue and principles they teach, Soundview Executive Book Summaries, April 2007.
4. http://www.ebdaa.ws/mainart.jsp?ArtID=2500

تأصيل نشاط التدريب من منظور إسلامي
وطبيعة المعرفة في الصناعة المالية الإسلامية



أحمد محمد نصار
باحث ومدرب

الحلقة (٢)

(٤) أساليب التدريب في المنهج الإسلامي

أسلوب التدريب الميداني

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم" فقال أصحابه: وأنت ؟ قال: "نعم، كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة"، قال ابن حجر رحمه الله تعالى: "قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء من رعي الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها، وجمعها بعد تفرقها في المرعى، ونقلها من مسرح إلى مسرح، ودفع عدوها من سبع، وغيره كالسارق، وعلموا اختلاف طباعها، وتفاوت عقولها فجبروا كسرها ورفقوا بضعفها، وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعي الغنم وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها، ولان تفرقها أكثر من تفرق الإبل لإمكان ضبط الإبل والبقر دونها في العادة المألوفة ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقاداً من غيرها(١). وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يأخذ المغتابين إلى جيفة حمار ويقول لهما: "انزلا فكلا من جيفة الحمار" فيستغربا، فيقول لهما" فما نلتما من أخيكما آنفاً أشد أكلاً منه"(٢) إشارة إلى أنهما اغتابا أخاً لهما في الدين(٣).

أسلوب التدرج

لقد تميز التشريع الإسلامي في العهد النبوي بتعرضه للنسخ، والتعديل بحيث تتباين أحكامه في الموضوع الواحد من وقت لآخر، ولم يكن ذلك اضطراباً في التشريع، وافتقاراً منه للأحكام، والثبات، وإنما كان التعديل مقصوداً لحكمة ربانية سامية تتوخى التيسير في التطبيق بالتدرج في فرض التكاليف، والأحكام الشرعية التي جاءت على غير مألوف المجتمع العربي، وذلك تمهيداً لتطويعه على استساغتها، وحتى يتهيأ المناخ الوجداني للاستجابة لها فلا يباغت المشرع الحكيم من يهطع إلى رحابه متفائلاً بما يصدم الطبائع، ويغير أنماط الحياة، والسلوك الإنساني طفرة فيشق عليها احتمالها مما قد يحملها على التمرد، وتهيب الدخول في الدين الإسلامي حتى إذا ما اطمأنت النفوس، واسترضت، واستتب الأمر للإسلام انتهت التشريعات إلى الصيغة النهائية الدائبة، والخالدة(٤). وذلك على مراحل تمهيدية فعادية فمهمة ثم الأهم، وهكذا جاء الدين الحنيف، وأحكامه شيئا فشيئاً، وهكذا علم الرسول صلى الله عليه وسلم الدعاة بان يدعو الناس إلى شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله فان استجابوا فيدعوهم إلى الصلاة ثم الزكاة، والصيام، وأخيراً حج البيت الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً (٥).

أسلوب التمرن على الحكمة

يقول الإمام ابن القيم" فإن الشريعة الإسلامية مبناها، وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش، والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأول، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها" (٦).

وعلى سبيل المثال فإن الأحكام الشرعية المتعلقة بالتصرفات المالية نوعان: مأمورات، ومنهيات أما المأمورات فهي غالباً تتعلق بأعمال البر، والمعروف، أو ما يسمى النشاط غير الربحي، وعلى رأسها الزكاة، أما المنهيات فهي غالباً تتعلق بالمعاوضات أو ما يسمى: النشاط الربحي، كالربا والغرر ونحوهما.

والحكمة في ذلك أن حوافز الإثرة قد تغلب حوافز البذل والعطاء، لكنها لم تؤكد بالدرجة نفسها على وجوب الكسب، وطلب المعاش، لا لأن هذا غير واجب، ولكن لوجود الحافز الفطري الذي أقرته الشريعة المطهرة(٧)، وفي هذا التصور حكمة عظيمة مفيدة للمتصدي للمعاملات المالية، وهي بذلك توجه تفكيره، وتصقله بطريقة إيجابية تمكنه من القدرة على تحليل المسائل تحليلاً دقيقاً مبدعاً.

أسلوب القصص الافتراضية

امتلأ القرآن الكريم بالقصص الافتراضية فمثلاً قال تعالى" سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" وقال تعالى "سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلاً (١٥) قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً" وهذه الإجابات على الأسئلة المستقبلية فيها تثبيت، واطمئنان، وفيها تدريب على مواجهة المواقف الحرجة الصعبة(٨)، وهذا الأسلوب من أكثر الأساليب المستخدمة في القرآن الكريم لأن فيه تصويراً واقعياً لمواقف متنوعة وهي تبني في المتدرب قدرة فائقة على إدراك المقصود.

القسم الثالث

طبيعة المعرفة في الصناعة المالية الإسلامية

١- الصناعة المالية الإسلامية معرفة تبعية تستند إلى علوم أخرى.

إن التشابك التاريخي بين العلوم، والتداخل المعرفي بينها منذ نشأتها يحاصرنا في تحديد العلم المقصود بالقصد الأولي، وتمييزه من العلم المطلوب بالقصد التبعي أو الثاني كما يعيننا في رسم الخط التاريخي لعلم من العلوم في صورته المتعينة والجلية بناء على ذلك يمكن تصنيف هذه العلوم إلى صنفين: علوم أصلية: وهي العلوم التي نشأت ابتداء على أساس الاستيعاب والتحقق منها في مواقع الوجود الإنساني أي: إنها مقصودة بالتنزيل والتطبيق والعمل الإفرادي، ويدخل في ذلك علم التفسير وعلم الفقه وعلم العقيدة وعلم اللغة (٩). إن الأسس الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي قائمة على أهداف، ومبادئ عامة تشكل المظلة التي تحفظ له مقوماته، وتصون خصائصه عن الذوبان أو الضمور بسبب المزاحمة القائمة المتمثلة في العمل المصرفي التقليدي، وهي مزاحمة أقدم ميلاداً، وأقوى عدة، وعتاداً، وهي أشد خطورة من أي مزاحمة في مجال آخر للتداخل بين الجوانب الفنية المصرفية التي هي صعيد مشترك، والالتباس في العمليات بالرغم من اختلاف الرؤى، والاتجاهات، والتشابه، وآثارها، ونتائجها. على أن تلك القوة بحسب الظاهر في المنهج التقليدي تحمل بذور الضعف، ووجوه النقص، وتمتلئ بالمتناقضات، والاختلافات، وليس ذلك مستغرباً " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" (١٠). ولا يمكن الدخول في نقاش تفصيلي حول عمل المصارف الإسلامية إلا بعد أن يكون المتدرب قد استوعب العمل المصرفي القائم على الفائدة، وآثار هذا النظام على النقود، والتمويل، ذلك لأن النظرية الحديثة للمصارف الإسلامية، وتطبيقاتها العملية المعاصرة إنما انطلقت أساساً من النظام المصرفي التقليدي، ونتجت من التعديلات التي أدخلت على الترتيبات التقليدية (١١). إن مزيج المصادر المتعددة للمعرفة في الصناعة المالية الإسلامية فرض طابعاً خاصاً بها بحيث أصبحت القوالب العلمية لها تتشكل بحسب مصدر العلم الذي تستند إليه. فتجد الطابع الشرعي، والقانوني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والفكري، والفلسفي، الخ، وهذه بحد ذاتها ظاهرة أصيلة في العلوم الإسلامية عموما، وذلك استناداً إلى قوله عليه الصلاة والسلام" الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجد المؤمن ضالته فليجمعها إليه"(١٢)، ومن مميزات هذا التعدد أنه ينوع مداخل فهم المالية الإسلامية، ولا يحصرها في قوالب محددة تضفي عليها صفة الجمود لتصبح فوائده مقصورة على فئة معينة دون الأخرى خاصة أن الجانب المعياري في هذا

الحقل من المعرفة يحتاجه الجميع باختلاف تخصصاتهم العلمية لأن معرفة الحلال والحرام فرض عين، وكما يقول سيدنا عمر بن الخطاب "لا يبع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى". لذلك قد لا تكون التفسيرات الدقيقة للممارسات المالية الإسلامية ذات طابع مالي بحت، وإنما يتجاوز ذلك التفسير الحدود التقليدية للمعرفة المالية الإسلامية مثال ذلك الربا، فالربا لا تتعلق حكمة حرمته فقط بالجوانب الاقتصادية، وإنما هناك حكم أخرى سلوكية لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي بل لا نبالغ إذا قلنا أنها أكثر أهمية مثل سلوك الاستغلال الذي يعتبر من الأمراض الاجتماعية السائدة في مجتمعنا اليوم كذلك إيجاب الزكاة، وهي الصدقة الإلزامية دون مقابل فهي تربي النفس على الشعور بالفقير من غير عوض ماديّ مباشر أو ظاهر للعيان .

٢- تلازم الموضوعية مع المعيارية:

إن الإسلام دين هداية، هدفه الأول تزويدنا بالمقولات القيمة أي بالأحكام الشرعية الآمرة، والناهية أو المعبرة عن تفضيل قيمي لحالة على أخرى، لكن الإسلام ينبهنا إلى بعض المتغيرات، ويزودنا أيضاً ببعض المقولات الوصفية التي تقع ضمن نطاق بعض العلوم كالاقتصاد، والاجتماع، والنفس، ولهذا أهمية بالغة في تحقيق إسلامية العلوم الاجتماعية، والإنسانية، وفي وقاية هذه العلوم من الانحراف، والخطأ ذلك أن الكثرة الهائلة للمتغيرات، والعوامل المؤثرة في الظواهر الاجتماعية، والاقتصادية، وكثرة المقولات الوصفية المحتملة فيها، والحاجة النظرية الماسة إلى تجاهل القسم الأكبر من تلك العوامل، وتركيز الاهتمام على عدد محدود من العوامل، وكذلك تعذر تثبيت بعض العوامل الاجتماعية أو إخضاع البشر للتجربة العملية كل ذلك يفسح المجال للتخبط الهائل في العلوم الاجتماعية، وتوالي النظريات المتناقضة فإذا شط الفهم، والنظر بالمسلم في قوانين الكون، والوجود، والعلاقات فان له من الوحي عاصما، وهكذا فان المعرفة الإسلامية توظف، وفي وقت واحد مصادر المعرفة العقلية، والتجريبية الاستقرائية إلى جانب مصادر المعرفة الكونية الكلية الاستنباطية المستمدة من الوحي (١٣).

إن الأحكام الشرعية تنير الطريق للمنهاج، وهو بدوره يحدد الممارسة، وكل من المنهاج، والاجتهادات الفقهية يأخذ بعين الاعتبار اتجاه الممارسة العملية، وظروفها للوفاء بحاجة العصر، والبيئة من حيث التخريج الفقهي المطابق لمقاصد الشريعة (١٤).

٣- التركيز على البدائل والحلول التطبيقية:

الإنتاج العلمي، والخبرات العملية في الصناعة المالية الإسلامية كثيراً ما تركز على البدائل، والحلول أكثر من تأصيل علم المالية الإسلامية رغم أن الثاني موجود لكن لا يحظى كثيراً بالاهتمام مقارنة مع إنتاج البدائل، والحلول فتجد كل مكونات المعرفة في الصناعة المالية الإسلامية متجهة نحو هذا الموضوع، ولهذه الطبيعة إيجابيات، وسلبيات فمن الناحية الإيجابية، أنه لا يخفى على أحد أهمية هذا الطابع لأنه يجعل هذا العلم حيوياً قابلاً للنقاش، والأخذ والرد بمعايير واقعية قابلة للتطبيق، وحيث أن المهم بالنسبة لجمهور المتعاملين مع هذه الصناعة هو إيجاد حلول لمشكلاتهم المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو جانب لا أحد يخالف في أهميته لكن في المقابل لا يعني ذلك انفلات الحلول، والبدائل عن المبادئ، والأصول المتعارف عليها في الشريعة الإسلامية، وكذلك في الاقتصاد الإسلامي كإطار موجه لهذه الحلول مما قد ينتج لنا حالة انفصام تتعزز فيها المتناقضات، ويصبح من الصعب فهمها خاصة على المبتدئين في هذا المجال.

كذلك لا يمكن تجاهل أهمية الطابع النظري والعلمي للأصول والقواعد، واعتبار أن الفجوة بين النظرية والتطبيق هو ظاهرة سلبية في هذا العلم لماذا؟ لأن هذه القواعد والأصول هي بمثابة معيار ذاتي لممارس المهنة في الصناعة المالية الإسلامية، وأداة لقياس ممارسته التي يسعى أن يقومها وفق هذه القواعد والأصول النظرية.

لذلك وجودها ضروري في حال توفر الظروف أو الأوضاع المثلى(١٥)، وكذلك ضروري في حال انحراف التطبيقات عن هذه الأصول والقواعد، فيظلّ الممارس دائما في حالة من المتابعة الذاتية، والدورية لممارساته في ضوء الأصول، والقواعد النظرية وهو ما يردده كثيرا علماء الإدارة: إنّ من أساسيات النجاح الرؤية الواضحة.

٤- التركيز على المواقف الأخلاقية

لقد أكد الإسلام على أهمية القيم الأخلاقية والسلوكية في المجتمع، والتي من دونها لا يمكن تحقيق أي تقدم، وفي الحقيقة لا بد من اعتبار القيم الأخلاقية والسلوكية الشروط الأساسية اللازمة لتوغل جذور التقدم في أي مجتمع، وقد ذكر القرآن هذا بوضوح قال تعالى: أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٢٤) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٥) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (٢٦) يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ (٢٧) (سورة إبراهيم: آية ٢٤- ٢٥).

ولا شك أنه مادمنا نعيش في عالم انهارت فيه الأخلاق فستظل المشكلات باقية فيه، ولن يكون هناك رخاء، وامن في مجتمع حتى ولو وصلت الأمة إلى مستويات عليا من التنمية الاقتصادية والتصنيع السريع (١٦).
قال تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" وقال عليه الصلاة والسلام: "رحم الله امرئ سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى".

إن الأخلاقيات المستهدفة التي يجب أن يتحلى بها العاملين في الصناعة المالية الإسلامية هي:

- الأمانة: إن الإسلام يقدر الأمانة حق قدرها، ويجعلها تحكم جميع التصرفات كما يقدر القوة على أداء المهام قال تعالى" إن خير من استأجرت القوي الأمين" وقال عليه الصلاة والسلام" كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته" وقوله عليه الصلاة والسلام " أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك".

- الإخلاص: وهو أن يقصد العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية طاعة الله تعالى ولا يستهدف الرياء أو السمعة أو تلقي المدح من الآخرين أو التفاخر أو التباهي، وينتج عن ذلك عدم الخضوع للمؤثرات أو الضغوط الخارجية، بل يقوموا بعملهم امتثالاً للالتزام الديني، وأداء للواجب المهني، وبذلك يتحول العمل الوظيفي، والمهني إلى صورة من صور العبادة.
- التقوى: وهي مخافة الله سبحانه وتعالى في السر، والعلن ، ويترتب عليها حماية الإنسان نفسه مما يعود عليه من العواقب السيئة نتيجة انحرافه عن الالتزام بالشريعة ولاسيما في مجال المال الذي هو فتنة للإنسان، قال تعالى" ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب".

- الإحسان وإتقان العمل: ينبغي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية كذلك ألا يقتصر عملهم على أداء الواجبات الوظيفية، والمهنية فقط بل عليهم أن يعملوا لبلوغ مرتبة الإحسان، وإتقان العمل، وذلك بأداء المهام المنوطة بهم على أحسن وجه ممكن قال تعالى" إن الله يأمر بالعدل، والإحسان" وقال تعالى: "وأحسنوا إن الله يحب المحسنين".

- مراقبة الله تعالى: وهي اعتقاد رقابة الله تعالى على جميع أفعال عباده وأخذ ذلك بالاعتبار في الكف عما لا يرضاه قال تعالى: "إن الله كان عليكم رقيباً" وقال أيضاً: " أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت



النتائج والتوصيات

انتهى البحث إلى نتائج هامة تتمثل فيما يلي:

- أن هناك اهتماماً بنشاط التدريب في المنهج الإداري الإسلامي.
- الإسلام حث على نشاط التدريب في شواهد كثيرة وأبرز أهميته في شواهد أخرى.
- المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تراعي في ممارستها مبادئ المنهج الإسلامي للتدريب.
- طبيعة المعرفة في الصناعة المالية الإسلامية تحتم على مصممي الدورات التدريبية أن يعطوها أهمية خاصة تناسب طبيعة هذه المعرفة.

ويوصي البحث بما يلي:

- بناء معايير خاصة للتدريب في المؤسسات المالية الإسلامية
- إعداد دليل للمدربين في المؤسسات المالية الإسلامية مع التوجيهات الإسلامية له.
- تبني المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية ميثاق شرف أخلاقي لممارسة التدريب في المؤسسات المالية الإسلامية

العقل عقال الإنسان

يقول الماوردي في كتابه أدب الدين والدنيا (ص١٩-٢٠)، في حديثه عن العقل الغريزي :

وسمي بذلك تشبيهاً بعقل الناقة، لأن العقل يمنع الإنسان من الإقدام على شهواته إذا قبحت، كما يمنع العقال الناقة من الشرود إذا نفرَت، ولذلك قال عامر بن عبد القيس: إذا عقَلك عقلك عما لا ينبغي، فأنت عاقل.
وقد جاءت السنة بما يؤيد هذا القول في العقل، وهو ما رُوي عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، أنه قال: ﴿العقل نور في القلب، يفرق بين الحق والباطل﴾. وكل من نفى أن يكون العقل جوهراً، أثبت مَحلّه في القلب، لأن القلب محل العلوم كلها، قال الله تعالى: ﴿أفلم يسيروا في الأرض، فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾؟ فدلّت هذه الآية على أمرين: أحدهما: أن العقل علم، والثاني: أن محله القلب. وفي قوله تعالى: ﴿يعقلون بها﴾ تأويلان: أحدهما: يعلمون بها، والثاني: يعتبرون بها، فهذه جملة القول في العقل الغريزي.

قائمة المراجع

١- الشريف، محمد موسى، التدريب وأهميته في العمل الإسلامي، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٣، جدة، ص٦٦ – ٦٧.

٢- الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج٣، ص٣٦٦.

٣- الأشعري، أحمد بن داوود، مقدمة في الإدارة الإسلامية، جدة، المملك العربية السعودية،ط١،٢٠٠٠،ص٤١٩-٤٢٠.

٤- الهراوي عبد السميع، لغة الإدارة العامة في صدر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦،ص٣٩١.

٥- الأشعري،أحمد بن داوود ، مرجع سابق،ص ٤٢٤.

٦- إعلام الموقعين، ٤ / ٣٣٧.

٧- السويلم، سامي بن إبراهيم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مذكرة تدريسية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١١، ١٧.

٨- الشريف، محمد موسى، مرجع سابق، ص٨١.

٩- شهيد، الحسان، نشأة العلوم الإسلامية وتطورها: تأسيس علم مقاصد الشريعة نموذجا، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٢٠.

١٠- أبوغدة، عبد الستار، ما للمصارف الإسلامية وما عليها، ص٥٧، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج١٠، مجموعة البركة المصرفية، ٢٠٠٩، ط١.

١١- صديقي، محمد نجاة الله، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي(نقود وبنوك)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز بجدة، مركز النشر العلمي،٢٠٠٧،ط١،ص١٧.

١٢- حديث مرفوع

١٣- الزرقا، محمد أنس، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد : المفهوم والمنهج،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الاقتصاد الإسلامي،م٢، ١٩٩٠ ص ١٦.

١٤- أبوغدة، عبد الستار ص ٦٤ مرجع سابق.

١٥- يسري، عبد الرحمن، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،جدة، السعودية، ط٢،١٩٩٩،ص٤٤.

١٦- الحران،سعد، الدور الجديد لطلبة جامعة إدارة الأعمال الإسلامية في تطوير القيام بالمشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا،مجلة دراسات اقتصادية إسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،المجلد٣،العدد الأول، ١٩٩٥، جدة، ص١٦١.

أهم العوامل التي أدت لظهور الملاحظات على أعمال وأهداف المصرفية الإسلامية



الدكتور/ عيسى محمد الخلوفي
باحث في المصرفية الإسلامية

تمهيد:

ارتبط نجاح وانتشار المصارف الإسلامية خلال فترة زمنية وجيزة بكونها موافقة للشريعة، وأنها جزء كبير ومهم من تحقيق الاقتصاد الإسلامي على أرض الواقع، لذا أقبل عامة المسلمين على دعم تلك المصارف والتعامل معها، لذا فإن مناقشة جدية التزام المصارف الإسلامية بمبدأ الشرعية هو سلاح ذو حدّين ؛ فمن جهة قد يكون سلاحا يستخدمه المنافس التقليدي للمصرف الإسلامي أي البنوك الربوية للطعن عليها والتشكيك في مصداقيتها، ومن جهة أخرى هو سلاح مهم للبحث والتفتيش عن أي معاملة أو عقد لا ينطبق عليه وصف شرعي، أو يكتنف إطلاق هذا المسمّى عليه الكثير من التجاوزات والشُبه، ومن ثم ينبغي التخلص من تلك المعاملات لتحافظ المصارف الإسلامية على مصداقيتها والتزامها الجاد بشعارها أمام الآخرين. وهذا لا يمكن القيام به إلا بمعرفة العوامل الحقيقية لظهور تلك الملاحظات. وأبدأ بذكر عموم الملاحظات على المصارف الإسلامية، ثم ذكر العوامل التي أدت إلى ظهورها.

أولا - الملاحظات على المصارف الإسلامية:

تدور على أمور أهمها:

١- التشكيك في شرعية المعاملات.

٢- ارتفاع نسبة الفائدة أو الأرباح في عقودها.

٣- ضعف دورها التنموي.

وأتناول كل ملاحظة بشيء من التفصيل:

١- التشكيك في شرعية المعاملات أو صيغ التمويل:

هي على قسمين: الأول هي أخطاء متعلقة بإقرار صيغ ومعاملات تحتوي على مخالفات شرعية، والقسم الثاني: التطبيق الخاطئ لصيغ صحيحة مما يحيلها لمعاملة ممنوعة وهذه الملاحظة جوهرية لأنها تتعلق بمصارف تدعي كونها موافقة للأحكام الشرعية، وهي تكسب من وراء ذلك دعم وتعامل المسلمين الراغبين في موافقة الشرع والكسب الحلال، لكن هذه الدعاوى قوبلت بالتشكيك والطعن من قبل المناوئين لفكرة المصرفية الإسلامية، وقابلت كذلك نصحا وتوجيها من قبل الغيورين. والذي اتفق عليه الطرفان أن هناك مخالفات شرعية انتابت عمليات هذه المصارف وبلا شك إن وجود الملاحظات أمر طبيعي على أي عمل لكن الاعتبار بمدى جدية المصارف الإسلامية في التخلص من أي معاملة يثبت مخالفتها للشرع، أو أنها بُنيت على فتوى ضعيفة غير مقبولة، ومن الأمثلة التي تصلح للاعتبار والقياس عليها تعامل المصارف مع فتوى المجمع الفقهي بمنع التورق المصرفي بواسطة السلع الدولية لاشتمالها على محاذير شرعية كثيرة؛ فقد لمس المراقبون جدية كثير من المصارف الإسلامية في الامتناع عن العمل بهذه الصيغة، حيث أن بعض المصارف لم تكترث لقرار المجمع إلا بعد مدة طويلة من صدورها، واستمرت بتقديم خدمة التورق بواسطة السلع الدولية، مع أن الفتوى كانت حاسمة وواضحة، وهذا مؤشر يدلنا على مستوى التزام تلك المصارف بموضوع التخلص من المعاملات الممنوعة.

٢- ارتفاع نسب المرابحة أو الفائدة في عقودها:

الذي يلاحظه كل من يتعامل مع المصارف الإسلامية ارتفاع تكلفة الإقراض أو التسهيلات التي يقدمها للعميل مقارنة بالبنوك الربوية، وتدور التكلفة على أمرين:



الأول: نسبة المرابحة في السلعة المشتراة سواء أكانت بصيغة المرابحة للآمر بالشراء أو التورق المصرفي أو الإجارة المنتهية بالتملك؛ حيث أن نسبة الربح التي يأخذها المصرف الإسلامي في عملية البيع الآجل المقسط الذي يعتبر الخدمة الموازية أو المنافسة للإقراض الربوي أعلى من النسبة المعتمدة في المصارف الربوية، وبفرق قد يصل للضعف في بعض الحالات!.

الثاني: المصاريف المضافة على العميل عند تمويله بأي من الصيغ الثلاث السابقة؛ وتشمل المصاريف الإدارية المتنوعة رسوم فحص الأوراق، أو معاينة السلعة وغيرها، ولن أناقش ارتفاع تكلفتها مقارنة بالقيمة السوقية للخدمة المقدمة؛ لكن يكفي أنها رسوم تضاف على العميل في نهاية الأمر، ووجدتُ أنها في بعض المصارف تصل نسبتها في القروض الشخصية إلى ما يقارب ٢٪ من إجمالي القرض!.

ولو بحثنا في الأسباب الحقيقية لارتفاع نسبة المرابحة لدى المصارف الإسلامية لوجدنا من أهم أسبابه الإقبال الكبير عليهم من قبل الناس؛ مما جعل المصرف لا يبالي بتخفيض المرابحة ما دام أن العميل يقبل بشروطه! فالعميل محتاج إلى التمويل أو السلعة، ويرغب بأن تكون المعاملة موافقة للشريعة؛ لذا فهو يقبل بشروط المصرف الإسلامي راجيا البركة في الحلال! وهنا يجب أن نقف مع مدى مخالفة هذا النوع من التعامل الذي يحقق مصلحة أكبر لأحد الأطراف على الطرف الآخر؛ مع مبدأ العدل في المال كمقصد شرعي أصيل، فالشرع ما منع الربا إلا لمخالفته لهذا المقصد، وهذا الموضوع تناولته في مقال سابق عن: مدى تحقيق المصارف الإسلامية للمقاصد الشرعية في المال.

٣- ضعف دورها التنموي، أو عدم تحقيقها للتنمية الاقتصادية:

إن هذه الملاحظة يتناولها كثير ممن له اهتمام بالاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية؛ فالمصارف الإسلامية تنال الكثير من المجتمع المسلم بجميع أطيافه لأجل كون اسمها "إسلامية"، والمجتمع يدعمها بلا مقابل ؛ لكن ما الذي قامت به هذه المصارف لتنمية الاقتصاد؟ أم أنها اكتفت بالتمويل المشابه للإقراض الربوي وكأنها بنوك مرابحات وتورق! ولعل هذه الملاحظة تستحق أن تُفرد بمقال خاص لأنه يطول الحديث عنها.

ثانيا – أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الملاحظات على أعمال المصرفية الإسلامية

هناك منعطفات مهمة في مسيرة المصرفية الإسلامية حرفتها عن مسيرتها الأصلية التي قامت لأجلها، وأدت لظهور الملاحظات التي ذكرتها سابقا، ولو بحثنا في هذه المنعطفات لوجدنا وراءها ثلاثة عوامل:

١- منافسة المصارف الإسلامية للمصارف الربوية.

٢- تسرّب الفكر الاستثماري الربوي إليها.

٣- بناء المعاملات والعقود على مبدأ الحيل الفقهية.

ونفصل الحديث عنها فيما يأتي:

١- العامل الأول: رغبة المصارف الإسلامية في منافسة المصارف الربوية:

وهو من أكثر الأسباب تأثيرا في مسيرتها؛ فالسوق المصرفي يتنافس فيه مصرفان بفكرين متناقضين، فهما يؤديان نفس الخدمة، ويتنافسان على ذات العملاء. ومن الطبيعي أن ينافس المتأخر المتقدم، والمتأخر في الوجود هنا هو المصرف الإسلامي. والتنافس يظهر جليا في محاولات المصرف الإسلامي تقديم ذات الخدمات البنكية لكن بطريقة موافقة للشرع، وعند هذه النقطة بدأت المصارف الإسلامية تسعى لإيجاد قوالب شرعية للمعاملات التي تجريها المصارف الربوية، وفي هذا المنعطف حادت المصرفية الإسلامية عن أصالتها في المبادئ والفكر الاستثماري إلى تقليد الفكر المصرفي الربوي؛ رغبة منها في الحصول على نفس الخدمات المصرفية ولكن بطريقة شرعية، فالانحراف لم يكن في تقديم خدمات مشابهة، ولكن كان أيضا في تقليد المصرف الربوي في فكره الاستثماري.

٢- العامل الثاني: تسرّب الفكر الاستثماري الربوي إليها، أو أنها صارت تدار بعقلية ربوية:

إن من المعلوم أن تأسيس المصارف الإسلامية شارك فيه خبراء ومصرفيون من البنوك الربوية، ولا شك أنه لا زال يوجد من المدراء أو المالكين الكبار لأسهمها من يغلب عليه الفكر المصرفي الربوي، ومهما تكن المبادئ المعلنة فإننا نلمس هذا من سعي

إدارات المصارف الإسلامية لتحقيق ذات المبادئ الاستثمارية التي تقوم عليها المصارف الربوية، ومن أهمها زيادة الأرباح مع انعدام المخاطر، والعمل بهذا المبدأ لدى المصرف الإسلامي أدى للخروج من التمويل بواسطة عقود الشراكات إلى التمويل بواسطة عقود المعاوضات كعقود المرابحة والتورق والإجارة، وهذا يمثل تنازلاً كبيراً من قبل المصرف الإسلامي عن فكره الاستثماري الأصلي الذي يقوم على عقود الشراكات بأنواعها.

٣- العامل الثالث: بناء العقود والمعاملات على مبدأ الحيل الفقهية:

إن العاملان السابقان أديا إلى وجود مصرف إسلامي يريد منافسة المصرف الربوي، ومع وجود أفراد في إدارة المصارف الإسلامية متأثرون بالفكر الربوي في الاستثمار، كان البحث عن صيغ في التمويل تجمع بين الظاهر الموافق للشرع، وبين المنافع المتحققة من الفكر الربوي في الاستثمار المصرفي؛ أي أن ظاهرها وصورتها موافقة للشرع، وتحقق في باطنها مبادئ الاستثمار الربوي بالفائدة، لذا كان الاستدعاء للحيل الفقهية من جديد بعد أن كانت في سبات لقرون وقد استدعي فقه الحيل بمسمى المخارج الشرعية! وتم التبرير لذلك بأمور من أهمها: أن الحيل الفقهية أهون من الوقوع في صريح الربا، وأنها من فقه التيسير والضرورات لحاجة الناس للتمويل، والحقيقة أن الحيل أسوأ من صريح الربا؛ لأن الله عذب القرية التي كانت تحتال على الصيد يوم السبت ليس لوقوعها في المعصية، ولكن لأنها احتالت!

أما كون الحيل من باب رفع الحرج، فإن الحرج يُزال بالمخارج الشرعية وليس بالحيل الفقهية، وبينهما فرق كبير.

ومن الملاحظ أن استخدام الحيل الفقهية أساء للمصرفية الإسلامية؛ لأنها كانت الثغرة التي فقدت بها المصرفية الإسلامية أهم ما تملكه؛ وهو مصداقيتها الشرعية أمام أنصارها وعملائها.

خاتمة:

إن فهم العوامل السابقة وتداركها من قبل القائمين على المصارف الإسلامية يعين على التخلص من الملاحظات التي ذكرتها في بداية المقال؛ لأنها الجذور الحقيقية للمشكلة، ولا يمكن تجاوز تلك الملاحظات بمجرد حلول شكلية وصورية لا تعالج جذورها وبواعثها.



ملخص أطروحة بحث علمي

دور صندوق الزكاة في ترقية تشغيل الشباب

ناقشت الطالبة فتيحة حوتي من جامعة سعد دحلب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر مذكرة ماستر بإشراف الدكتور فارس مسدور عنوانها ((دراسة حالة صندوق الزكاة، ولاية البليدة))

شرعت فريضة الزكاة لمعالجة العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي كالفقر، والبطالة، أزمة التشغيل، وأثبتت عبر التاريخ نجاعتها، وفعاليتها الكبيرة، ومن ثم كانت الزكاة إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة فتعد الزكاة فريضة من فرائض التي شرعها الله سبحانه، ولعبت دوراً رياديًا في هذا المجال على مرّ العصور التي توالت على الأمة الإسلامية، وفي عصرنا هذا نحن في أمس الحاجة لهذه الوسيلة الربانية خصوصا مع انتشار ظاهرتي الفقر، والبطالة، حيث يعتبر، وعاء الزكاة من أكبر الموارد المالية لو يتم جمعها بشكل صحيح، ولكن، ونظراً لعدم تنظيم عمليتي الجمع، والتوزيع وفق شروط علمية وعملية وضوابط اقتصادية فإن هذه الفعالية تعد ناقصة، وعليه تم إنشاء ما سمي بصندوق الزكاة باجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية منذ سنة ٢٠٠٣ لتنظيم عملية الجمع والتوزيع لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لكن هذا الصندوق تميز باستحداث ما يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة" يهدف لمكافحة الفقر والبطالة وذلك باستغلال جزء من أموال الزكاة التي تقدم في شكل قروض حسنة للشباب البطال المتخرج من الجامعات، ومراكز التكوين المهني، وأصحاب الحرف، والمشاريع المصغرة، أضف إلى ذلك الأسر الحرفية والمنتجة وغيرها من الفئات القادرة على العمل.

وتم بحث الإشكالية التالية: هل صندوق الزكاة يمكنه الوصول إلى تقليص ظاهرة البطالة، وترقية تشغيل الشباب ؟ ولمعالجة الإشكالية بشكل من التفصيل قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- ماهية الزكاة، والدور الاقتصادي الذي تلعبه؟
- مفهوم البطالة من منظور إسلامي؟
- كيف تطورت فكرة إنشاء صندوق الزكاة؟ وما آفاقه المستقبلية؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لدى صندوق الزكاة لولاية البليدة لمنح التمويل لفئة الشباب البطال؟
- ما مصير الأموال المسترجعة من القروض الحسنة؟

وتبين من خلال البحث ما يلي:

- يقوم صندوق الزكاة بتمويل المشاريع بعد دراسة الملفات، وإجراء قرعة على مستوى المسجد المركزي لكل دائرة، كل هذه الإجراءات الإدارية تكون على مستوى مكتب الزكاة بعدها يحول ملف المستفيد لبنك البركة الجزائري (بنك إسلامي) من أجل إكمال الإجراءات اللازمة، وفي الأخير يتصل المستفيد بالبنك ليتم سحب المبلغ المخصص للاستثمار.
- تصدرت المشاريع الفلاحية المرتبة الأولى للمشاريع المولة من صندوق استثمار أموال الزكاة، ويرجع هذا إلى أن هذه المشاريع لا تتطلب يداً عاملة كثيرة، كما أن مناخ الولاية ملائم، وتكلفة التمويل متوسطة.
- إن الأموال المسترجعة من القروض الحسنة منذ سنة ٢٠٠٤ إلى غاية ٢٠١١ هي مجمدة لدى بنك البركة، والتي تقدر بمبلغ ٢.٢٠٦.٩٥٣٠٠ دج، ولم توظف إلى حد الآن، ولو أعيد استثمار هذا المبلغ فإنه سيتم تمويل ٦ مشاريع بقيمة ٣٥٠.٠٠٠٠٠ دج لكل مستفيد.

ملخص أطروحة بحث علمي

- تتمثل أهداف الصندوق في دراسة حالات الفقر، والتعرف على واقع الأفراد والأشخاص، ومد يد العون، وحث المواطنين الأغنياء القادرين على أداء هذه الفريضة المساندة لمصارف الزكاة والمحفزة للفقراء على العمل.
- عدم وجود تغطية قانونية للقروض الحسنة، وبالتالي عدم احترام العقد مما يجعل بعض المستفيدين التهرب من سداد القرض، وحالات التعثر، وعدم السداد لا تساعد على تقوية رأس مال الصندوق وقدر المبلغ الغير مسترجع بمبلغ ٣١،١٦٨،٠٤٧٠٠ د.ج. من أصل ٣٣،٣٧٥،٠٠٠٠٠ د.ج. لو أعيد استثمار هذا المبلغ لتم تمويل ٨٩ مشروع بقيمة ٣٥٠،٠٠٠٠٠ د.ج.
- الإجراءات المتعلقة ببنك البركة تعيق بعض المستفيدين، ونجد منها طلب السجل التجاري، الكراء.. الخ.

وبالنظر إلى صندوق الزكاة لولاية البليدة فإن ١٤ مستفيداً من القروض الحسنة لم يتحصلوا إلى حد الآن على مبالغ تلك القروض، والمقدرة بمبلغ ٣،٢٤٠،٠٠٠٠٠ د.ج.

التوصيات:

- ضرورة نشر الوعي الديني وسط المجتمع الجزائري بضرورة تنظيم إخراج الزكاة بشكل رسمي، واستعمال وسائل الاتصال الحديثة، والإعلام المرئي، والمقروء، والمسموع للتواصل مع المزكين.
- إن ضمان الاستقلالية الإدارية لصندوق الزكاة سيزيد من فرص التواصل مع المجتمع، وبالتالي زيادة الثقة، وموارد الصندوق مما قد يضاعف عدد مشاريع القروض الحسنة.
- توظيف الأموال المسترجعة من القروض الحسنة في مشاريع أخرى جديدة، وذات مردودية عالية، وزيادة دعم بعض المشاريع التي لاقت نجاحاً ليكون حافزاً لهم على زيادة تجويد نشاطاهم.



الاقتصاد في السؤال

الأستاذة وعد شكوة

ربٌّ كريم بعباده رؤوف رحيم، سخر كل ما في الكون للإنسان، وقسم الأرزاق بين عباده بحكمة وإتقان تجعل الإنسان العاقل يدرك أن الكل للخالق، وأن الإنسان عبد مؤتمن على ممتلكاته، ولا يحق له التصرف بها على هواه فالله جلّ جلاله أقسم بذاته الإلهية يميناً تحقيقه أمرٌ حتميٌ لا فرار منه، بقوله: وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ [البقرة: ١٥٥].

إذاً الإرادة الإلهية قضت على الإنسان أن يكون مبتلى لتختبر قدراته أيصبر أم يتمرد؟ أيسخر ملكاته العقلية والمادية للتلاؤم مع الاختبارات التي يتعرض لها أم يعجز عن الاستفادة منها؟ أهو قادر على الخروج من محنته بسلوك أرقى وتمثل للقيم أكبر أم ينهار نفسياً وأخلاقياً؟

لنمض معاً في رحلة بعيدة إلى البادية العربية أيام الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) لنحضر اختباراً ونرى نتائج، نتعلم منها ونعلمها للأجيال.

فقد أصاب البلاد جفاف شديد وأصبح العباد في كربة وضيق كاد يهلكهم فجاء أعرابي إلى الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، وأنشده هذه الأبيات:

أتيناك والعذراء يدمى لبانها	وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
ألقى بكفيه الصبي استكانة	من الجوع ضعفاً لا يمر ولا يحلى
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا	سوى الحنظل العامي والعلهز الغسل
وليس لنا إلا إليك فرارنا	وأين فرار الناس إلا إلى الرسل؟

إن المتأمل لهذه المقطوعة الشعرية يرى فيها اقتصاد السائل وعفته من خلال:

١-تكريم المسؤول من غير تعظيم مبالغ فيه إذ بدأ مقطوعته بقوله (أتيناك) لينبهه إلى قدرته على القيام بالمطلوب منه وتنفيذه دون الحاجة إلى الاستفاضة في الشرح.

٢-إثارة المشاعر الإنسانية الرفيعة كالرأفة والرحمة بالضعيف والمثل الأخلاقية الفاضلة كإغاثة الملهوف والحرص على كرامة المرأة بالتلميح وعرض صور متنوعة لأحوال الضعفاء الذين يراهم حوله:

أ-حالة الفتاة البكر الجسدية التي يعاملها الأهل برفق وحنان وحرص على تأمين طلباتها دون الاعتماد عليها، أو إظهارها علناً أمام الرجال لتكسب قُوتَها.

ب-قلق الأم وحيرتها وانشغالها بتأمين طعام الصبية عن الطفل الرضيع الذي جف حليبه في صدرها.

ت-عجز الصبي الجائع عن رفع يده، والاستسلام الموجع لضعفه وجوعه، وعدم قدرته على تغيير الحال.

الانتقال إلى التصريح بسوء الحال دون أن ينكر النعمة الموجودة عندهم، فهم لم يموتوا من الجوع بسبب وجود أردأ أنواع الأطعمة عندهم التي تساعدهم على البقاء.

طلب اللجوء إليه ليكون مسؤولاً عنه، وبالتالي يحمله مسؤوليته كي يساهم في حل مشكلته فالخائف يفرّ إلى مكان آمن، والجائع إلى المطعم ثم يقرر حقيقة يجب على الناس الاعتماد عليها: وأين فرار الناس إلا إلى الرسل؟

فهو أختار الرسل في إشارة إلى القادة القادرين على توجيه الناس، ولم يقل الأنبياء في أدب مع الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) واعتراف له بأنه خاتم الأنبياء والمرسلين.

اقتصاده في الطلب حيث أشار إلى الطعام الأفضل حفاظاً على حياة الضعفاء وكرامتهم فالأعرابي لجأ إلى القائد، وعرض المشكلة أمامه من كافة جوانبها والأثر السلبي للقحط على الناس دون الإلحاح في الطلب ومن غير إباحة عزته أو هدر كرامة المحتاجين فما كان من خير البرية إلا أن قام لنجدته لا بلقمة تشبع اليوم وتتركه في الغد جائعاً، وإنما وجه الناس إلى صلاة الاستسقاء ونحن إلى طقوسها أحوج فالاستغفار من الذنب واجب والتذلل لله وحده والطلب أن يحل المشكلة وما كان الله ليخيّب دعوة محمد الصادق الأمين فقد لمع البرق، وقصف الرعد، وهطل المطر غزيراً، فجاء أهل الأودية يستغيثون بالرسول الكريم خائفين من الغرق فقال: حوالينا ولا علينا فابتعدت الغيمة عن المدينة لتمطر خيرها في البوادي التي تحتاجها. إذاً حتى الناس الذين يحبون المطر يريدونه باعتدال واقتصاد كيلا يدمر بيوتهم، وقد سُر رسول الله بالنعيم الذي أفاضه الله عليه فقد استجيبت دعوته، وأدى واجبه كحاكم وحمى واحداً من رعيته، ولبى سؤله دون أن يهينه أو يسخر منه، أو يحوجه إلى وسيط يجعله يكره الدنيا ومن فيها.

وفي غمرة سروره تذكر أكبر داعم له عمه أبى طالب الذي كان يفخر بابن أخيه ويعتز بانتمائه إلى بني هاشم، وتذكر مدح العم لابن أخيه وتخيل سروره لو كان حاضراً موقف نجدة ابن أخيه للأعرابي، فقام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وأنشد أبياتاً من قصيدة المدح التي قالها أبو طالب أيام حصار أهل قريش للرسول الكريم وأصحابه في شعاب مكة:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه	ثمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الهلاك من آل هاشـــم	فهم عنده في نعمة وفواضـل
كذبتم وبيت الله نفدي محمدا	ولما نقاتل دونه ونناضـــــــل؟
ونســــــلمه حتى نصرع حوله	ونذهل عن أبنائنا والحلائل

وكما يلاحظ القارئ حتى أبيات المدح فيها اقتصاد، فالرسول الكريم يدافع عن الأيتام، ويعصم الأرامل من الزلل لكنه لا يرزقهم ولا يحييهم أو يميتهم، كما اعترف العم لابن أخيه بالفضل فهو الذي رفع ذكر أهله وبالتالي فهم مستعدون للدفاع عنه، والحرص على حياته وترك أهليهم وأولادهم في سبيل الحفاظ على حياته.

إنها الأخلاق العربية الإسلامية: عفة رغم الحاجة، اقتصاد رغم خشونة العيش فما أحوج الناس إلى اقتصاد السؤال، اقتصاد الأخذ واقتصاد العطاء!!

الوقف كآلية لمسؤولية الشركات الاجتماعية



حسين عبد المطلب الأسرج
باحث اقتصادي أول ومدير إدارة بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات أهمية متزايدة بعد تخلي عديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية، والخدمية، حيث سعى عدد كثير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع، والتحديات التي تواجهه. ولاشك أن المسؤولية الاجتماعية تعد حجر الزاوية، وأداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة، وجموحها، كما أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلبًا أساسيًا للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية (شركات محلية أو مؤسسات دولية) بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لازال هناك غموض، وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع العربي ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ،وأبعادها، ومدى تطورها، وكذلك بمدى فعاليته، وكيفية بلورته، والإفادة منه وعند التأمل في مظاهر المسؤولية الاجتماعية المختلفة نجد أنها مما ورد في التشريع الإسلامي تحت مسميات مختلفة: فبعضها من قبيل التكافل الاجتماعي، وأخرى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من باب رفع الضرر، والالتزام بالممارسات الأخلاقية التي ورد في حقها إما نص قرآني أو حديث نبوي شريف

وهناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع. ويقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى مصطلح الاستجابة الاجتماعية حيث إن المصطلح الأول يتضمن نوعا من الإلزام، بينما يتضمن الثاني وجود دافع أو حافز أمام رأس المال لتحمل المسؤولية الاجتماعية وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها مواطنة الشركات، والشركات الأخلاقية، والحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين

كما تشتمل المسؤولية الاجتماعية على عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، والقانوني، والإنساني، والأخلاقي، وتتركز في بعض المجالات، خاصة العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتشغيل، والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى نظرية أصحاب المصالح، والتي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح من حملة أسهم وشركاء وموردين وموزعين وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات. وبالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن القول: أنه حتى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية،

أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة وأشكاله وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية، وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها، وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وخلاصة القول: أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية، والمساءلة ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون، والعملاء، والحكومة، والشركاء، والمجتمعات المحلية، والأجيال القادمة. ويعد مفهوم المساءلة مكونا رئيسيا من المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، كما تعتبر التقارير الدورية للمسئولية الاجتماعية للشركات أداة تسعى هذه الشركات عن طريقها لطمأنة أصحاب المصلحة بأنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي، وإبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات وتتضمن تلك التقارير السياسات، وإجراءات القياس، والمؤشرات الرئيسية للأداء، والأهداف في المجالات الرئيسية.

وتظهر عظمة الإسلام في موقفه الثابت والواضح من قضية المسؤولية الاجتماعية حيث أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله - سبحانه حقاً - في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَآتُوهُم من مال اللَّه الَّذي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، كما يقول عز من قائل: ﴿آمنُوا باللَّه وَرَسُوله وَأَنفقُوا ممَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفينَ فيه فَالَّذينَ آمَنُوا منكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبيرٌ﴾ [الحديد: ٧].

هذا في الوجوب، وأما في الاستحباب، والتطوع، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلى قيم الأخوة الإنسانية، والرحمة، والتعاون التي أمر الله بها عباده إذ قال: ﴿وَتَعَاوَنُواْ على الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ على الإِثْم وَالْعُدْوَان وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَديدُ الْعقَاب﴾ [المائدة: ٢].

فالزكاة والحقوق الواجبة للأقارب والجيران والكفارات ملزمة شرعاً. والوقف، والصدقات التطوعية الأخرى تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب من الله عز وجل الذي هو جزاء محقق بمثابة بدل القرض الواجب الأداء. ولم يتوقف التشريع الإسلامي عند حد الأمر، والحث على أداء المسؤولية الاجتماعية، وإنما نظم كيفية هذا الأداء في أساليب، وأدوات، وآليات محددة بدقة يتضح هذا في فقه الزكاة، وفقه الوقف، والحقوق الواجبة للعمال والإحسان والسماحة مع العملاء، والموردين، ونحو ذلك من الأحكام الرشيدة، والتوجيهات السديدة للمعاملات المالية سواءاً كانت معاملات تتعلق بعقود المعاوضات أم بالتبرعات وهكذا يتضح أن أداء المسؤولية الاجتماعية في الإسلام واجب ديني، وفضيلة إسلامية سبق الإسلام بها الأفكار، والنظم المعاصرة، وواجب المسلمين أداء هذه المسؤولية استجابة لأمر الله عز وجل ولأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يكون تقليداً أو تنفيذاً لاتفاق عالمي أو دعوات من نظم مستوردة.

والوقف في النظام الإسلامي عبارة عن مؤسسة خاصة (غير حكومية) يقدم سلعاً وخدمات نافعة يحتاج إليها الناس، ولكنها لا تفعل ذلك لغرض الاسترباح (كالقطاع الخاص) فتنحرف عن المصلحة العامة إلى الخاصة، وهو مع ترجيحه المصلحة العامة ليس جزءاً من جهاز بيروقراطي مترهل كجهاز الحكومة فيفشل في الوصول إلى أهدافه بكفاءة منافسة للقطاع الخاص ولا يخفى ما لنظام الوقف في الإسلام من منافع علمية وخيرية ما يجلُ عن التقدير. كما أن هناك مصالح عامة أخرى غير مادية، لها شأن كبير في الوزن التشريعي. فالوقف في الإسلام لم يبق مقصوراً على أماكن العبادة ووسائلها، بل ابتغى به منذ عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مقاصد الخير في المجتمع، وبذلك توسع النطاق في المال الموقوف بتوسع الغرض في الوقف.

ويمكن تطوير مختلف تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات عن طريق نظام الوقف من خلال تمكين المنظمات لتنفيذ برامج تنموية دائمة، وذلك من خلال دمج منظمات الأعمال والتنمية، وتطوير مجموعة متنوعة من النماذج المبتكرة من خلال إعداد ورش عمل، وجلسات عصف ذهني، وكذلك من خلال تبادل الأفكار وبلورتها، وتشمل هذه الأفكار:

١- برنامج وقف الشركات من أجل التنمية

٢- دور البنوك في عمل الأوقاف من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من المنظمات التنموية.

٣- دور الشركات في تخصيص نسبة من أرباحها كوقف تنموي.

٤- دور الشركات في تحديد إحدى استثماراتها للمؤسسات التنموية.

٥-تأسيس صناديق للوقف لعمل مشاريع تنموية.

وفي حالة تبنى الوقف كأحد أدوات عمل مسئولية الشركات سينعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الأعمال، وكذلك على المجتمع بشكل عام، ويتمثل ذلك في:

١-تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستدامة التي تحققها الأوقاف.

٢- إمكانية عمل مشروعات قومية، وإستراتيجية لحل المشكلات المزمنة مثل البطالة، ومحو الأمية، وغيرها.

٣- تقليل الاعتماد على المنح الأجنبية، والربط بين القوى الثلاث وهى قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني تحقيق مصالح مختلفة للأطراف الثلاثة.

٤-إمكانية مساهمة العديد من الشركات في عمل وقفية واحدة، وفتح المجال للمشاركة في الوقفية لتنمية مواردها، وتحقيق التنسيق بين الشركات المختلفة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ولتفعيل دور الوقف في المسؤولية الاجتماعية للشركات نوصى بما يلي:

- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لتضمين الوقف في المسؤولية الاجتماعية الشركات وعلى وجه الخصوص الأنظمة، وتوفير الدراسات، والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، ومبادئها الصحيحة، والمجالات المرتبطة بها، والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
- قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية من خلال الوقف، وتوفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في ذلك.
- سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية، والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال الوقف، والمسؤولية الاجتماعية.
- تنظيم ورشة عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي المستوى تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية، ومشروعية مساهمة الوقف في تحقيق ذلك، وتعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لإذكاء التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية من خلال الوقف داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة، وتبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بينها، والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.



التخطيط الذكي..

المستثمر الذكي هو من يحدد أهدافه ويقسمها، ثم يعمل على تحقيقها فالتخطيط هو الإجابة على السؤال الأهم

كيف أحقق هدفي ؟

قصة (التخطيط الذكي) مقتبسة من العدد الرابع الصادرة عن هيئة السوق المالي السعودي الصفحات ١٢-١٧



فكّر في نعمة المال :

المال نعمة من الله جل وعلا ينبغي شكرها وعدم الإسراف فيها فالمال زينة الحياة كما قال تعالى:
(الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا) الكهف: آية ٣٦.

فكّر في تعب الحصول على المال :

إن الأب يقوم بالإنفاق على العائلة ومن أجل ذلك فهو يعمل ويتعب من أجل الحصول على المال لينفقه على عائلته والتفكير في تعب الوالدين يجعلنا نحترمهما ونشكرهما ونحافظ على ذلك المال لأنه نتيجة تعب وجهد.

فكّر من أين تحصل على المال ؟

فكر في الطريقة الحلال التي تحصل فيها على المال لأن كل منا سيسأله الله عن هذا المال من أين اكتسبه، التفكير في مصدر الأموال يجعلنا نتقي الله ولا نحصل عليه بالطرق المحرمة.

فكّر أين ستصرف هذا المال ؟

فكر في حال حصلت على المال أين ستصرفه وكيف ستنفقه لأن كل منّا سيسأله الله أين أنفقت المال الذي رزقك به الله؟ التفكير في كيفية صرفه يجعلنا نبتعد عن صرفه في المحرمات.





فكّر ماذا تريد، وكم تريد، ومتى تريد؟

من المهم أن تفكر في أهدافك وتحددها بشكل جيد حتى تصل إليها.

حدد هدفك المالي بوضوح:

حدد الرقم الذي ترغب في الحصول عليه بشكل واضح ومحدد، ولا تبالغ في الرقم، حيث يمكنك حسابه بناءً على إيراداتك.

أقسام الأهداف المالية :

- أهداف قصيرة مثل شراء قصة (من أسبوع إلى شهر).



- أهداف متوسطة مثل شراء جوال (من شهر إلى ٥ أشهر).



- أهداف طويلة مثل شراء دراجة نارية (سنة).



من أجل تحديد هدف مالي أجب على الأسئلة التالية ؟

- ماذا أريد أن أفعل ؟
- كم المبلغ ؟
- متى أحقق الهدف ؟
- كيف أحققه ؟
- لماذا أريده ؟



التخطيط يساعدك على:

- تأكيد أهدافك وتحديد حاجاتك الفعلية.
- العيش حسب الإمكانيات المادية المتوافرة.
- التطوير في التفكير.
- إدارة الأموال بطريقة صحيحة.
- توفير جزء من المال.
- تحقيق الأمان المالي عند وقوع ظرف معين.
- زيادة الاعتماد على النفس.



خطط بطريقة مكتوبة:

١- اكتب الهدف الذي حددته

- تذكر أن تجيب على الأسئلة التالية: ماذا تريد؟ ولماذا؟ ومتى؟

٢- اكتب مصدر أموالك ؟

- المصروف المدرسي، هدية النجاح، العيدية، مكافآت الوالدين.

٣- احسب المبلغ المتوقع الحصول عليه من كل مصدر (الإيراد)؟

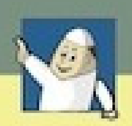
- من المصروف المدرسي، من هدية النجاح، من العيدية، من مكافآت الوالدين.

٤- احسب المصاريف المتوقعة خلال مدة الهدف المحددة؟

- حاول أن تكتب كل التفاصيل وحدد الأشياء التي يوفرها لك والدك وساعده على تخفيضها.

٥- ضع قائمة بالإيرادات والمصروفات خلال مدة معينة ثم قارن وحلل وفكر؟

- وضع قائمة تبين فيها الإيرادات والمصروفات خلال كل ثلاثة أشهر مثلاً وفي نهاية المدة يجب أن يكون مجموع الإيرادات أكبر من المصروفات والمبلغ المتبقي يتم ادخاره لتحقيق الهدف الذي حددته.



خطة المستثمر الذكي

- هدفي الحصول على:
- والغرض منه:
- وأرغب الحصول عليه بتاريخ:
- الخطة:

مصادر أموالي (الإيراد)	المبلغ المتوقع الحصول عليه الإيرادات الشهرية	المبلغ المتوقع إنفاقه من المصروفات الشهرية	المتبقي
المصروف اليومي			
هدايا النجاح			
العيدية			
مكافأة			
أخرى			

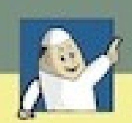
الإيرادات:
جمع إيراد وهي
المال الذي يأتي للإنسان ويحصل عليه بالحلال.

المصروفات:
جمع مصروف
وهو المال الذي يصرفه الإنسان ويشتري به حاجاته.

إذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فأمامك خيارين:

الأول: إعادة ترتيب عاداتك الاستهلاكية. حاول أن تحسب ما هي الأشياء الضرورية وغير الضرورية؟ مثلاً في الفسحة الضروري هو الساندوتش والعصير والغير ضروري هي الحلويات أو البطاطس بشكل يومي.

الثاني : أن تبحث عن طرق أخرى لزيادة دخلك.





خطط مصاريفك الشهرية :

- قيمة المصروف الإجمالي
- ما يتم إنفاقه يوميًا
- شراء حلوى
- شراء أدوات مكتبية
- ما يتم ادخاره
- ما يحتجز منه لشراء شيء معين
- ما يحتجز منه للصدقة

أكد خطتك:

- ألصقها في مكان واضح.
- شارك بها أصدقاءك الموثوقين.

ابدأ بالعمل:

- وضع التخطيط وحده لا يمكنك من تحقيق أهدافك.
- أشطب مصطلح (سوف) من كلماتك.
- عليك أن تنفذ فعلياً الأمور المحددة في تخطيطك.
- اكتب خطواتك أولاً بأول.
- ضع إشارة (✓) عند الأشياء التي قمت بإنجازها.

راجع خطتك:

والآن بعد أن انتهيت من التنفيذ تذكر أن التوفيق بيد الله وحده، وقد تنجح خططك وقد لا تنجح المهم هو العمل والمراجعة، حاول تقييم أهدافك وخططك فالمستثمر الذكي هو الذي يتعلم من أخطائه ويعزز نجاحاته.

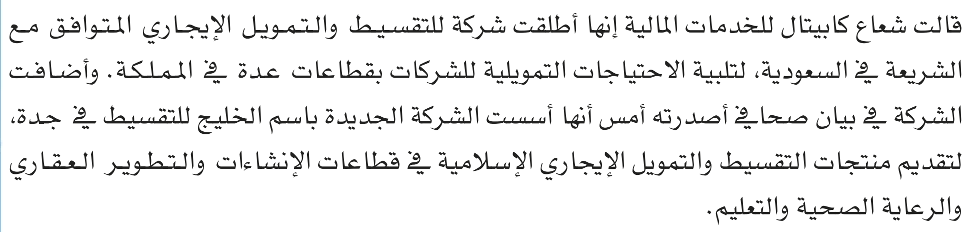


تذكر:

المستثمر الذكي:

هو الشخص الذي ينفق أقل مما يكسب ويستثمر الفرق.

"شعاع كابيتال" تطلق شركة للتقسيط والتمويل الإسلامي في السعودية



الإمارات اليوم – ٤ فبراير ٢٠١٣

قالت شعاع كابيتال للخدمات المالية إنها أطلقت شركة للتقسيط والتمويل الإيجاري المتوافق مع الشريعة في السعودية، لتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات بقطاعات عدة في المملكة. وأضافت الشركة في بيان صحافي أصدرته أمس أنها أسست الشركة الجديدة باسم الخليج للتقسيط في جدة، لتقديم منتجات التقسيط والتمويل الإيجاري الإسلامية في قطاعات الإنشاءات والتطوير العقاري والرعاية الصحية والتعليم.

ونقل البيان عن الشيخ مكتوم حشر آل مكتوم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشعاع كابيتال ورئيس مجلس إدارة الخليج للتمويل قوله نحن متحمسون إزاء تأسيس شركة الخليج للتقسيط في المملكة العربية السعودية، الذي يمثل خطوة إستراتيجية مهمة في سياق أعمال شعاع الائتمانية.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لـالخليج للتقسيط، ديفيد هنت تعتزم الشركة تقديم الحلول التمويلية للشركات العاملة بمختلف القطاعات، من قطاع الإنشاءات والتطوير العقاري، إلى الرعاية الصحية والتعليم، سواء أرادت تلك الشركات تعزيز أعمالها أو توسيعها من خلال الاستحواذ على أصول جديدة، مثل المصانع والمعدات الثقيلة والمعدات الطبية وغيرها .وأضاف: هناك طلب قوي في السوق السعودية على ما تقدمه الخليج للتقسيط من حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة، وستوفر حلول التقسيط والتمويل الإيجاري مصادر تمويل بديلة عن التسهيلات المصرفية، مشيراً إلى أن الشركة ستوفر التمويل الإيجاري عبر مجموعة متنوعة من الأصول الثابتة بمدد بين عام وأربعة أعوام

صندوق الهلال للصكوك يوزع أرباحاً بنسبة ٤،٣٦٪

جريدة الاتحاد – ٤ فبراير ٢٠١٣

أعلن مصرف الهلال أمس عن أول عملية توزيع لأرباح صندوق الهلال للصكوك العالمية، بنسبة قدرها ٤،٣٦٪ .وسيوزع الصندوق، الذي أطلق في شهر مارس عام ٢٠١٢، الأرباح على حاملي الوحدات المسجلين في الصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.



ويهدف صندوق الهلال للصكوك العالمية إلى توفير دخل منتظم، إضافة إلى تحقيق بعض الزيادة في قيمة رأس المال من خلال الاستثمار في الأوراق المالية العالمية المتنوعة ذات الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تصدرها الصناديق السيادية وشبه السيادية والشركات.

وقال ليم سايتشيونغ، رئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية حقق الصندوق عوائد قوية بنسبة ٦،٥٪ بعد تسعة أشهر فقط من تأسيسه. وأضاف حقق الصندوق عوائد مجزية ووزع الأرباح من خلال منتجات استثمارية منخفضة المخاطر، وبالتالي تلبية متطلبات عملائنا .وستكون عملية التوزيع مساوية لما نسبته ٤،٣٦٪ من صافي قيمة الأصول للصندوق استناداً إلى صافي القيمة الأولية للأصول والبالغة ١٠ دولارات للوحدة.

ويعكس الأداء الإيجابي للصندوق في ظل انخفاض معدل سعر الفائدة وحالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، الخبرة الإدارية للصندوق من قبل مجموعة الخدمات المصرفية الاستثمارية في مصرف الهلال والمستشار الاستثماري سي. آي. أم. بي. برينسيبال الماليزية لإدارة الأصول الإسلامية.

أيرنيست أند يونغ: ١.١ تريليون دولار حجم أصول الصيرفة الإسلامية في ٢٠١٢

مجلة الصيرفة الإسلامية – ٤ فبراير ٢٠١٣

قالت مؤسسة إيرنيست أند يونغ العالمية لتدقيق الحسابات في تقديمها لتقرير التنافسية الصادر عن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية مؤخرا "إن حجم أصول الصيرفة الإسلامية مع البنوك التجارية المتوقع على الصعيد العالمي سيصل إلى ١.١ تريليون دولار في العام ٢٠١٢ مقارنة مع ٨٢٦ بليون دولار في ٢٠١٠".

وأشار التقرير إلى أنه مع حلول العام ٢٠١٥، من المتوقع حسبما هو مخطط له أن تكون قيمة الصناعة البنكية الإسلامية ٩٩٠ بليون دولار ما يمثل قصة نمو كبيرة. وأضافت أنه تم وضع هذا المشروع بالتعاون معها.

وبينت الدراسة الاتجاهات الصناعية الرئيسية وعوامل النجاح الحساسة التي تواجه النظام المصرفي الإسلامي الكوني وتمويل الصناعة للمستوى التالي من الأداء والنمو. وقالت المؤسسة "إن التقرير دشن في جلسة علنية خاصة لمؤتمر الصيرفة الإسلامية العالمية بحضور أكثر من ١٢٠٠ من قادة هذه الصناعة في أكثر من ٥٠ بلدا تجمعوا لرسم مستقبل المال الإسلامي".

وقال تقرير التنافسية الصادر عن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية مؤخرا للعامين ٢٠١١/٢٠١٢ الذي حمل عنوان "عالم شجاع جديد من نمو مستدام"، إن الاقتصاد العالمي والأسواق المالية يمران راهنا في نقطة انعطاف.

وأضاف أن النمو السريع للاقتصادات في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية تحتل حاليا تقريبا نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي. وأشار إلى أن هذه الاقتصادات استحوذت في العام ٢٠١٠ على نحو ٧٠ ٪ من إجمالي النمو العالمي.

وقال أيضا: "إن هذه الاتجاهات تتسارع حاليا وإن التطورات الدرامية خلال ١٢ شهرا مضت بما فيها الربيع العربي وأزمات منطقة اليورو – يورو زون وحركة احتلوا وول ستريت– توفر محفزا أكثر لنمو الصيرفة الإسلامية". وقال "الوقت الحاضر يعد مواتيا لدراسة تأسيس صناديق ثروة سيادية إسلامية لزيادة التدويل المتنامي للصناعة". وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قال التقرير إن أصول الصيرفة الإسلامية زادت من ٤١٦ بليون دولار في العام ٢٠١٠ لتمثل سنة خامسة من ٢٠ ٪ مقارنة مع أقل من ٩ ٪ للسنوات التقليدية القيادية. وأضاف أنه إذا تم فتح جغرافيات جديدة أمام الصيرفة الإسلامية، فإن صناعة الصيرفة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتضاعف إلى أكثر من الضعف كما يتوقع لها لتصل الى ٩٩٠ بليون دولار مع حلول العام ٢٠١٥.

وجاء في التقرير أن ثمة مخاوف مزعجة من غياب بيئة تشريعية وتنظيمية وضرائبية وقانونية في معظم أسواق بلدان منطقة المؤتمر الإسلامي، ما يفضي إلى زيادة كلفة وتقعيد عملية الصيرفة الإسلامية.

وتضمن التقرير إشارة إلى رسائل رئيسية هي، أصول الصيرفة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصلت الى ٤١٦ بليون دولار في العام ٢٠١٠ وأن أصول الصيرفة الإسلامية الكونية ستتجاوز ١.١ تريليون دولار مع حلول العام ٢٠١٢، وتوقع تغير دائم للعبة



في دول مجلس التعاون الخليجي -أنموذج تشغيل مركزي للعمل لدفع النمو المستقبلي (المستدام).

ونوه التقرير إلى أن الكفاءة التشغيلية تستطيع زيادة ربحية البنوك الإسلامية بحوالي ٢٥ ٪، وعند تطرقه إلى المشهد التنافسي أوضح التقرير أربع رسائل رئيسية؛ الحصة المتنامية في سوق الأصول -تمثل الأصول الطيعة للشريعة ١٤ ٪ من حصة الصيرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال التقرير "إن النمو في عدد السكان المسلمين في عموم الأسواق الناجمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) يعد محركا رئيسيا يقف وراء زيادة الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية".

وأضاف أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفتخر لكون حالات تعاون الاقتصاد الكلي تبشر بالخير لمستقبل نمو إجمالي الناتج المحلي.

وأشار التقرير إلى أن الحكومات تستغل عوائدها من الهيدروكربونات راهنا لحفز وتطوير وإدامة النشاط الاقتصادي في داخل المنطقة (مينا) وبين التقرير أنه في داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تطورا؛ حيث تتوافر على أصول إقراض تمويل للنفاذ إلى إجمالي الناتج المحلي.

وبخصوص الأسهم الطيعة للشريعة، قال "إنها تمثل حصة كبيرة من إجمالي أصول النظام المصرفي في المنطقة". وأضاف "أن حصة سوق الصيرفة الإسلامي وصلت إلى ١٤ ٪ وفي دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت عتبة نسبة إلى ٢٥ ٪ المهمة جدا، والتي تعني أن البنوك تنافس راهنا في السوق التقليدية أيضا"

ومما جاء في التقرير أن أضخم البنوك الإسلامية في داخل المنطقة تعد كلها قيادية في أسواقها. وقال التقرير "إن النشاط التمويلي للبنوك يبدو أنه يتعافى وأن المتطلبات التنظيمية قد تغوي البنوك على رفع الاستثمار الأعلى كلفة والودائع الزمنية".

وتضمن التقرير إشارة إلى أن هناك دراسة لإعادة هيكلة الصكوك.

بنك إيلاف يبدأ نشاطه التمويلي في سوق البحرين

صحيفة الوسط البحرينية – ٤ فبراير ٢٠١٣

قال مصرفي ممثل عن بنك إيلاف الجديد، الذي تشكّل بعد اندماج ثلاثة مصارف إسلامية صغيرة في البحرين في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، أن البنك بدأ نشاطه المالي في سوق البحرين بوضع تنافسي قوي وقادر على الدخول في عمليات مصرفية أكبر.

وأبلغ المصرفي خالد البسّام، الذي ترأس مجلس إدارة أحد المصارف الثلاثة المندمجة، الوسط أن مساهمي المصارف اجتمعوا في ٢٩ يناير



٢٠١٣ وشكّلوا مجلس إدارة البنك الجديد، سيعلن عنه لاحقاً، وبدأ البنك عمله تحت اسم إيلاف.

وتوقع البسّام أن يقوم مجلس الإدارة الذي تم تعيينه بإطلاق هوية واسم جديدين قريباً؛ لكنه لم يفصح عن أسماء مجلس الإدارة أو يعط مزيداً من التفاصيل بشأن الاسم والهوية الجديدة.

ونجحت البنوك الثلاثة وهي: بيت إدارة المال وبنك كابيفست وبنك إيلاف، وجميعها بنوك استثمارية إسلامية تعمل في البحرين، في الاندماج مطلع العام ٢٠١٣ بعد مصادقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في البنوك الثلاثة على العملية والتي عقدت في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢.

وعمل بيت التمويل الكويتي - البحرين (بيتك) كمستشار لصفقة الاندماج لصالح البنوك الثلاثة، في حين عملت مؤسسة تراورز وهاملين كمستشار قانوني وديلويت كمقيّم مستقل. ويملك بيت التمويل الكويتي، وهو أحد المصارف الإسلامية القوية في المملكة، حصصاً مؤثرة في المصارف الإسلامية الثلاثة.

وأفاد البسّام تم خلال الاجتماع دمج أصول البنك للعمل بشكل إيجابي أفضل، ويتميز البنك الجديد بوضع تنافسي أكبر والدخول في عمليات مصرفية واستثمارية بشكل أكبر، وهذا سيعود بالإيجاب على البنك والمستثمرين.

وتبلغ حقوق ملكية المساهمين للكيان المالي الجديد عند الاندماج نحو ٣٥٠ مليون دولار، في حين ستتجاوز قيمة أصوله ٤٠٠ مليون دولار، وستشكّل أول عملية اندماج بين ثلاثة أطراف في البحرين، وهي مركز مصرفي ومالي رئيس في المنطقة.

وشكّلت هذه أول عملية اندماج بين ثلاثة أطراف تتم في مملكة البحرين، والتي تأتي بعد فشل مصرفين إسلاميين هما بنك البحرين الإسلامي، وهو أول مصرف إسلامي يؤسس في المملكة، ومصرف السلام - البحرين على الاندماج بسبب ما ذكر أنه عدم الاتفاق على توزيع حصص ملكية المساهمين في المصرفين.

وذكر بيان من بيتك أن تكامل خبرات وخدمات المصارف الثلاثة أسهم في إرساء الأسس القوية لعملية اندماج وتكامل سلسة، وأصبحت المؤسسة الجديدة تمتلك قاعدة رأسمالية أكبر، من شأنها أن تتبوأ وضعاً غير مسبوق تتمكّن من خلاله من المشاركة في مشاريع واستثمارات أكبر حجماً، والاستفادة بشكل أسرع وأكثر فعالية من فرص استثمارية أكبر.

من جانبه، بيَّن محافظ مصرف البحرين المركزي، رشيد المعراج، أن تطورات الأوضاع المصرفية العالمية أصبحت تحتاج إلى كثير من المعالجة المختلفة عن السابق، وهناك معطيات تتعلق بالأنظمة الرقابية الجديدة التي ستنعكس على قدرة البنوك في توظيف رؤوس أموالها بسبب الأنظمة الجديدة.

كما ذكر أن تمويل المشروعات ذات الآجال الطويلة أصبحت الآن غير مجدية للكثير من البنوك للدخول فيها لأن الأمور أصبحت مختلفة تماماً عن السابق، ونتيجة للتطورات الاقتصادية في الفترة الماضية أصبحت هناك متطلبات على البنوك من حيث نوعية الأصول التي يتم الاحتفاظ بها ومدتها.

والمصارف الثلاثة التي اندمجت هي صغيرة، ولا يتوقع حدوث اندماجات مؤثرة بين المصارف في البحرين خلال العام ٢٠١٣ بحسب ما أفاد به رئيس جمعية المصرفيين البحرينية، عبد الكريم بوجيري، على رغم وجود نقاشات بين بعض المصارف بهذا الشأن. ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية غير المواتية في السواق الدولية.

ومعظم المصارف الإسلامية المنتشرة في مختلف الدول والتي يبلغ عددها أكثر من ٤٥٠ مصرفاً، رؤوس أموالها لا تتجاوز ٢٥ مليون دولار بحسب الإحصاءات الأخيرة، وهذا الكم الهائل من المؤسسات الصغيرة لا يساعد على نمو قطاع الصيرفة الإسلامية. ويعمل في المملكة أكثر من ١٠٠ مصرف ومؤسسة مالية يبلغ مجموع الموجودات فيها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، من ضمنها ٢٦ مصرفاً إسلامياً في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، بلغت موجوداتها ٢٥ مليار دولار.

٣٥٪ توزيعات نقدية على المساهمين
٥٨ مليون ريال أرباح الإسلامية للتأمين خلال ٢٠١٢

صحيفة العرب – ٥ فبراير ٢٠١٣

بلغ صافي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الإسلامية القطرية للتأمين ٥٨ مليون ريال خلال العام الماضي بنمو قوامه ٣٤٪ عن سابقه.

وأعلن سعادة الشيخ عبد الله بن ثاني آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة، نتائج الأخيرة أمس والتي أظهرت بلوغ العائد على السهم ٣.٨٩ ريال مقارنةً بـ٣ ريالات للعام ٢٠١١.



ورفع مجلس الإدارة توصية إلى الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٣٥٪ من رأس المال أي بواقع ٣.٥ ريال لكل سهم و٢٠٪ نقداً لحملة وثائق التأمين كفائض تأميني سنوي عن العام ٢٠١٢ .

وأفاد السيد علي إبراهيم العبدالغني، الرئيس التنفيذي للشركة، بأن الأخيرة حققت نمواً ملحوظاً في مختلف بنود الميزانية للعام ٢٠١٢ مقارنةً بالعام ٢٠١١؛ حيث ارتفع إجمالي الموجودات من ٦٣٧ مليون ريال للعام ٢٠١١ إلى ٦٧٩ مليونا للعام ٢٠١٢ بارتفاع معدل نمو ٧٪ إضافة إلى ارتفاع حقوق المساهمين من ٢٦٨ مليون ريال للعام ٢٠١١ إلى ٢٧٨ مليون ريال لعام ٢٠١٢ بزيادة معدل نمو ٤٪.

ونوه بأن صافي أرباح المساهمين ارتفع من ٤٥ مليون للعام ٢٠١١ إلى ٥٨ مليون ريال للعام ٢٠١٢ محققا بذلك أعلى معدل نمو وصل إلى ٣٤٪.

وأضاف الرئيس التنفيذي للشركة أن تحقيق الشركة هذا المعدل للأرباح في العام الماضي يعد دليلا على صحة التوجه ونجاح الخطة التي وضعت للنهوض بالشركة والعمل على تقدمها .

فريق تسويقي في كل الأنحاء

وذكر السيد العبد الغني أن الشركة لديها فريق تسويق لنشر الوعي بالتأمين الإسلامي التكافلي في جميع أنواع التأمين وما يغطيه من مخاطر تأمينية متنوعة، بالإضافة إلى الحصول على أفضل الأسعار وفائض تأميني تتميز به الشركة الإسلامية القطرية للتأمين.

تجدر الإشارة إلى أن الإسلامية للتأمين الشركة الوحيدة في العالم الإسلامي التي توزع فائض تأمين لكل وثيقة تأمين لم يسجل عليها تعويض وصل إلى ٢٠٪ من القسط المدفوع، ما أكدته توصية مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العمومية العادية بعد التنسيق مع رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالشركة إلى توزيع ٢٠٪ فائضا تأمينيا نقداً لكل وثيقة تأمين صدرت في العام ٢٠١٢ ولم يسجل عليها تعويض.

كما ينظر إلى هذه النتائج التي حصلت عليها الشركة على أنها مؤشر للنجاحات التي تحققها في مسيرة عملها الريادي وتميزها بتحقيق أعلى معدلات النمو كشركة رائدة في سوق التأمين القطري التكافلي.

الجائزة الذهبية

وحققت الشركة مؤخرا إنجازا فريدا بحصولها على الجائزة الذهبية العالمية للتميز والجودة وذلك في الأداء المتميز للشركات وتفردها بتوزيع فائض تأميني سنوي على المشاركين وصل إلى ٢٠٪، والذي يأتي في ظل التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في عالم الاقتصاد والتأمين.

ويعد حصول الشركة على الجائزة بمثابة اعتراف دولي بجودة أعمالها في مجال التأمين التكافلي في المنطقة، فمنذ تأسيس الشركة في عام ١٩٩٥ ورغم تشكك البعض في قدرة التأمين التكافلي على الصمود والثبات وفي تحقيق النمو والنجاح، فإن الإسلامية للتأمين تعد اليوم من أسرع شركات التأمين التكافلي في المنطقة نموا، كما أنها توزع فائضا تأمينيا يعد هو الأكبر والأعلى في العالم؛ حيث وصل في العام الماضي إلى ٢٠٪ وهو إنجاز لم يأت من فراغ فهي أول شركة تأمين تكافلي إسلامي في دولة قطر، كما أنها أول شركة تقدم التأمين التكافلي على الحياة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها أول شركة تقدم خدماتها التأمينية عبر الإنترنت حتى أصبحت مرجعا لأغلب التجارب المماثلة في المنطقة وهو ما يحدث بالفعل خلال السنوات الأخيرة.

الأيزو للإسلامية

ونالت الشركة الإسلامية شهادة المطابقة لمواصفات الجودة أيزو ٩٠٠١ نسخة ٢٠٠٨، وذلك من قبل شركة MS Certification وهي إحدى الشركات المعتمدة دوليا في مجال تطبيق معايير إدارة الجودة الإدارية والمالية العالمية.

واعتبر هذا الإنجاز الهام الذي تضيفه الإسلامية للتأمين إلى سجل نجاحاتها المتتالية تطلعا إلى تطبيق أعلى معايير الكفاءة في كافة المجالات والاهتمام بقضايا السلامة والصحة والبيئة والجودة. كما يعتبر بمثابة إقرار بقدرة الشركة على بناء نظام متكامل من العمليات والوثائق التي من شأنها رفع مستوى الأداء وتحسين عمليات الاتصالات الداخلية والخارجية وبناء علاقات قوية مع العملاء، كما اعتبر دليلا على قدرة الإسلامية للتأمين على المنافسة في الأسواق العالمية.

تميز مستمر

كما يجدر بالذكر أن الإسلامية للتأمين –منذ تأسيسها سنة ١٩٩٥– تقوم بتقديم مختلف وكافة الخدمات التأمينية المتميزة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأفضل المعايير والمقاييس العالمية... تشتمل الخدمات التي تقدمها الإسلامية للتأمين على مختلف أنواع التأمين بدءاً من التأمين على هياكل السفن والطائرات –على سبيل المثال– إلى الخدمات التأمينية

على المستوى الشخصي للأفراد. وتعتز بقائمة عملائها التي تضم كبريات الأجهزة الحكومية والشركات والمؤسسات والبنوك ومختلف القطاعات على المستوى الجماعي، كما تعتز بزيادة قائمة عملائها على المستوى الفردي أيضاً.. ونظراً لأن الشركة تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية فإن عملاءنا يستفيدون من خدماتنا بطريقة مختلفة؛ حيث إن الفائض من عمليات التأمين يتم توزيعه نقداً على حملة الوثائق سنوياً كل حسب اشتراكه.

البنك الأهلي ينظم ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الخامس "الوعد" أعطى المصرفية الإسلامية قوة نوعية للتطور والنمو

المصدر: البنك الأهلي التجاري – جدة

نظم البنك الأهلي خلال الفترة ١٨-١٩/١٢/٢٠١٢ ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الخامسة تحت عنوان "الوعد وتطبيقاته في الصيرفة الإسلامية" باعتباره البديل الشرعي للخيارات التقليدية، إذ يعتبر "الوعد" من أهم الوسائل التي سمحت بتوسع الصناعة المصرفية الإسلامية في مجالات شتى مثل منتجات الخزينة ومن إبداعاتها في الوقت الراهن، وذلك في فندق بارك حياة بمدينة جدة بمشاركة مجموعة من المصرفيين وعلماء وخبراء الفقه والاقتصاد الإسلامي. ويقصد بالوعد التزام الواعد بالدخول مع الموعود في عملية تمويلية في المستقبل.

وناقشت الندوة عدّة محاور رئيسة أبرزها التأصيل الشرعي للوعد في الشريعة الإسلامية، ومحور آخر حول الأحكام الشرعية للوعد، إضافة إلى التطبيقات المعاصرة للوعد وأحكامها.

وتُسهم الندوة في نمو وتطوير العمل المصرفي الإسلامي إذ تعد جزءاً من إستراتيجية مجموعة تطوير العمل المصرفي الإسلامي في البنك الهادفة إلى دعم الصناعة المصرفية الإسلامية، وتوفير الأدوات التي تساعدها على النمو والتطور، وذلك من خلال توفير منابر يتم من خلالها تبادل الأفكار، والاستماع إلى وجهات النظر المتعددة التي تنهض بهذه الصناعة.

ويقيم البنك الأهلي هذه الندوة للعام الخامس على التوالي حيث يشارك فيها مجموعة من علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي والخبراء المصرفيين، يتحدثون من خلال برنامج علمي يحتوي على أوراق عمل وأطروحات مختلفة عن الوعد في الشريعة الإسلامية من حيث تعريف الوعد، والتمييز بين الوعد وبين المصطلحات ذات الصلة، والحكم الشرعي للإلزام بالوعد قضاءً والآثار الشرعية المترتبة عن آثار نكول الواعد بوعده، وذلك بغية التوصل لضوابط شرعية للوعد في المعاملات المصرفية الإسلامية.

وفي ذات السياق، ناقشت الندوة عبر المحور الثاني الأحكام الشرعية للوعد عند دخوله في العقود المالية المختلفة وكذلك صدور الوعد من طرفين على شيء واحد أو على شيئين مختلفين، و أخذ الأجرة على الوعد والآثار المترتبة على ذلك، كما ناقشوا الأحكام الشرعية لتعليق



الوعد على شرط، وجواز أخذ الموعود ضمانات من الواعد، والتنازل عن الوعد بمقابل أو بدون مقابل، وتغطية الواعد مركزه بشراء وعد آخر إما من الموعود أو من طرف ثالث.

وفي المحور الثالث: ناقشت الندوة التطبيقات المعاصرة للوعد وأحكامها، حيث تمت مناقشة عدة صور للوعد مطبقة في العمل المصرفي ومن ذلك الوعد في الصرف، والوعد بالدخول في مرابحة، والوعد في منتجات المبادلات (SWAPs)، والوعد في منتجات التحوط (Hedging)، وبيان الحكم الشرعي فيها.

التمويل الكويتي يعلن أسماء الفائزين في سحب لبشارة

صحيفة الوسط البحرينية – ٦ يناير ٢٠١٣

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين عن أسماء الفائزين بجوائز لبشارة لشهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢. وقد أجري السحب على جوائز لبشارة مؤخراً في الفرع الرئيسي لبيت التمويل الكويتي – البحرين في مركز البحرين التجاري العالمي بإشراف وزارة الصناعة والتجارة، إضافة إلى عدد من المسئولين في بيت التمويل الكويتي - البحرين، حيث قام المدير التنفيذي ورئيس المجموعة المصرفية في بيت التمويل الكويتي – البحرين، خالد رفيع، بتسليم شيك الجائزة الكبرى لشهر ديسمبر والبالغة قيمتها ١٠ آلاف دولار أميركي إلى فايز الفايز.

وحساب التوفير لبشارة، هو حساب متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يمنح الزبائن فرصة الفوز بـ ٧٥ جائزة نقدية شهرياً تبلغ مجموع قيمتها ١١٠ آلاف دولار، إضافة إلى فرصة للدخول في السحب على الجائزة الكبرى فيلا في بيوت الديار.

بالإمكان الاطلاع على القائمة الكاملة بأسماء الفائزين بالسحب على جوائز لبشارة لشهر ديسمبر على الموقع الالكتروني للبنك، وتطبيق بيتك آي فون.

راك بنك يطلق خدمته المصرفية الإسلامية أمل

الإمارات اليوم – ٦ فبراير ٢٠١٣

أطلق بنك رأس الخيمة الوطني راك بنك، منصته الجديدة للخدمات المصرفية الإسلامية تحت اسم راك بنك أمل، التي تشمل مجموعة واسعة من المنتجات التي تتنوع بين الحسابات المصرفية، والتمويل، والبطاقات، وسياسات التكافل.

ويسعى راك بنك إلى إرساء أسس متينة لمجموعة خدماته المصرفية الإسلامية بغية تعزيز السوق المحلية لهذه الخدمات.

وقال رئيس الخدمات المصرفية الإسلامية في راك بنك، مفضل خمري: نتوقع أن تحقق (أمل) انتشاراً كبيراً، مشيراً إلى أن دخول البنك إلى مجال الحلول المصرفية الإسلامية يهدف إلى مواكبة الطلب المحلي المتنامي على هذه الخدمات، في ظل تزايد استثمارات التمويل الإسلامي في الدولة، وخطط دبي الطموحة لتأسيس منصة اقتصاد إسلامي متكاملة.

وتقدم باقة خدمات راك بنك أمل، التي أصبحت متوافرة في مختلف فروع البنك البالغ عددها ٣٣ فرعاً، حلولاً مالية لشريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتضمن منتجات راك بنك أمل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حساب جود، وهو حساب ادخار قائم على أساس المضاربة يتيح للمتعاملين تعزيز مدخراتهم مع امتلاك فرصة للفوز بجائزة ٥٠٠ ألف درهم ضمن سحوبات تجري كل ثلاثة أشهر، وسيحظى فائزان كل شهر بجائزة قدرها ١٠ آلاف درهم، بينما سيحصل ١٠٠ آخرون على مبلغ ٢٥٠٠ درهم.

وإلى جانب بطاقتي الخصم، تتضمن باقة خدمات راك بنك أمل بطاقتي ائتمان عبر شركة راك للتمويل الإسلامي، التابعة والمملوكة بالكامل لراك بنك، ولا تتقاضى راك بنك أمل أي رسوم سنوية على بطاقاتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تمتعها بمزايا بطاقات راك بنك الأخرى، إذ تتيح للمتعاملين، على سبيل المثال، استعادة حتى ٥٪ من قيمة مشترياتهم، فضلاً عن العديد من المزايا الحصرية على صعيد المطاعم وأساليب الحياة الراقية، من خلال راك إسلاميك فيست، وراك إسلاميك لايفستايل.

وسيحظى المتعاملون بجوائز وفوائد مستمرة من خلال تعاملاتهم الأسبوعية، بما فيها الحسومات التي تصل إلى نسبة ٥٠٪ في مختلف منافذ البيع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عبر منصة راك بنك ديلز المدعومة بتطبيق تفاعلي يمكن استخدامه على الهواتف المتحركة الذكية.

علاوة على ذلك، تتضمن باقة راك بنك أمل خدمة أمل أوتوفايننس القائمة على مفهوم المرابحة، والتي تتيح للمتعاملين الحصول على سيارة بالحد الأدنى من الوثائق المطلوبة، مع ضمان الحصول على الموافقات السريعة، وتوفير التمويل حتى ٦٠ شهراً بمعدلات ربح تنافسية، وفترات سداد مرنة دون أن يستلزم ذلك تحويل الراتب.

البنك الإسلامي للتنمية يقرض المغرب قرابة ٣٠٠ مليون دولار لإنجاز عدة مشاريع

شبكة الصين – ٦ يناير ٢٠١٣

وقع المغرب والبنك الإسلامي للتنمية اليوم (الثلاثاء) بالرباط، على ثلاث اتفاقيات قروض بقيمة تناهز ٣٠٠ مليون دولار تخصص لإنجاز مشاريع في قطاعات الكهرباء ومياه الشرب والطرق في المناطق الريفية.

وبحسب وكالة المغرب العربي للأنباء، يتعلق القرض الأول الذي تصل قيمته إلى ٢٠٠ مليون دولار لإنجاز مركب كهرومائي بقوة ١٧٠ ميغا واط. ويتشكل هذا المشروع من منشأتين كهرومائيتين بمنطقة صفرو (نحو ٢٠٠ كلم شمال شرق الرباط).

أما القرض الثاني الذي تقدر قيمته بـ٨٤،٧٩ مليون دولار يرتبط بإنجاز مشروع تزويد ثمانية مناطق بماء الشرب، وهي مراكش والصويرة والحوز وقلعة السراغنة وشيشاوة (وسط) ومكناس (١٢ كلم شمال شرق الرباط) وزاكورة (جنوب شرق) والفحص انجرة (شمال).

وسيخصص القرض الثالث البالغة قيمته ١١ مليون دولار في مد طرق بالمناطق الريفية في منطقة شفشاون (شمال).

يذكر أن مجموع التمويلات التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية للمغرب منذ ٢٠٠٧ إلى غاية ٢٠١٢ فاقت ٨،١ مليار درهم (نحو مليار دولار) همت قطاعات حيوية من قبيل الكهربة الريفية ومياه الشرب وشبكة الطرق السيارة والربط السككي علاوة على تمويل عمليات التجارة الخارجية.

قواعد عمانية قد تحفز إصلاح الهيئات الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية

موقع زاوية – ٦ فبراير ٢٠١٣

اعتبر مصرفيون وعلماء شريعة أن القواعد الجديدة التي أصدرتها عمان لتنظيم مزاولة المصرفية الإسلامية قد تشجع على إعداد كوادر جديدة من علماء الشريعة وتسهم في تحسين معايير عمل الهيئات الشرعية عالميا.

وأصدر البنك المركزي العماني الشهر الماضي كتاب قواعد موسع للمصرفية الإسلامية ضم مواد عن أعضاء الهيئات الشرعية ومعايير اختيارهم وحدا أقصى للعمل بالهيئة الشرعية التي تتولى البت في توافق المنتجات والأنشطة مع قواعد الشريعة.



ورغم أن عمان كانت الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليج الست التي لم تسمح بالمصرفية الإسلامية على أراضيها حتى وقت قريب فإن القواعد المفصلة التي أصدرتها قد تميزها عن بقية دول الخليج وتمنحها تأثيرا في اتجاهات الصناعة عالميا.

يقول مدثر صديقي الرئيس والمدير التنفيذي لشركة شريعةباث للاستشارات وهو عالم شرعي مقيم في واشنطن "أعجبتني الروح الإيجابية وراء كثير من مواد القانون التي تهدف إلى تعزيز قواعد الحوكمة وتجنب النزاعات."

ويضيف "عمان وصلت متأخرة لكنها الآن بين بلاد قليلة جدا طرحت هذه المجموعة الشاملة من القواعد. يقيني أنها ستلهم الآخرين بهذا النموذج."

وذكر أن من أهداف هذه القواعد زيادة الكوادر المؤهلة ومعالجة مشكلات ذات صلة بتفرغ العلماء وتعارض المصالح.

ومع تعدد التزامات علماء الشريعة يتخوف البعض من أنهم قد لا يتمكنوا من أداء دورهم الإشرافي بشكل فعال بسبب العمل في عدد كبير من الهيئات الشرعية في آن واحد.

ولزيادة الكوادر الشرعية المؤهلة نصت القواعد العمانية على جواز تعيين عالم الشريعة باللجنة الشرعية ثلاث سنوات لفترتين متتاليتين بحد أقصى ما يلزم البنوك بتعيين وجوه جديدة بشكل دوري.

وهذا قيد نادر على مستوى الصناعة حيث يعين علماء الهيئات الشرعية لفترات طويلة وأحيانا بشكل مستديم.

وقال محمد أكرم لال الدين الرئيس التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في التمويل الإسلامي بماليزيا لرويترز "أراها ممارسة طيبة لأنها تتيح لمزيد من علماء الشريعة مشاركة خبراتهم في مداولات هيئات الإشراف الشرعي."

ويعد لال الدين وصديقي أعضاء باللجنة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين إحدى كبرى الجهات الواضعة لمعايير الصناعة.

وترى الهيئة أن تعيين الفقهاء لفترات طويلة قد يؤدي إلى تكون علاقات قد تهدد الاستقلالية والموضوعية وتوصي بتغيير واحد من أعضاء الهيئة الشرعية مرة كل خمسة أعوام على الأقل. لكن القواعد العمانية تزيد على ذلك بوضع حد أقصى لتعيين كل أعضاء الهيئة.

وضربت القواعد العمانية على وتر حساس داخل مجتمع التمويل الإسلامي إذ يرى كثير من أهل الصناعة أن ضعف التشريعات المتصلة باللجان الشرعية نقطة ضعف رئيسية وعائق أمام نمو الصناعة.

وطالما دعت أوساط في الصناعة إلى إصلاحات في هذا الجانب وقالت هيئة المحاسبة والمراجعة إنها ستجري مشاورات حول أسلوب عمل الهيئات الشرعية.

ومن غير المتوقع أن تصدر نتائج نهائية لهذه المشاورات قبل نهاية العام الجاري على أقل تقدير. ويرى محللون أنه مع الوقت ستتضح قابلية تطبيق النهج العماني في بلاد أخرى بها مصالح متجذرة قد تؤدي إلى التردد في قبول التغيير.

ويقول بعض المحللين إن القواعد العمانية تحتاج إلى مبادرات متممة لتجنب حدوث أزمة على مستوى الصناعة.

ويرى لال الدين وهو أيضا عضو الهيئة الشرعية في البنك المركزي الماليزي والسوق المالية الإسلامية الدولية بالبحرين ضرورة وضع برنامج لإعداد أعضاء الهيئات الشرعية بالتوازي مع هذه المبادرة.

ويؤكد أنه بدون إعداد كوادر شابة جديدة قد لا يكفي الفقهاء الموجودين ما يجعل القواعد العمانية مجرد عملية تجميل فينتقل الواحد منهم من هيئة إلى أخرى.

ولكي تتبنى مراكز أخرى القواعد العمانية يجب ان تثبت تلك القواعد منافع واضحة في المدى القريب.

يقول لال الدين "إن نظرنا إلى تجربة ماليزيا التي حظرت عمل عالم الشريعة بأكثر من هيئة نجد أن الدول الأخرى لم تقم بتطبيق قيود مشابهة.

يقول لال الدين "إن نظرنا إلى تجربة ماليزيا التي حظرت عمل عالم الشريعة بأكثر من هيئة نجد أن الدول الأخرى لم تقم بتطبيق قيود مشابهة".

"بي إم آي بنك" يربح ١.٣ مليون دولار

صحيفة الوسط البحرينية

وذلك مقارنة بخسارة صافية قدرها ٩ ملايين دولار خلال العام ٢٠١١. وقد بلغ الدخل الإجمالي للبنك في هذه الفترة ٥٦،٢ مليون دولار. وزادت الموجودات الإجمالية للبنك بنسبة ٢١ في المائة بحيث بلغت ٢ مليار دولار مقابل ١،٦٥ مليار دولار في العام ٢٠١١ بينما زادت ودائع الزبائن بنسبة ٣٠ في المائة من ١،٠٩ مليار دولار في العام ٢٠١١ إلى ١،٤٢ مليار دولار في العام ٢٠١٢. وقد زاد إجمالي القروض والسلف بنسبة ٤٢ في المائة بحيث بلغت ١،٣٢ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢. وزاد دخل البنك الصافي من الفوائد بنسبة ١٤ في المائة في العام ٢٠١٢ بحيث بلغ ٤١ مليون دولار مقابل ٣٦ مليون ر دولار في العام ٢٠١١. وسجّل البنك ربحاً صافيا قدره ٣٣٤ ألف دولار بعد اقتطاع المخصصات في الربع الرابع من العام مقابل ربح صاف قدره ١،٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

وتعليقاً على النتائج المالية قال الرئيس التنفيذي للبنك جمال الهزيم: يسرني أن أعلن تحقيق أرباح صافية قدرها ١،٣ مليون دولار في العام ٢٠١٢ ويمثل هذا سادس ربع سنة على التوالي من تحقيق الربحية المستمرة. كما يدل هذا على النمو الصحي للنشاط الرئيسي للبنك كما يتجلى من الزيادة البالغة ٣٠ في المائة في ودائع الزبائن والنمو بنسبة ٤٢ في المائة في القروض والسلف. وفي إطار التزامنا تجاه الابتكار في المنتجات والخدمات بهدف استقطاب المعاملات المالية لكل من زبائننا الحاليين والمحتملين فقد طرحنا العديد من المبادرات الرئيسية في العام ٢٠١٢ بما في ذلك برنامج (عيادى) للتوفير بعد تحسينه، ومنتجين لمعاملات التأمين المصرفي الطويل الأجل، بطاقة فيزا البلاتينية مع منح

أميال من (طيران الخليج) على قيمة المشتريات، وافتتاح فرع جديد في منطقة توبلي وتركيب ٤ أجهزة جديدة للصرّاف الآلي خارج مقر البنك، وتحديث خدمة الأعمال المصرفية الإلكترونية لزبائننا من الأفراد وخدمة الهاتف المصرفي الجديد وذلك من بين العديد من الخدمات والمنتجات الأخرى.

وأضاف الهزيم لقد بدأنا الآن نحصد ثمار استثمارنا المستمر في قوانا العاملة، الاسم التجاري، الأنظمة، المنتجات والخدمات كما يتجلى من مكانتنا بصفتنا من المؤسسات النشطة بين المصارف والمؤسسات المالية للأعمال التجارية والشخصية في البلاد. ونحن في بي ام اي بنك نواصل المحافظة على معدل كفاية رأس المال الذي يربو على ١٨ في المئة مع التمتع بسيولة قوية ومجموعة من المنتجات والخدمات الفريدة والمبتكرة. وأوضح سيستمر تركيز اهتمامنا على تنمية أنشطتنا إضافة إلى زيادة عدد زبائننا وسندعم ذلك بوضعنا المالي الممتاز والسيولة القوية لدينا. ونحن نتمتع بنشاط مصرفي مستقر ويواصل النمو الذي يمكننا الاستفادة منه إضافة إلى ما نلقاه من دعم قوي من مساهمينا وزبائننا.

١.١٩ مليار درهم صافي أرباح بنك دبي الإسلامي في العام ٢٠١٢

٦ فبراير ٢٠١٣ AMEinfo

أعلنت مجموعة "بنك دبي الإسلامي" اليوم نتائجها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، والتي تعكس نمواً سليماً في جميع العمليات الأساسية للبنك.

وأظهرت النتائج أن صافي أرباح مجموعة "بنك دبي الإسلامي" خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغ ١.١٩ مليار درهم، مقارنة مع صافي أرباح عام ٢٠١١ البالغ ١.٠٥ مليار درهم بزيادة نسبتها ١٣٪. كما أوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥٪ بشرط الحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة الجمعية العمومية.

واستقر إجمالي أصول "بنك دبي الإسلامي" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ عند ٩٥.٤ مليار درهم، مقارنة مع ٩٠.٦ مليار درهم في نهاية الفترة ذاتها من العام ٢٠١١، مسجلاً بذلك زيادة قدرها ٥.٣٪.

واستمرت قاعدة البنك من المتعاملين في التوسع خلال عام ٢٠١٢، لتصل ودائعهم إلى ٦٦.٨ مليار درهم بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بزيادة ٢.٩٪ عن العام السابق. كما حافظ "بنك دبي الإسلامي" على نسبة قوية للتمويل إلى الودائع بلغت ٨٣٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٧٩٪ في ذات التاريخ من العام ٢٠١١.

وواصل "بنك دبي الإسلامي" بفعالية إدارة الجودة الائتمانية وانخفاض قيمة الموجودات التمويلية. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة هذه الموجودات ٩.٨٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢.١٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١. كما واصل البنك سياسته المتحفظة في أخذ المخصصات، حيث بلغت خسائر انخفاض القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ نحو ١.٠٤ مليار درهم، مقارنة بـ ١.٠٩ مليار درهم في الفترة ذاتها من العام ٢٠١١.

وحقق البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ قيمة جيدة لنسبة كفاية رأس المال بلغت ١٧.٥٪، وكذلك نسبة جيدة لكفاية رأس المال من الطبقة الأولى (Tier 1)بلغت ١٤٪. وفي حين انخفضت نسبة كفاية رأس المال نتيجة لإطفاء وكالات تمويلية متوسط الأجل لوزارة المالية، ارتفعت كفاية رأس المال من الطبقة الأولى (Tier 1) بنسبة ٠.٥٪ في العام ٢٠١٢.

وتمكن "بنك دبي الإسلامي" من العودة بنجاح إلى أسواق رأس المال العالمية في العام ٢٠١٢. حيث سدد البنك في شهر مارس، ومن مصادره الخاصة، كامل قيمة صكوك الخمس سنوات المترتبة عليه والتي بلغت ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، مما يعكس القوة المالية للبنك ووضعه الجيد من ناحية السيولة. وتبع ذلك في شهر مايو إصدار "بنك دبي الإسلامي" صكوكاً لأجل ٥ سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، حيث شهد هذا الإصدار نجاحاً كبيراً وتمت تغطية الاكتتاب بأكثر من ٤ أضعاف، الأمر الذي مثل إنجازاً ملحوظاً وخاصة في ظل أوضاع السوق المتقلبة. وقد تمثل الوضع المالي الجيد لبنك دبي الإسلامي من خلال تأكيد وكالة "فيتش" على تثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل لبنك دبي الإسلامي عند درجة " A"ومنحته نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي معرض تعليقه على النتائج، قال معالي محمد إبراهيم الشيباني، مدير ديوان صاحب السمو حاكم دبي ورئيس مجلس إدارة "بنك دبي الإسلامي": "لقد حقق اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة أداءً قوياً خلال عام ٢٠١٢، وهو ما ينطبق بدوره على بنك دبي الإسلامي، الذي سجل نمواً كبيراً في عدة مجالات، بما في ذلك الموجودات والودائع وصافي الأرباح. وانطلاقاً من مكانته الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي في الدولة، سيكون تركيز البنك في المرحلة المقبلة موجهاً بشكل رئيسي نحو الاستفادة المثلى من النجاحات والإنجازات المحققة على مدى السنوات القليلة الماضية".

وخلال العام الماضي، شارك "بنك دبي الإسلامي" في العديد من إصدارات الصكوك المتميزة، تضمنت المشاركة في إصدار صكوك من قبل المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا) لأجل ٧ سنوات وبقيمة ٦٥٠ مليون دولار أمريكي، والمشاركة في إصدار صكوك لحكومة دبي على شريحتين لأجل ٥ سنوات و١٠ سنوات وبقيمة إجمالية تبلغ ١.٢٥ مليار دولار أمريكي، وإصدار صكوك شركة ماجد الفطيم القابضة لأجل ٥ سنوات وبقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وإصدار صكوك لشركة "إعمار" بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لأجل ٧ سنوات.

كما قام "بنك دبي الإسلامي" خلال عام ٢٠١٢ بالتركيز بصورة رئيسية على القنوات المصرفية البديلة، حيث أطلق خلال شهر يناير خدمة "الإسلامي أون لاين للأعمال"، البوابة الإلكترونية التي تتيح للشركات إمكانية الاستفادة من أكثر من ٧٥ خدمة بمجرد كبسة زر واحدة. وأعقب ذلك في شهر أبريل إطلاق الواجهة العربية للخدمات المصرفية التي يقدمها البنك عبر الإنترنت متيحاً بذلك لمتعامليه إمكانية القيام بأكثر من ٧٠ معاملة مصرفية باللغتين العربية والإنجليزية عبر هذه البوابة الإلكترونية.

واستمر البنك خلال عام ٢٠١٢ في تنفيذ خطته الإستراتيجية الطموحة

لتوسيع شبكة فروعه في كافة أنحاء الدولة حيث قام بافتتاح تسع فروع جديدة على مدار العام لتصل بذلك إلى إجمالي ٨٢ فرع في جميع أنحاء الدولة. إلى جانب ذلك، أسهمت هذه الإستراتيجية في زيادة تنويع قاعدة ودائع البنك. ومن جهته، قال عبد الله الهاملي، الرئيس التنفيذي لبنك دبي الإسلامي: "في إطار سعيه لأن يصبح المؤسسة المالية الإسلامية الأكثر حيوية وطموحاً في العالم، عمل "بنك دبي الإسلامي" على الاستثمار بكثافة ضمن جميع قنوات التوزيع، بهدف تقديم المزيد من التسهيلات على صعيد إدارة الشؤون المالية للمتعاملين من الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وكان لاستثماراتنا المستمرة في الابتكارات دور كبير في تحقيق العديد من الإنجازات الهامة التي انعكست إيجابياً على أداء البنك خلال العام ٢٠١٢. وسيمضي بنك دبي الإسلامي قدماً في العمل على تطوير خدمات ومنتجات تمثل مستقبل قطاع التمويل الإسلامي على كافة الصعد".

وفاز "بنك دبي الإسلامي" خلال العام ٢٠١٢ بالعديد من الجوائز المحلية والعالمية، ومن ضمنها جائزتي "أفضل خدمة مصرفية عن بعد" و"أفضل منتج مهيكل" خلال حفل توزيع جوائز "بانكر الشرق الأوسط للمنتجات المصرفية ٢٠١٢"، وجائزتي "أفضل مدير صكوك" و"أفضل بنك خاص" في حفل توزيع جوائز المال والأعمال الإسلامية لعام ٢٠١٢، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في الإمارات" في حفل توزيع جوائز مجلة آسيا موني، كما وقامت مجلة "ذي بانكر"، بإدراج "بنك دبي الإسلامي" على قائمة الشركات التي أبرمت "أفضل الصفقات لعام ٢٠١٢" ضمن فئة "التمويل المهيكل"، وذلك لنجاحه في تنظيم صفقة تمويل مشترك (وكالة) بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة "سالك ون".

المجلس العام يشارك في مؤتمر القمة الإسلامي

المصدر: المجلس العام

٦ فبراير ٢٠١٢

يشارك الأمين العام للمجلس العام د. عمر زهير حافظ في فعاليات الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي والذي تنظمه منظمة التعاون الإسلامي والمزمع عقده في فندق فيرمونت تاورز هليوبوليس في القاهرة خلال الفترة من ٢ إلى ٧ فبراير ٢٠١٣.

الجدير بالذكر أن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تحت رئاسة مجلس إدارة سعادة الشيخ صالح كامل هو منظمة دولية غير ربحية تهدف لنشر الوعي ودعم الصناعة المالية الإسلامية حول العالم كما يعد من المنظمات المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي.

هجرس رئيساً تنفيذياً للمصرف العالمي

صحيفة الوسط البحرينية – ٦ يناير ٢٠١٣

عيّن المصرف العالمي (GBCORP)أمس الثلاثاء (٥ فبراير/ شباط ٢٠١٣)، زكريا هجرس رئيساً تنفيذياً. ويحمل هجرس شهادة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية من جامعة درهام ودرجة الماجستير في التخطيط الاقتصادي من جامعة استراثكلايد في اسكتلندا - بالمملكة المتحدة.

وقبل انضمامه إلى المصرف العالمي كان هجرس يعمل في أبرز المؤسسات المرموقة في البحرين، وقد شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في مجلس التنمية الاقتصادية. كما تدرّج في العديد من المناصب بوزارة المالية والاقتصاد الوطني؛ إذ شغل منصب اقتصادي أول بإدارة التخطيط والشئون الاقتصادية، ثم رئيساً للتخطيط الاقتصادي بإدارة التقييم والبحوث الاقتصادية، ثم رقي إلى وظيفة مدير التخطيط الاقتصادي إلى أن وصل إلى منصب الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية.

وهجرس عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات والمؤسسات، منها شركة البحرين للاتصالات (بتلكو)، عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، وعضو في صندوق العمل (تمكين). وكذلك عضويته بجمعية الاقتصاديين البحرينية.

وتعليقاً على تسلّمه مهامه الجديدة، قال زكريا هجرس: من دواعي سروري الانضمام إلى فريق عمل المصرف العالمي (GBCORP)؛ إذ تمكن المصرف على رغم تاريخه القصير من إبراز قدراته على امتلاك المقومات ليصبح من أحد أبرز المصارف الاستثمارية. وإنه ليسعدني أن أساهم في نمو المصرف العالمي في المرحلة المستقبلية وذلك بتطوير وتنويع المحافظ الاستثمارية وقاعدة الأعمال بما يعود بالفائدة على المساهمين في المصرف وموظفيه ويعمل على دعم عجلة النمو للقطاع المصرفي والاقتصادي عموماً في مملكة البحرين.

وخلال ترحيبه بهجرس، قال نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي (GBCORP)عبد الرحمن الجسمي: إنني على ثقة تامة بأن خبرة هجرس الطويلة ستساهم بشكل كبير في تطور وتقدم المصرف من خلال تحديده لأجندة أعمال استثمارية مهمة. ونحن نسعى دوماً نحو الوصول إلى أسواق أكثر نبني فيها برامجنا الاستثمارية الإستراتيجية.

"بنك الإثمار" يحقق للبحرين جائزة الأمم المتحدة

صحيفة الوسط البحرينية – ٧ فبراير ٢٠١٣

قام بنك الإثمار بالمساهمة في حصول مملكة البحرين على مكانة مشرفة بين دول العالم الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا حيث تم اختيارها للفوز بجائزة متميزة مقدمة من الأمم المتحدة.

وقد كانت البحرين الدولة الوحيد من دول مجلس التعاون الخليجي ومن بين دولتين فقط من الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا التي تمكنت من أن تكون بين ٤٠ فائزاً في مسابقة جائزة القمة العالمية لتطبيقات

الهاتف المحمول. وشارك في هذه المسابقة ما مجموعه ٤٠٠ من تطبيقات الموبايل من أكثر من ١٠٠ دولة.

وتعتبر جائزة القمة العالمية لتطبيقات الهاتف المحمول، والتي تم تنظيمها من قبل المركز الدولي للإعلام الجديد (ICNM) في مدينة سالزبورغ بالنمسا، مبادرة دولية في إطار مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لمجتمع المعلومات (WSIS). إن هذه الجائزة تمنح بالتعاون مع اليونسكو واليونيدو و GAID للأمم المتحدة والشريك الرئيسي لجائزة القمة الدولية لتطبيقات الهاتف المحمول مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات.

وقد جاء ترشيح بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، لجائزة القمة العالمية لتطبيقات الهاتف المحمول من قبل جمعية البحرين للإنترنت تقديراً لخدمة موبي كاش.

وقال رئيس جائزة القمة العالمية لتطبيقات الهاتف المحمول بيتر أ. بروك: لقد أثبت الـ ٤٠ فائزاً هذا العام أنه في عالم به ستة مليار هاتف محمول بأن المستقبل سيكون لتطبيقات هذا الهاتف. ووفقاً للعدد الكبير للدول المرشحة، فإن أغلب الفائزين كانوا من الدول الأوربية (٢١ فائزاً)، بينما بلغ عدد الفائزين من آسيا (٨ فائزين) وأميركا الجنوبية (٤ فائزين) وفائزين من الدول العربية وهو ما يثبت أن ابتكارات الموبايل هي ظاهرة عالمية.

وأضاف بروك مشيراً إلى برنامج الأمم المتحدة للجوائز العالمية: إن هدفنا هو إيجاد تطبيقات تساهم في القيام بتغيير حقيقي للأفراد في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت الفائزون هذا العام مدى ثراء وتنوع تطبيقات الموبايل التي تُظهر بوضوح الكثير من الابتكارات خارج أوروبا والولايات المتحدة، وإذا أردنا الاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا الموبايل بشكل كامل علينا ألا نتجاهل هذه الاتجاهات.

ومن جانبه، قال رئيس جمعية البحرين للإنترنت نواف عبد الرحمن: لقد قمنا بترشيح خدمة موبي كاش لبنك الإثمار لهذه الجائزة المتميزة نظراً لإدراكنا مدى فعالية هذه الخدمة، حيث إن موبي كاش لبنك الإثمار هي خدمة تعتبر الأولى من نوعها في البحرين والتي تسمح لعملاء البنك بإرسال واستلام المبالغ النقدية من خلال الهاتف النقال، حيث إنها من الممكن أن تغير الطريقة التي يقوم بها الأفراد في البحرين بإدارة أموالهم. وهذا هو التفكير المبدع الذي نحاول نحن دعمه من خلال جمعية البحرين للإنترنت.

وقد تم تسليم الجوائز خلال مؤتمر ومعرض دولي أقيم على مدار ثلاثة أيام، حيث استضافته جائزة القمة الدولية في أبوظبي.

وأكد الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الإثمار محمد بوجيري، والذي كان قد تسلم الجائزة من البروفيسور الدكتور بروك، على التزام البنك لمواصلة دوره الرائد في المساهمة بتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية في المنطقة.

وقال بوجيري: إن بنك الإثمار قد لعب دوراً رائداً في مجال الابتكار والتطور المستمر للصيرفة الإلكترونية في البحرين والمنطقة، حيث إننا قد لعبنا دوراً رائداً في مجال الصيرفة الإسلامية، ونحن مازلنا ملتزمين كما كنا دائماً لمواصلة هذا الدور - وتعتبر هذه الجائزة العالمية المتميزة خير دليل على هذا الالتزام.



يذكر بأن خدمة موبي كاش من بنك الإثمار تسمح للعملاء بالسحب النقدي من أي جهاز صراف آلي لبنك الإثمار دون استخدام بطاقة، وتعد هذه الخدمة هي الأولى من نوعها في البحرين، والتي توفر للعملاء راحة لا مثيل لها ذلك لأنها من الممكن أن تغير الأسلوب الذي يقوم به الأفراد بالدخول إلى حساباتهم، حيث يستطيع عملاء بنك الإثمار تسجيل الدخول إلى بوابة الخدمات المصرفية للبنك عبر الإنترنت - إما من خلال جهاز الكمبيوتر أو من خلال هاتف نقال ذكي - وإرسال المبلغ النقدي إلى أي شخص عبر رقم هاتفه النقال. يقوم النظام تلقائياً بإرسال رمز من خلال رسالة نصية قصيرة إلى الهاتف النقال لذلك الشخص، والذي سيتمكن بدوره من الذهاب إلى أي جهاز صراف آلي لبنك الإثمار وإدخال رقم هاتفه النقال مع الرمز الذي استلمه وسحب المبلغ بكل سهولة.

وأضاف بوجيري: هناك تطبيقات مهمة لهذه الخدمة، فعلى سبيل المثال في إمكان عملاء بنك الإثمار بسهولة إرسال المبالغ النقدية إلى الأصدقاء وأفراد العائلة أو إلى أنفسهم عندما تكون البطاقة غير متوفرة في الحال. وتقوم خدمة السحب من خلال موبي كاش المقدمة من قبل شبكة بنك الإثمار المكونة تقريباً من ٤٠ جهاز صراف آلي في البحرين، بشكل فعال بجعل المبالغ النقدية متوافرة فعلياً في أي مكان وفي أي وقت.

بي إم آي يفتتح فرعاً جديداً في سلماباد

صحيفة الوسط البحرينية — ٧ فبراير ٢٠١٣

افتتح الرئيس التنفيذي لبنك بي إم آي (BMI)، جمال الهزيم، فرعاً جديداً في منطقة سلماباد ضمن خطة طموحة لتوسيع شبكة فروعه في المملكة، وتوقع أن يحقق البنك أرباحاً في العام ٢٠١٣ بعد تخطية سنوات عجاف وتحقيق ١,٣ مليون دولار أرباحاً في العام ٢٠١٣.

كما توقع الهزيم أن تقوم الحكومة البحرينية بطرح مشروعات طال انتظارها في السوق في النصف الثاني من العام ٢٠١٣؛ الأمر الذي سيساهم بشكل رئيسي في تحريك الاقتصاد في المملكة، الذي شهد تباطؤاً خلال العامين الماضيين بسبب الأوضاع التي شهدتها المنطقة.

وأبلغ الهزيم الصحافيين على هامش افتتاح الفرع المعلومات التي لدينا هي أن هناك مشاريع حكومية سيتم طرحها في الصنف الثاني المطاف هذا راجع إلى الدولة.

غير أن الهزيم، وهو مصرفي مخضرم، أفاد بأن المشاريع الحكومية هي في الحقيقة محرك رئيسي للاقتصاد وكلما سارعت الحكومة في طرح المشاريع كلما ساعد ذلك الاقتصاد وتعافي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت كثيراً بسبب الأحداث التي شهدتها البحرين في ٢٠١١ و٢٠١٢.



وبيّن أن المحرك الاقتصادي الرئيسي في البحرين، مثلها مثل بقية دول الخليج، هو الحكومة، وكلما سارعت في طرح المشروعات الكبيرة كلما ساعد على تفاعل الشركات الأخرى.

وأضاف الجميع عانى من القروض المتعثرة بسبب الأحداث، سواء بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد، لكن كثيراً منهم بدأ في التعافي، ولكن ليس بالحجم الذي نتطلع إليه .وكان الهزيم يشير إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي بدأت في فبراير/ شباط العام ٢٠١١.

كما أعرب عن تطلعاته بتحسّن الوضع الأمني في البحرين، وخصوصاً بعد المبادرة التي أطلقها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بشأن الحوار والذي ينتظر أن يبدأ يوم الأحد المقبل (١٠ فبراير الجاري).

وقال الهزيم: نتوقع أن الأمور ستتحسّن وتصبح أفضل سواء بالنسبة إلى القطاع المصرفي خصوصاً والقطاعات الأخرى عموماً؛ لأن مبادرة جلالة الملك التي أطلقها (الحوار) والتي تبدأ يوم الأحد ستنتج عنها أمور طيبة للبلد والناس.

وأضاف إذا حدث ذلك وحل الاستقرار فإن الأمور ستتطور بشكل متسارع لصالح الاقتصاد، وهدأت الأنفس، وارتاحت الناس، وتم حل المشكلات، أعتقد هذه ستكون منصة لانطلاقة قوية للاقتصاد البحريني. نتمنى أن تكون جميع الفئات المشاركة قدر المسئولية لمساعد البلد على التعافي والسير في الطريق الصحيح.

ومن ناحية أخرى أعرب الهزيم عن توقعه بأن يكون العام ٢٠١٣ أفضل من العام ٢٠١٢ سواء بالنسبة إلى بنك بي إم آي أو القطاع المصرفي ككل، لأن نتائج البنوك التجارية التي صدرت حتى الآن طيبةونتمنى أن تتواصل ولكن نحتاج إلى استقرار.

وشرح بأن الحركة الاقتصادية كانت منكمشة في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، لكن الذي نلاحظه اليوم من خلال بي إم آي في السوق أن الرغبة للاقتراض للمشاريع زادت الآن عن مطلع العام ٢٠١٢. في السابق كنا نوافق على التسهيلات ولكن أصحابها لا يتسلمونها لأنهم ينتظرون لكي يروا ماذا سيحدث.

وأضاف اليوم هناك رغبة للاقتراض للمشاريع؛ أي أن الناس باتت مرتاحة أكثر من السابق، وزادت الثقة والراحة النفسية.

وتوقع أن تبلغ نسبة النمو في القروض بين ٨ إلى ١٠ في المئة في العام ٢٠١٣ مقارنة بالعام ٢٠١٢، أي نمو في المحفظة الاستثمارية ليس لبنك بي إم آي فقط وإنما السوق ككل.

وتحدّث عن نشاط بي إم آي فأوضح أنه يتركز في قطاع التجزئة والقطاع التجاري في سوق البحرين، ولدى البنك منتجات جديدة سيتم طرحها قريباً من ضمنها نوع معيّن من الخدمات للزبائن الكبار (VIP)، ومنتجات جديدة أخرى سيتم طرحا في ٢٠١٣.

كما سيواصل المصرف نشاطه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونحن نعطي هذا القطاع الأولوية والأهمية. أنني مؤمن بأن هذا القطاع هو العمود الفري للاقتصاد في البحرين.

وأضاف لدينا مساران الأول مع صندوق العمل (تمكين)؛ إذ وقعنا ٣ اتفاقيات تمويل بقيمة ٣٠ مليون دينار، والمسار الثاني هو الشركات الصغيرة والمتوسطة العادية التي ليست مع (تمكين). هناك فريقان فريق يخدم زبائن (تمكين) والآخر يخدم بقية الشركات.

وافتتح فرع البنك الجديد مدير إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة في مصرف البحرين المركزي، يوسف حسن، الذي صرح بأن الفرع الجديد هو انعكاس جلي للبيئة التنظيمية المتقدّمة في البحرين، والتي تشجّع على النمو المستمر في القطاع المالي والمصرفي.

والفرع هو العاشر للبنك في البحرين، وهي مركز مالي ومصرفي رئيسي في المنطقة، والتي تضم نحو ٢٧ مصرفاً تجارياً إلى جانب العديد من مصارف الاستثمار والمؤسسات المالية الإسلامية، وبنوك جملة، يبلغ موجوع الموجودات فيها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار.

ونسب بيان للبنك إلى الهزيم إفادته سنواصل التزامنا بتعزيز مستوى راحة زبائننا من خلال مواصلة توسيع شبكتنا حول المملكة، والتي كانت المحرّك وراء نمونا في السنوات الأخيرة من خلال تقديم خدمات مصرفية ذات قيمة مضافة بشكل سهل ومريح لزبائننا في المناطق كافة.

البنك الإسلامي: ١٦ مليون دولار لدعم الصحة في موريتانيا

موقع أقلام – ١٠ فبراير ٢٠١٣
وقعت بمقر البنك الإسلامي للتنمية بجدة اليوم اتفاقية لدعم الخطة الوطنية لتطوير قطاع الصحة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
وسيقوم البنك بموجب الاتفاقية بالمساهمة بمبلغ ١٦ مليون دولار أمريكي في مشروع توسيع نطاق الرعاية الصحية في المناطق الريفية بموريتانيا، والذي توليه الحكومة الموريتانية أهمية وأولوية خاصة ، نظراً لكونه سيسهم في تلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة لسكان المناطق الريفية ، إلى جانب المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في موريتانيا في مجال الصحة.
ووقع الاتفاقية عن الجانب الموريتاني وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية الدكتور سيدي ولد ألتاه الذى يزور السعودية حاليا، ووقعها عن البنك الإسلامي رئيس مجموعة البنك الدكتور أحمد محمد علي.
ويتكون المشروع من بناء (٦٠) وحدة صحية ومركزين صحيين إقليميين، إلى جانب توفير المعدات الطبية الحديثة اللازمة لعمليات الولادة ، وتدريب أكثر من (٢٠٠) موظف وموظفة في قطاع الصحة.
وأشاد وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتاني بالدور الفاعل الذي تقوم به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساتها التابعة في دعم خطط وقطاعات التنمية في الدول الأعضاء بشكل عام وفي موريتانيا على وجه الخصوص، مشيرا أن مشروع توسيع نطاق الرعاية الصحية يشمل تسعة أقاليم في موريتانيا، وسيهم المشروع في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات وحديثي الولادة.
ومن جانبه قال رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إن الاتفاقية التي تم توقيعها اليوم تندرج ضمن الأهداف الإستراتيجية لرؤية البنك المستقبلية حتى العام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) ، كما تتفق مع إستراتيجية الشراكة الموقعة بين موريتانيا والبنك في أكتوبر ٢٠١٠م، والتي تعنى بأولويات التنمية في موريتانيا خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٥م.
الجدير بالذكر أن إجمالي التمويلات المعتمدة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لصالح الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد بلغت حتى تاريخه أكثر من (٧٥٧) مليون دولار أمريكي، شملت قطاعات النقل والمواصلات والصحة والتعليم والطاقة والزراعة والمياه والتنمية الريفية، بالإضافة إلى تمويل عدد من عمليات التجارة الخارجية ، ضمن جهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الرامية لتعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي: نتطلع للتعاون مع البنك الإسلامي لندخل حلبة صناعة المصرفية الإسلامية



الشرق الأوسط – ١٠ فبراير ٢٠١٣
أكد نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، أن هناك مخاوف تترتب على انعكاسات المتغيرات الإقليمية والدولية على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية، وتهدد صانعي السياسات الاقتصادية تحديدا.
وقال فيليب دي فونتين فيف نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي في حوار مع الشرق الأوسط :إن أكبر تحدٍ أمام صانعي السياسة الاقتصادية، في ظل المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة، هو خلق الوظائف، في ظل بطالة مقنعة انتظمت أهم مناطق العالم.
وزاد : في المدى القصير، ارتبط الربيع العربي بتقلب الاقتصاد الكلي، وارتفاع أسعار البترول والسلع وتباطؤ السوق الأوروبية والأميركية.
ووفق فيف، فإن الواقع الاقتصادي، أظهر وجود مشكلة هيكلية، تحتاج إصلاحا يعالج ضعف بيئة الأعمال لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي، مؤكدا أن الدور المطلوب مستقبلا، ترقية النمو الشامل من خلال نمو الوظائف، وتحريك الموارد المحلية، والعمل على الاستقرار المالي.
من ناحية أخرى، أوضح فيف، أن بنك الاستثمار الأوروبي يتمتع برأسمال قدره ٢٤٢ مليار يورو، كما لديه عمليات سنوية تبلغ ٧٠ مليار يورو، منها مليارا يورو تذهب إلى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يعمل البنك داخل أوروبا لدعم التنمية والاندماج، وخارجها لدعم سياسات التنمية والتعاون مع الدول الشريكة.
وفيما يتعلق باهتمام البنك بنظام المصرفية الإسلامية، قال فيف: بكل أمانة لم نطور منتجات مصرفية إسلامية بعد، ولكن هذا أحد مجالات التعاون التي أناقشها مع البنك الإسلامي للتنمية، ليعلمونا إذا كان كانت هناك جدوى أم لا لبنك متعدد الجنسيات مثلنا ليقوم بهذا، حتى نتمكن من الانطلاق في هذا المجال الحيوي، بالإضافة إلى الكشف عن عدد من القضايا في الحوار التالي:
❖ أراك تشارك في الفعاليات الاقتصادية العربية الكبيرة كما في منتدى القطاع الخاص العربي، وتمارس نوعا من التجوال في المنطقة الخليجية والعربية.. ما سرّ هذا الاهتمام؟ وهل لبنك الاستثمار خطة إستراتيجية ينطلق منها في هذا الاتجاه؟
– من الواضح أن هناك اهتمامات مشتركة بين الدول العربية والدول الأوروبية، فيما يتعلق بالتغييرات التي تحدث في دول حوض المتوسط لتكون ناجحة، وبطبيعة الحال فإن تلك التغييرات انتظمت كل المستويات الحياتية، وأولها الأوضاع الاقتصادية فالسياسية فالاجتماعية، وأفرزت هذه التغييرات تحديات كبيرة يواجهها إنسان المنطقة ومنها تدني مستوى المعيشة وعدم تكافؤ الفرص، ولذلك الناس يتوقعون كثيرا من الوظائف،

وكثيرا من النمو والكثير من الكرامة ولكن هذا لا يتأتى إلا بتضافر الجهود الأوروبية والعربية في هذه المنطقة من العالم، وبالتالي تجدنا جميعنا لدينا الاهتمام ذاته، ونحاول أن ننجز الكثير. هذه الأهداف التي تحول هذه التحديات والتغييرات في الاتجاه الإيجابي وبأسرع ما يكون، ومن هنا تنطلق اهتماماتي الشخصية، ولذلك أتيت إلى العاصمة السعودية الرياض وأنا أسافر حول دول مجلس التعاون الخليجي بهدف أن أقترح على شركائنا إعادة تأكيد دعمنا لهذه الدول، وذلك بتجميع إمكانياتنا، ومن المؤكد أننا نعلم بوجود إمكانيات تمويل كبيرة في أوروبا وهنا أيضا، لا نحتاجها في أوروبا، ولكنها سوف تكون ذات مساعدة كبيرة لدول المتوسط، وهناك رجال أعمال عرب على درجة كبيرة من المسؤولية الاجتماعية والوطنية والاستثمارية والاقتصادية والتجارية، كما أن هناك خبرات هندسية فنية وخبرات مالية، لذا فإن ما أطلبه هنا هو تجميع إمكانياتنا جميعا لكي نوظفها ونستغلها بشكل رشيد في البلاد العربية، التي يمكن أن تستوعبها، كما الحال في المغرب، تونس، مصر والأردن والسودان، وفي رأيي الشخصي هذا هو الطريق للنمو والتطور والازدهار.

❖ ليتك تعطينا فكرة عن بنك الاستثمار الأوروبي من حيث الموجودات والنشاطات! – يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي أكبر مؤسسة مالية عالمية متعددة الجنسيات، ويتمتع برأسمال قدره ٢٤٢ مليار يورو، وينشط في جميع المجالات الاستثمارية الإستراتيجية والتنموية والاقتصادية، ولذلك فهو يسمح لنا بمساعدة الآخرين من خلال منح الاقتراضات، وبسعر السوق، بل بأقل من سعر السوق لعملائنا خاصة، ولدينا عمليات سنوية تبلغ تقريبا ٧٠ مليار يورو، ومن مبلغ الـ٧٠ مليار يور هناك مليارا يورو سوف تذهب إلى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنها الدول العربية المطلة على هذا الجزء من العالم، ويعمل بنك الاستثمار الأوروبي داخل وخارج أوروبا، وغالبية قروض البنك تذهب إلى الدول الأوروبية بنسبة تتراوح ما بين ٩٠ في المائة من حجم العمليات لدعم التنمية والاندماج، وأما خارج أوروبا، فإنه تحكم قروض البنك بتفويض من الاتحاد الأوروبي لدعم سياسات التنمية والتعاون مع الدول الشريكة، كما للبنك نشاط حاليا في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بالإضافة إلى امتداده الطبيعي في جنوب غربي أوروبا.

❖ تعلمون أن الأزمة المالية العالمية التي تجتاح العالم ما زالت تداعياتها مؤثرة في مفاصل الاقتصاد العالمي لاسيما دول منطقة اليورو، التي تعاني من آثار الديون السيادية.. ما الدرس المستفاد لديكم في بنك الاستثمار الأوروبي؟

– أعتقد أن المهم في هذا الأمر، الذي أعتبره درسا مجانيا لمن يرقب الوضع بيقظة، أن يضاف خلق القيمة في كل دولة، وليس الاعتماد كثيرا على أسواق التمويل الدولية، كما أعتقد حقيقة أنه من الدروس التي علمتها لنا الأزمة المالية العالمية، أن نعمل ونطور ونزيد من درجة التنافسية في كل دولة بما يناسب إمكانياتها ومواردها، كذلك من الدروس العمل بجدية على الشروع في بناء التكامل الإقليمي ليكون أكثر إبداعية، وأيضا علينا الاتجاه نحو التوسع في افتتاح الأسواق بشكل أكثر استيعابا للإمكانيات المتاحة، ولكل هذا فإن الاتحاد الأوروبي ودوله، يقوم بهذه الأشياء كإستراتيجية فعالة لنفسه داخل أوروبا وأيضا مع شركائه وخصوصا في دول العالم العربي.

❖ كثيرا ما نسمع مرفق الأورومتوسط للشراكة والاستثمار ..ما المقصود بهذا المصطلح إن صحّ التعبير؟

– نعم، هذا المرفق يعني خطة معينة يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتنفيذها، ومن خلال هذه المرفق يقدم البنك المساعدة اللازمة والضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط، التي تشمل كلا من تونس، المغرب، الجزائر، مصر، الضفة الغربية، غزة، إسرائيل والأردن، ويعطي البنك أهمية عالية للتنمية وخلق الوظائف في قطاعين مهمين، هما القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا الذين يعملون في الصناعة السياحة الخدمات، كما يقدم البنك عددا من خيارات التمويل، مثل القروض المباشرة، والأسهم الخاصة والضمانات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية، كذلك هناك ما يسمى ببرنامج مرفق الأورومتوسط للشراكة والاستثمار للتدريب، وهذا يستهدف تعزيز مواهب شباب المتوسط، وهو من البرامج التنموية التي يقوم بها البنك، ومثله المرفق لبناء القدرات البشرية في دول شركاء المتوسط، وذلك بإتاحة الفرصة لصغار الخريجين من المنطقة ليحصلوا على الخبرة في بيئة عالمة متعددة الثقافات، وقد استفاد من هذا البرنامج ٥٥ متخرجا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١.

❖ برأيك، ماذا يجمع بين دول الشراكة المتوسطية وماذا يفرق بينها؟

– حقيقة إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى عدم تجانس كبير في اقتصاديات هذه الدول كمثل ما يوجد بين اقتصاد الجزائر المركزي واقتصاد إسرائيل الحر مثلا.

❖ كيف تنظر إلى مستقبل الشراكة المتوسطية في ظل الربيع العربي الذي أفرز واقعا عربيا جديدا في هذه الدول؟

– لاحظنا أن هناك ارتباطا بشكل ما بين الربيع العربي والشراكة المتوسطية، غير أنه (دعني أقل لك) في المدى القصير ارتبط الربيع العربي بتقلب الاقتصاد الكلي، وأيضا لأنه ارتبط بفترة ارتفاع أسعار البترول والسلع وكذلك تباطؤ في أسواق أوروبا وأميركا، وبالتالي كان هناك اجتماع لهذه العوامل الثلاثة معا، أي الربيع العربي، وارتفاع الأسعار والتباطؤ الاقتصادي، وتلاحظ أن لديه آثاره الاقتصادية، فالنمو في دول المجموعة قدر بـ ٢.٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وقد تأثر الإنفاق العامل كثيرا بالإضراب الاجتماعي والسياسي، كما أن الميزان الخارجي قد تأثر أيضا، فضلا عن زيادة عدم الثقة في الاقتصاد الكلي، التي تمثلت في انخفاض الاحتياط من العملات الأجنبية خصوصا في مصر، ولذلك أعتقد أنه من أجل للمضي قدما، فإن أكبر تحدٍ أمام صانعي السياسة في الإقليم هو خلق الوظائف، فحقيقة أن البطالة أصبحت ملحة، خاصة بين الشباب، الذي تلقوا تعليما جيدا، حيث أظهرت مشكلة هيكلية وتحتاج لإصلاح هيكلي ونمو اقتصادي أكثر شمولا، خاصة أن الإصلاحات التي تعالج الضعف في بيئة الأعمال، سوف تشغل جزءا مهما من أي مبادرة لتنمية القطاع الخاص، كما أن الضغط الإضافي الناتج مع الربيع العربي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يضغط بدوره على القطاع المالي في دول المنطقة، ليستجيب لهذه التحديات المتزايدة.

ولذلك أعتقد أنه في الأعوام المقبلة، فإن دور القطاع في ترقية النمو الشامل، تكون من خلال نمو الوظائف، وتحريك الموارد المحلية، والعمل على الاستقرار المالي.

❖ أود أن أنتهز هذه الفرصة وأسأل إن كانت لكم أي علاقة مع السودان أو تودون القيام بعمل استثماري في هذه الدولة لأن لديها إمكانيات استثمارية كبيرة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء؟

– بلا شك فإن السودان دولة كبيرة وغنية بالمجالات الاستثمارية خاصة في مجال الاستثمار الزراعي والتعديني وتنقيب البترول، وأعتقد أنها تسير في هذا الطريق، ولكن نحن في بنك الاستثمار الأوروبي، ننظر إلى المشاريع كل على حدة وجدواه الاقتصادية، وبالتالي الفائدة التي تعود من المشروع المعين، وأما إذا كان سؤالكم أكثر تعميما عن الاستثمار الزراعي والزراعة عموما، فإننا متأكدين أن الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والإنسان يتم استغلالها حاليا في دول عربية مثل مصر وتونس مثلا، ولذلك كما قمنا في المغرب بدعم خطة وطنية لتطوير الزراعة تسمى الخطة الخضراء يمكننا أن نقوم بالشيء نفسه في مختلف الدول العربية بما في ذلك السودان.

❖ هناك بعض البنوك الأوروبية التي بدأت تستعين القوانين الإسلامية وبالتالي تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية.. هل لديكم اهتمام بهذا المجال؟

– بكل أمانة لم نطور منتجات مصرفية إسلامية بعد، ولكن هذا أحد مجالات التعاون التي أناقشها مع البنك الإسلامي للتنمية ليعلمونا إذا كان كانت هنالك جدوى أم لا لبنك متعدد الجنسيات مثلنا ليقوم بهذا، وفي الوقت الحاضر هناك بنوك تجارية تقوم بذلك بجانب البنك الإسلامي للتنمية، لذا نريد أن نستمع أولا إلى البنك الإسلامي للتنمية ورؤيته في هذا الشأن، حتى نتمكن من الانطلاق في هذا المجال الحيوي، خاصة أن هناك اتجاها عالميا نحو المصرفية الإسلامية وتشهد زيادة مطردة في عدد من عملائها في شتى بقاع العالم، وهناك تجارية ناجحة في عدد من الدول الأوروبية بما فيها بريطانيا وهناك محاولات، كما في فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، بجانب دول أخرى في شرق آسيا، مثل سنغافورة مثلا فضلا عن ماليزيا وإندونيسيا وأستراليا.

❖ ما خطط بنك الاستثمار الأوروبي الإستراتيجية المستقبلية؟

– إستراتيجيتنا تقوم على أن نكون موجودين كبنك للاستثمار في كل الساحات وبقوة وتنافسية كبيرة، ولكن المهم في الأمر أن تحترم هذه الإستراتيجية كل الاستراتيجيات المقابلة الدول المستهدفة بالنسبة لنا، بمعني أن لا نحاول أن نفرض إستراتيجيتنا الخاصة على الآخرين غير أنه في الوقت نفسه نسعى لئلا تفرض الاستراتيجيات الأخرى سيطرة على توجهاتنا بشكل معيق، لذلك ففي الدول التي سمح لنا الاتحاد الأوروبي بالعمل فيها، مثل دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد حاولنا أن نجد موقعنا في الخطة الإستراتيجية للدولة نفسها، ولم نأت بإستراتيجيتنا الخاصة لأنه ليس من تعارض في التوجهات الاستثمارية والآليات المصاغة لتنفيذها.

يوروموني: ستاندرد تشارترد بنك أفضل مصرف إسلامي على المستوى الدولي

القبس – ١٣ فبراير ٢٠١٣

حاز بنك ستاندرد تشارترد أخيرا على جائزة أفضل بنك إسلامي دولي خلال حفل توزيع جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠١٣، إحدى أبرز الجوائز السنوية المرموقة التي تقدر التميز ضمن قطاع التمويل الاسلامي العالمي.

وحاز بنك ستاندرد تشارترد صادق، ذراع الأعمال المصرفية الإسلامية العالمية لـ بنك ستاندرد تشارترد، أيضاً على جائزة أفضل بنك للمنتجات الإسلامية المهيكلة وجائزة أفضل صفقة تمويل إسلامي للعام تقديراً لنجاحه في إتمام صفقة تمويل المنطقة الحرة في جبل علي–جافزا JAFZA في دولة الإمارات بقيمة ١.٨٥ مليار دولار أميركي.

وتعليقاً على الجائزة، قال آفاق خان، الرئيس التنفيذي لـ بنك ستاندرد تشارترد صادق :يسعدنا الحصول على هذا التكريم الذي يؤكد دورنا كلاعب رئيسي ضمن قطاع التمويل الإسلامي عالمياً. ونشارك هذا النجاح مع شركائنا وعملائنا الذين تربطنا بهم علاقة متينة على مدى السنوات الماضية. ونود أن نتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى أعضاء الهيئة الشرعية لدينا على ما قدموه من توجيه وإرشاد ودعم مستمر كان له الأثر الأكبر في الحصول على هذا التقدير الذي نعتز به.

وحصل بنك ستاندرد تشارترد صادق منذ عام ٢٠٠٦ على ١٠٦ جوائز مرموقة ضمن القطاع المصرفي، جاء العديد منها تقديراً لما حققه من تميز على مستوى إتمام المعاملات المصرفية في مختلف الأسواق الرئيسية في آسيا والشرق الأوسط.

وتأكيداً على التطلعات الطموحة للاستفادة من فرص الأعمال المتاحة خلال العام الحالي، صرّح آفاق خان بالقول: نشعر بالتفاؤل حيال النمو الإجمالي للقطاع المصرفي الإسلامي خلال العام الحالي. ويواصل بنك ستاندرد تشارترد التزامه بالقطاع المصرفي الإسلامي ويستمر في تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات في مختلف المناطق الجغرافية. وفي ظل الطلب المتزايد ضمن هذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة وغيرها من الأسواق الدولية، نعتزم مواصلة الاستثمار في الكفاءات البشرية والبنية التحتية لتلبية الطلب المتنامي عبر توفير خدمات استباقية لعملائنا، وإالى جانب جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي، تم تكريم بنك ستاندرد تشارترد اخيراً من قبل مجلة إسلاميك فاينانس نيوزIslamic Finance News ، إحدى المطبوعات الرائدة المعنية بالقطاع المصرفي الاسلامي، وذلك تقديراً لنجاحه في إتمام سلسلة من صفقات التمويل الناجحة. واشتملت الجوائز على ما يلي:

– جائزة أفضل صفقة تمويل شركات عن صكوك ماجد الفطيم القابضة MAF.

– جائزة أفضل قرض تجمع بنكي للعام لمصلحة المنطقة الحرة في جبل علي–جافزا.

– جائزة أفضل صفقة مضاربة وأفضل صفقة تمويل في الإمارات لإصدارات الشريحة الأولى من الصكوك من قبل مصرف أبو ظبي الإسلامي.ADIB

– جائزة أفضل صفقة تورّق للعام لقرض التجمع البنكي لمصلحة مجموعة البركة تورك.

– جائزة أفضل صفقة للعام في قطر عن صكوك دولة قطر.

"التعاونية للتأمين" السودانية تتطلع لتحقيق ١٠٦ ملايين جنيه أقساطًا

جريدة المال – ٢٠ فبراير ٢٠١٣

قال الدكتور السيد حامد حسن، مدير عام الشركة، إن التعاونية للتأمين تسعى إلى زيادة رأس المال المدفوع من ١٠ ملايين جنيه سوداني 2مليون دولار إلى ١٥ مليون جنيه خلال عامين عبر المساهمين الذين يعد أبرزهم مصرف المزارع التجاري وبنك النيل للتنمية والتجارة، وشركة شيكان للتأمين، والصندوق القومي للمعاشات، وشركة الأقطان السودانية، إضافة إلى العديد من الجمعيات التعاونية.

وكشف حسن، في تصريحات خاصة لالمال، على هامش المؤتمر الدولي السابع للتأمين التكافلي، عن أن شركته تخطط لزيادة عدد فروعها الرئيسية من ١٢ إلى ٢٠ فرعًا خلال العام الحالي، وكذلك زيادة عدد المكاتب الفرعية من ٢٣ إلى ٣٣ مكتبًا، خلال الفترة نفسها، لافتًا إلى أن شركته متخصصة في التأمين التكافلي وتزاول جميع فروع التأمين ما عدا فرع التأمين الطبي الذي تخطط لاقتحامه نهاية العام الحالي.

المصارف الإسلامية تتهيأ لزيادة حصتها في الأسواق و تمتين قاعدتها الرأسمالية

الدستور – ٢٠ فبراير ٢٠١٣

شكل ٢٠١٢ عاما حاسما بالنسبة للصيرفة الإسلامية والخدمات المالية والتأمينية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من حيث تعميق التجربة وانتشارها الواسع في كافة الانحاء، فقد عززت البنوك والمصارف الإسلامية نتائجها التشغيلية وصافي أرباحها بما يتيح توزيعات نقدية وعينية (أسهم مجانية) على المساهمين، ويقدر خبراء ومحللون ومعنيون بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية معدل النمو بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ بالمقارنة مع العام المالي ٢٠١١، ومن المتوقع أن يشكل العام الحالي امتدادا للعام السابق مع تنامي اعتماد المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في مقدمتها الصكوك الإسلامية.

ويؤكد مسؤولون ومحللون ماليون أن أزمة منطقة اليورو المثقلة بالديون السيادية والعجوز المالية والبطالة، والتي تزامنت مع غضب عام حول تجاوزات البنوك التقليدية على النظام المالي العالمي المترهل تقدم فرصة ذهبية للمصارف الإسلامية لكي تنال نصيبا أكبر في القطاع المصرفيالإقليمي العالمي، اذ بمقدور المصارف الإسلامية التفوق على البنوك التقليدية وتعزز من مكانتها كالنظام المصرفي المفضل عالميا، ولتحقق ذلك، يجب على الصيرفة الإسلامية أن تقدم بديلا حقيقيا للبنوك التقليدية.

يشار إلى أن الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في شهر أيلول من العام ٢٠٠٨ أدت إلى إفلاس وتعثر أكثر من مائة مصرف متفاوت الحجم معظمها في الاقتصاد الامريكي، وان تداعيات الأزمة المالية دفعت الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ والوقوع في أتون الركود، وانتشار مظاهر البطالة والفقر في الاقتصادات الصناعية، بينما استطاعت الصناعة المصرفية الإسلامية تجنب تداعيات هذه الازمة، وتمكنت من تقوية مراكزها المالية وتحقيق ربحية حقيقية، وزيادة رقعة انتشارها أفقيا وعموديا، دفع باعتراف عواصم المال والأعمال والمراكز الدولية.

ان المستثمرين والمتعاملين مع البنوك أفرادا ومؤسسات تطالب رواد الصناعة المصرفية وقياداتها العمل بطريقة أفضل وأكثر أخلاقية لتنفيذ الأعمال، ومواصلة الريادة مؤكدين أن الوقت المناسب لكي تمتن مكانتها وطرح نظام مالي عالمي بديل يوفر الحماية ويسهم بتسريع وثائر التنمية بمعزل عن تغول القطاع المصرفي التقليدي الذي يعتمد في أكثر من ٩٠٪ من إيراداته على الفوائد، وتعميق سياسات وممارسات البنوك التقليدية إلى دور جني الفوائد بدون تحمل مخاطر تمويل الاستثمارات.

المرحلة الراهنة تتطلب أن تقدم التمويل الإسلامي تقديم رزم من الخدمات والمنتجات الإسلامية تلبى احتياجات المتعاملين في المجتمع للمسلمين وغير المسلمين بما يقدم بديلا حقيقيا للجميع، بحيث يلمس المتعامل فروقات جوهرية بين ما تقدمه المصارف والبنوك الإسلامية من خدمات وما تقدمه البنوك التقليدية، وهذا يستدعي الإبداع في العمل المصرفي الإسلامي بعيدا عن استنساخ المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، ورفع وتائر الانجاز في العمل المصرفي الاسلامي، وتوظيف مرفقي العلوم والتكنولوجيا، والاستثمار في الموارد البشرية باعتبار الإنسان وسيلة التقدم وهدفها في نفس الوقت.

ولتبوأ صناعة التمويل الإسلامي المكانة المرغوب فيها، وضمان تطورها بشكل مستمر بما يتح التحول من قطاع متخصص إلى أسواق مال دولية رئيسة، وهذا يحتاج تمتين قدرات الصيرفة الإسلامية والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل أكفاء واشمل بتقديم معاملات عابرة للحدود، بما يسهم بتطوير منتجات نوعية وتقديم أطر تنظيمية محكمة وفق معايير موحدة تفضي إلى استقرار طويل للصناعة المصرفية الاسلامية، كما أن الربط بين المراكز المالية الإسلامية الإقليمية والدولية، يقدم خيارات متعددة، المرحلة تقدم فرص حقيقية للتقدم والصيرفة الإسلامية حري بها اغتنام فرصة الثقة بقدراتها وآليات عملها ودورها الاقتصادي والتنموي.

بنك البحرين الإسلامي يدشن موقعه الإلكتروني الجديد

الدستور – ٢٠ فبراير ٢٠١٣

أعلن بنك البحرين الإسلامي عن تدشين موقعه الالكتروني الجديد www.bisb.com والذي يأتي متماشياً مع التقنيات المتطورة وأحدث أساليب التسويق، وقال محمد إبراهيم محمد الرئيس التنفيذي للبنك نأمل أن يكون الموقع مرشداً لهم لكل ما يحتاجونه من معلومات أو خدمات تعينهم على إنجاز مختلف معاملاتهم المصرفية ، وأضاف لقد تم الاهتمام في تصميم الموقع الإلكتروني الجديد من الحداثة والتغيير وشمولية المعلومات وتوفيرها، إضافة إلى سهولة تقديمها للزبائن بما يضمن لهم الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجونها عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك .

وأوضح محمد إبراهيم أن الموقع يبرز ويعرف بمنتجات البنك والخدمات التي يقدمها، حيث يحتوي على العديد من الأقسام، مثل: نبذة عن البنك ومسيرة عمله، شبكة فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية للمؤسسات، أخبار وأنشطة البنك وغيرها من الأقسام والخدمات التي يقدمها البنك لزبائنه كحاسبة الزكاة.

وأكد أن الموقع الإلكتروني للبنك قد حقق إنجازات وجوائز عديدة في الفترة الماضية، من أبرزها: جائزة البحرين للمحتوى الإلكتروني عن فئة الخدمات المصرفية الإلكترونية، والجائزة العربية الإلكترونية عن فئة الأعمال الإلكترونية والتجارة، وذلك ضمن إطار الجوائز التي تقدمها جائزة البحرين للمحتوى الالكتروني لعام ٢٠١١، وجائزة أفضل موقع إلكتروني لعام ٢٠١١ حسب اختيار جمعية التسويق عبر الإنترنت، إضافة إلى جائزة الإبداع التصميمي لأفضل موقع إلكتروني– فئة البنوك الإسلامية لعام ٢٠١١ من أكاديمية جوائز الإنترنت من بيروت وغيرها من جوائز أخرى.

مصرف السلام ينفي محادثات اندماج مع الخليجي التجاري

موقع أرقام – ٢١ فبراير ٢٠١٣

نفى الرئيس التنفيذي لمصرف السلام - البحرين يوسف تقي أن يكون البنك قد دخل في محادثات اندماج مع المصرف الخليجي التجاري رغم أن البنك الإسلامي أعلن في وقت سابق أنه دخل في مفاوضات مع أحد البنوك دون الإفصاح عن اسمه.

وأبلغ تقي أحد المساهمين في رده على سؤال على هامش اجتماع الجمعية العمومية ما إذا كانت ما نشرته إحدى المجلات الاقتصادية الإقليمية بشأن أن المصرف الخليجي التجاري هو أقرب البنوك لصفقة اندماج مع السلام، أن ذلك غير صحيح .لكنه أشار إلى أن إستراتيجية البنك هي توسيع حجم المصرف ليكون أكبر بنك إسلامي في البحرين لافتاً في هذا الصدد إلى استكمال الاندماج الكامل مع البنك البحريني السعودي والذي سرع من وتيرة نمو موازنة البنك مختصراً طريق ثلاث سنوات فيما لو لم تتم هذه العملية.

وأوضح تقي أن البنك دخل في محادثات مع أحد البنوك دون أن يسميها وإذا ما وجد شيئاً مؤكداً سيتم إبلاغه للمساهمين متوقعاً أن تتوضح مصير هذه المحادثات في غضون ثلاثة أشهر.

وثمن مساهمون الذين طلب بعضهم إيضاحاً بخصوص الحديث عن الاندماج، توجه مجلس الإدارة للاحتفاظ بالتفاصيل ريثما يتأكد شيء على الأرض.

وصادقت الجمعية العامة للبنك على توصيات مجلس الإدارة والتي تتضمن توزيع أرباح نقدية على المساهمين قدرها ٥ في المائة أو ٥ فلوس لكل سهم مملوك (القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ فلس) أي بقيمة إجمالية قدرها نحو ٧.٥ ملايين دينار، كما وافقت الجمعية العامة على تحويل نحو مليون دينار للاحتياطي القانوني، ورصد مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة قدرها ١٠٠ ألف دينار.

كما اعتمد الجمعية العامة الناتج المالية للبنك والتي أظهرت تحقيقه ارتفاعاً كبيراً في صافي أرباحه من ٣١٢ ألف دينار في ٢٠١١ لتتجاوز ١٠.٣ ملايين دينار في العام الماضي بعد حسم مخصصات للموجودات بقيمة ٢.١ مليون دينار ناتجة عن الأرباح المتحققة بعد شطب التراجع في القيمة العادلة للاستثمارات والبالغة ٧ ملايين دينار.

وارتفع إجمالي حجم موجودات المصرف من ٩٢٣.٩ مليون دينار لتصل إلى ٩٤٢.٢ مليون دينار مع نهاية العام الماضي، فيما ارتفع حجم ودائع العملاء من ٥٩٨ مليون دينار في ٢٠١١ لتصل إلى ٦٢٤.١ مليون دينار أي بنمو نسبته ٤.٤ في المائة.

من جانبها، أكدت رئيسة مجلس إدارة مصرف السلام - البحرين الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة أنه فيما بخصوص خطط الاندماج، على أن المصرف لا يزال يبحث عن فرص اندماج لدعم النمو في القطاعات غير الأساسية وتجسيد رؤيته في أن يصبح من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة، مجددة تطلع السلام إلى التحول إلى أكبر مصرف إسلامي في البحرين خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأشارت الشيخة حصة إلى أن العام الماضي كان سنة صعبة حيث لا يزال الاقتصاد العالمي يترنح نتيجة إلى بطء النمو وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الأميركي ومنطقة اليورو على حد سواء، فيما تعاني الاقتصاديات الآسيوية من تراجع في أداء قطاع الصناعات التحويلية.

وذكرت أن الاقتصاديات الخليجية تأثرت إلى حد ما بهذه التطورات، مستدركة أن الاقتصاد السعودي أظهر قدرته على التحمل، فيما حافظ الاقتصاد الوطني البحريني على استقراره بعد أحداث ٢٠١١، إلا أن حجم الأعمال لم يعد إلى المستويات التي كانت عليها قبل ذلك، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الموقت، مشيرة إلى أن سوق الإقراض ضعيف، والنمو في حجم الائتمان متواضع، وهو ما أدى إلى بحث القطاع المصرفي البحريني عن أسواق بديلة وأنشطة أخرى لتحقيق الإيرادات.

كما توقعت أن تستمر الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي في عام ٢٠١٣ وأن يشهد المناخ الائتماني تنافسية عالية، مشيرة إلى أن مجلس إدارة السلام سيعمد إلى مبادرات أساسية في ظل عمل إدارة المخاطر المتحفظة وقاعدة العملاء النامية لتحقيق أفضل نتائج.

وقال الرئيس التنفيذي للمصرف السلام يوسف تقي إن المصرف في ظل إستراتيجية التوسع من خلال الاندماج أو الاستحواذ نجح في إحدى الخطوات والمتمثلة في الاندماج مع البنك البحريني السعودي وهو ما وفر على البنك ٣ إلى ٤ سنوات من الجهود حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال نمو حجم الموازنة العام للمصرف.

ولفت إلى أن البنك يدرس حالياً أحد الأهداف ومن المتوقع أن يتم استكمال الدراسة الأولية في غضون شهرين إلى ٣ أشهر لتحديد ما إذا كنا سنستمر في خطوة الاندماج أو مصرف النظر عنها. وإذا ما كان هذا الهدف هو المصرف الخليجي التجاري نفى يوسف تقي ذلك، مستدركاً أن الدراسة لاتزال في مرحلها الأولية ولن يتم عن أي تفاصيل إضافية في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة للبنوك وإذا ما كان يتطلع إلى السوق السعودية أكد تقي أن البنك الذي يسير ضمن سياسة تحفظية، يدرس بعض الفرص الاستثمارية في السعودية ولاسيما أنها تعتبر من أكبر الأسواق في المنطقة والتي تشهد نمواً.

بمبلغ ٥ ملايين دينار " بي ام اي بنك " يوقع عقدا للتمويل بالمرابحة مع مجال

أخبار الخليج — ٢٤ فبراير ٢٠١٣

أعلن بي ام اي بنك، وهو المؤسسة البحرينية للأعمال المصرفية الشخصية والتجارية، توقيع عقد تمويل بمبلغ ٥ ملايين دينار بحريني مع شركة مجال للمستودعات (مجال)، وهي المزود الرائد لمنشآت التخزين والتجهيزات الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البحرين. بموجب شروط عقد المرابحة سوف يقدم بي ام اي بنك من خلال وحدته للمعاملات المصرفية الإسلامية تسهيلات مرابحة السلع لسبع سنوات بمبلغ ٥ ملايين دينار بحريني من أجل إنشاء مشروع لإنشاء المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع لإنشاء المستودعات في مرسى البحرين للاستثمار.

وأقيم الاحتفال بتوقيع العقد في المقر الرئيسي للبنك في مركز البحرين التجاري العالمي بحضور جمال الهزيم، الرئيس التنفيذي للبنك، أمين العريض، المدير العام لشركة البحرين الأولى للتطوير العقاري (البحرين الأولى) ومجال وكذلك عدد من كبار المسئولين في كلتا المؤسستين.

وقال جمال الهزيم تم تأسيس مجال من قبل شركة البحرين الأولى لتكون المؤسسة المتخصصة الأولى في أعمال التخزين واللوجستيات لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن موقعها في مرسى البحرين للاستثمار تقدم مجال للمؤسسات المحلية والدولية جهة واحدة تؤمن حلولا متطورة في مجال التخزين ومع إتمام المرحلة القادمة فإن الشركة ستكون قادرة على أن تقدم ما يزيد على ٢٦٠٠٠٠ قدم مربعة من وسائل التخزين المأمون والمرن وبتكلفة مناسبة وهذه المساحة تزيد بضعف المساحة المتوافرة حاليا.

وبالنظر إلى التزامنا بالخدمة بصفتنا المصرف البحريني المسئول والذي يقدم الدعم القوي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنه من دواعي فخرنا واعتزازنا أن نبرم هذا العقد مع مجال وأن نصبح جزءا من العملية الكاملة التي تساعد على خلق الوظائف ودعم صناعة البلاد واقتصادها. وهذه المشاركة المتكاملة تساهم أيضا في تعزيز استعداد البنك لدعم رؤية البحرين للعام ٢٠٣٠ بالإضافة للمبادرات الأخرى لتقديم الدعم للمشاريع الصناعية المحلية ومساعدتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من أجل مستقبل أفضل.

من جهة أخرى قال أمين العريض مدير عام شركة البحرين الأولى للتطوير العقاري، وهي الشركة الأم لشركة مجال نحن فخورون جدا بالمشاركة مع أحد أكثر البنوك نشاطا وذات السمعة الطيبة في مملكة البحرين. يتمتع بي ام اي بنك بسجل حافل بتقديم المنتجات التنافسية والخدمات ذات الجودة العالية وقد أبدى التزامه ودعمه لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وهناك تكامل قوي ما بين الأغراض الرئيسية لمجال وبي ام اي بنك في جهودهما المتواصلة لتعزيز النمو والتنويع في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البحرين .وأثناء حديثه في الاحتفال قال صلاح خليفة مساعد المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية الإسلامية في بي ام اي بنك إن إبرام هذا العقد التمويلي يعد إنجازا مهما آخر بالنسبة إلى البنك ولاسيما لوحدة المعاملات المصرفية الإسلامية. كما أن توفير السيولة الإضافية من هذه التسهيلات سوف تدعم قدرة مجال على النمو ذاتيا ودعم عملائها والاستمرار كمؤسسة صناعية رائدة في تقديم منشآت التخزين لمختلف القطاعات التجارية. كما أن هذه التسهيلات سوف تعزز البنية الهيكلية القوية لمجال ويسرنا المشاركة مع مجال في هذه العملية. ولما كانت مجال تركز جهودها على توفير مساحات التخزين والأعمال الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ويؤكد توقيع هذه التسهيلات مجددا التزامنا تجاه دعم ومساندة قطاعات الشركات المحلية والمنشآت المتوسطة والصغيرة في البحرين .الجدير بالذكر أن مجال، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة البحرين الأولى أعلنت في منتصف العام الماضي عن بدء أعمال الإنشاءات للمرحلة الثانية ومن المقرر استكمال المشروع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣. يأتي هذا الإعلان في أعقاب إتمام الشغل الكامل للمرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠١١. وسيتم إنشاء المرحلة الثالثة من مشروع مجال على قطعتين من الأراضي في مرسى البحرين للاستثمار وسيتم تقسيمهما إلى مساحة للتخزين ومساحة لإنشاء المكاتب إضافة إلى مركز للأعمال ومنطقة خدمة لمجال. سوف تسمح هذه المنشآت بتوفير أسقف أعلى للطاقة التخزينية ومساحات أعلى تؤمن الدخول للسيارات والشاحنات لكل وحدة مما يضمن تسهيل عمليات الشحن والتفريغ للشاحنات الضخمة.

الغريز يلتقي رئيس البنك الإسلامي للتنمية بجدة ويبحث تمويل عدد من مشاريع إعادة الاعمار والتنمية بغزة

دنيا الوطن – ٢٤ فبراير ٢٠١٣

التقى وزير الأشغال العامة والإسكان د.م.يوسف صبحي الغريز - ممثلا عن الحكومة الفلسطينية - برئيس البنك الإسلامي للتنمية د.أحمد محمد علي المدني وقد سلم الغريز رئيس البنك وثيقة اشتملت على أولويات الحكومة الفلسطينية لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية في قطاع غزة للأعوام الثلاثة المقبلة ٢٠١٣ – ٢٠١٥م فيما رحب رئيس البنك بهذه الزيارة واعدا بأن تكون هذه الوثيقة في محل اهتمام البنك وأن تشهد الأيام القليلة القادمة اعتمادا لعدد من هذه المشاريع .

الغريز الذي نقل تحيات الشعب والحكومة الفلسطينية إلى إدارة البنك الإسلامي للتنمية شرح طبيعة الظروف التي يمر بها قطاع غزة خاصة بعد العدوان الأخير على غزة وفي ظل استمرار الحصار المفروض عليها ، شاكرا الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي في دعمه ومساندته لأهل غزة، وقال الغريز " إن غزة تشعر أنها ليست وحدها خاصة فيما تقدمه الدول العربية والإسلامية من دعم كبير للقضية الفلسطينية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي والتي مولت مشاريع إعادة إعمار غزة بقيمة ٣٦٧ مليون دولار حتى هذه اللحظة من خلال البنك الإسلامي للتنمية" .

وقد أكد الغريز على أن مواد الإعمار بدأت بالدخول من مصر من خلال اتفاقية واضحة تشمل إدخال كافة المواد والآليات اللازمة لإعادة الاعمار إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري ، معربا عن أمله بان تشهد الفترة القادمة تسارعا في مشاريع التنمية والإعمار.

وحول مواصفات المواد التي تدخل إلى غزة شدد الغريز على اهتمام وحرص الحكومة الفلسطينية بأن تكون كافة المواد التي تدخل إلى غزة مطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية حيث تم تفعيل هيئة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مؤخرا من أجل هذا الغرض.

وقد شملت الوثيقة التي سلمها الغريز أولويات الحكومة الفلسطينية من مشاريع إعادة الاعمار والتنمية في قطاع غزة شملت قطاع الإسكان وإعادة اعمار المنازل المدمرة وكذلك قطاعي الصحة والتعليم وقطاع المياه والصرف الصحي والقطاع الزراعي والصناعي والتجاري وكذلك قطاع الطرق والبنية التحتية وقطاع النقل .

ومن جهته رحب رئيس البنك بهذه الزيارة مؤكدا على الاهتمام الكبير الذي تحظى به القضية الفلسطينية في ظل ما يتعرض له الفلسطينيون من حصار ومن عدوان ومؤكدا على مواصلة دول مجلس التعاون الخليجي لدعمها مشاريع إعادة اعمار غزة.

❖ وأكد رئيس البنك على أن الاجتماع الأخير الذي عقد ته هذه الدول في ١٧ من فبراير الجاري قد شهد اعتمادا لقائمة من مشاريع إعادة الاعمار في غزة موضحا أن العمل ما زال متواصلا في هذا البرنامج وبين أن هذه الدول تقوم بالدعم على وجهتين إما مجتمعة أو بشكل ثنائي واعدا بأن تحظى الوثيقة المقدمة باهتمام البنك من خلال العمل على إدراج المشاريع ذات الأولوية ضمن برنامج إعادة الاعمار والتنمية في غزة .

ركاء تتفق مع الإنماء لتوفير تمويل إسلامي للمشترين في واحة أجا حائل

الجزيرة – ٢٤ فبراير ٢٠١٣

وقَّعت شركة ركاء العقارية إحدى شركات مجموعة ركاء القابضة اتفاقية مع مصرف الإنماء تقضي بقيام المصرف في تقديم تمويل عقاري إسلامي للراغبين في شراء قطع أراض في مشروع واحة أجا في مدينة حائل، حيث سيتم بدء البيع في أراض المرحلة الأولى منه قريباً .

وسوف يتم تطوير أرض الهيئة العليا لتطوير منطقة حائل على عشر مراحل متعاقبة. ويعد هذا المشروع واحداً من أكبر مشاريع التطوير العقاري في المملكة إذ يشغل مساحة إجمالية تقارب (١٨) مليون متر مربع، ويقع على ضفاف جبال أجا مشكِّلاً معظم الجزء الغربي من مدينة حائل القائمة حالياً .

وأوضح الدكتور عبد الرحمن الطاسان الرئيس التنفيذي لشركة ركاء العقارية ـ مطور المشروع ـ أن ووفق بنود هذه الاتفاقية فسيكون مصرف الإنماء حاضرا في مكتب البيع في أرض المشروع لتقديم كافة الحلول التمويلية والسيولة اللازمة للمشترين بهدف التسهيل على الراغبين منهم في شراء أرض لبناء مساكنهم الخاصة.

وأفاد الدكتور الطاسان أنه تم الانتهاء من تطوير المرحلة الأولى للمشروع على مساحة قدرت بنحو مليوني متر مربع والتي ستكون بإذن الله نقلة نوعية في مجال التطوير الحضري، حيث استخدمت الشركة تقنيات متقدمة ونماذج فريدة وجديدة لآليات التطوير الفاعلة لجميع مرافق البنية التحتية للمشروع.

وقال: لقد تم تحديد خطة عمل تنفيذية واضحة ومحددة لكل مرحلة من مراحل المشروع العشرة والتي سيتم الانتهاء منها تباعاً على مدى ١٠ سنوات، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الشركة لديها رؤية واضحة للتطوير من خلال تقسيم المشروع إلى مراحل تضم مشاريع تنموية واستثمارية وترفيهية متطورة يتوقع لها أن تعود على الوطن ومنطقة حائل وأهاليها بالفائدة.

وذكر الدكتور الطاسان أن أعمال تطوير المرحلة الأولى شملت تنفيذ أعمال البنية التحتية من سفلتة ورصف وتشجير وإنارة وكهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي وتصريف لمياه الأمطار وشبكات اتصالات وفق أحدث المواصفات العالمية. ويضم المشروع قطع أراض مخصصة لإقامة فلل سكنية وشقق تجارية ومكاتب إدارية، إضافة إلى أراض مخصصة لإقامة مشاريع سياحية وتعليمية، وكذلك مرافق حكومية، ومساجد، إلى جانب مساحات مفتوحة ومسطحات خضراء ومواقف للسيارات.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة ركاء العقارية إلى أن بدء البيع في هذه المرحلة سيتم قريباً إن شاء الله، يبدأ بعدها الشروع في أعمال تنفيذ البنية التحتية للمرحلة الثانية والتي قد تستغرق ١٢شهراً، تتوالى بعدها المراحل التالية في خطوات متتابعة ومستمرة.

وثمن الدكتور الطاسان لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد المحسن أمير منطقة حائل رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة حائل، جهوده الحثيثة في تحقيق هذا الحلم وترجمته إلى واقع ملموس بما يحقق تطلعات ولاة الأمر حفظهم الله بتوجيهاته المستمرة ومتابعته الدؤوبة لأعمال التطوير لتذليل كافة الصعاب وبهدف تسريع خطوات إنجاز تطوير كامل الأرض واختصار الجهد والوقت.

بنك الإثمار يستكمل عملية الدمج مع بنك الإجارة الأول ويزيد رأسماله ليصبح ٧٥٨ مليون دولار أميركي

صحيفة الوسط البحرينية – ٢٤ فبراير ٢٠١٣

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، اليوم السبت عن أنه قام بإتمام عملية الاندماج مع بنك الإجارة الأول وهو إحدى الشركات الزميلة له.

وقد جاء هذا الإعلان عقب الحصول على الموافقة النهائية من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة البحرينية، بالإضافة إلى استكمال الثلاث أشهر والستين يوماً وهي فترة الإشعار المطلوبة من قبل كل من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة على التوالي.

وقد أدى الاندماج إلى زيادة رأسمال البنك بمقدار ٥٦.٧ مليون دولار أمريكي ليصبح ٧٥٨ مليون دولار أمريكي بعد أن أصدر البنك ٢٢٦.٧ مليون سهماً إلى كل مساهمي بنك الإجارة الأول، باستثناء تلك التي يملكها بنك الإثمار أو نيابة عنه بقيمة أسمية قدرها ٠.٢٥ سنت أمريكي لكل سهم. ويتضمن اندماج بنك الإثمار وبنك الإجارة الأول تبادل للأسهم بين المصرفين بنسبة أربعة أسهم في بنك الإثمار مقابل سهم واحد.

كما يأتي هذا الاندماج بعد موافقة مساهمي كل من المصرفين خلال اجتماعين منفصلين للجمعية العمومية غير العادية واللذان انعقدا في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ بالبحرين.

وقال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الإثمار السيد محمد بوجيري أن هذا الاندماج يتماشى مع التزام البنك بالتركيز على تحقيق مزيد من التطور في أعماله التجارية الأساسية واستمرار نموه.

إن هذا الاندماج، والذي زاد رأسمال بنك الإثمار ليصل إلى ٧٥٨ مليون دولار أمريكي، يعزز قاعدة وملاءة رأسمال البنك، ويحسن قاعدة المساهمين.

وقد بدأ البنك باتخاذ الخطوات اللازمة بالتنسيق مع بورصة البحرين لضم سجل مساهمي بنك الإجارة الأول إلى سجل مساهمي بنك الإثمار، وسيتم استكمال هذه الإجراءات في القريب العاجل.

وأشار التقرير الأخير الذي نشرته بورصة البحرين إلى أن أسهم بنك الإثمار شهدت نمواً بنسبة أكثر من ١٦٠ بالمائة في عام ٢٠١٢، على الرغم من انخفاض جميع مؤشرات الأسهم في البحرين بمقدار ٦.٨٣ خلال نفس العام. وصنف نفس التقرير أسهم بنك الإثمار من أكثر الأسهم تداولاً (من حيث عدد الصفقات) ضمن قائمة تضم ٤١ شركة محلية في عام ٢٠١٢، واحتلت أسهم البنك ثاني أعلى مرتبة من حيث قيمة ومقدار الأسهم المتداولة.

كما سيدعم هذا الاندماج مكانة بنك الإثمار كبنك إسلامي للتجزئة ويعمل على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف. وسيترجم ذلك بشكل أساسي إلى إعادة التركيز على تطوير الأعمال الأساسية لبنك الإثمار في مجال التجزئة والعمليات المصرفية التجارية وكذلك التركيز على دعم نموه المتواصل بصورة عامة.

الجدير بالذكر أن بنك الإجارة الأول كان متخصصاً في تأجير المعدات كبنك تجزئة إسلامي وتجاري، وسيخلق اندماج هاتين المؤسستين فرصة مواتية من أجل تحقيق المزيد من التطور في الأعمال التجارية الأساسية لبنك الإثمار في الوقت الذي سيساعد فيه على خفض النفقات وتحسين الكفاءات.

منذ إعادة تنظيم بنك الإثمار في أبريل ٢٠١٠ مع شركته التابعة والمملوكة له بالكامل، مصرف الشامل، وتحوله بعد ذلك من بنك استثماري إلى بنك تجزئة إسلامي للأعمال المصرفية، فقد ركز بنك الإثمار على تطوير عمليات التجزئة المصرفية والتجارية التي يقدمها، وذلك تماشياً مع رؤية مجلس الإدارة المتفق عليها ليصبح بنك تجزئة إسلامي رائد في مجال الصيرفة.



منتدى أخبار مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

News Forum of GIEM

تفضلوا بقراءة أخبار الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته على صفحات منتدى أخبار مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

المنتدى يرصد الأخبار المتجددة يومياً ويضعها على منصة واحدة..

https://plus.google.com/communities/113391410978514733116

6. Roth, Alvin E. "Repugnance as a constraint on markets," Journal of Economic Perspectives, 21(3), Summer, 2007, 37-58.
7. Roth, Alvin E. "What have we learned from market design?" Hahn Lecture, Economic Journal, 118 (March), 2008, 285–310.
8. I have listed in the appendix to this paper all the areas that Roth considers as repugnant
9. Quoted in his paper: 100 years
10. An Economics Nobel For Saving Lives; By Virginia Postrel ; http://www.bloomberg.com/news/2012-10-16/an-economics-nobel-for-saving-lives.html; Bloomberg.com
11. Roth built on Shapley's theories about the best ways to match "agents" in markets — for example, students matched with schools or organ donors with patients needing organs — and conducted experiments to further illuminate Shapley's work. He also helped to redesign existing institutions to improve their functioning.
12. Roth, Alvin E. "Repugnance as a constraint on markets," Journal of Economic Perspectives, 21(3), Summer, 2007, 37-58.
13. Roth, Alvin E. "Repugnance as a constraint on markets," Journal of Economic Perspectives, 21(3), Summer, 2007, 37-58.
14. Roth offers many examples of repugnant markets like insurance products for children & old, gambling and betting markets, adoption, etc. Then he shows how it leads to problems in market design and how he tried to solve them in some cases. The Gale-Shapley algorithm, for instance, was devised in 1962, when Lloyd Shapley was 34. It concerns maths problem known as the stable marriage problem: if you have an even number of men and women, can you always come up with a set of marriages where there are no two people of opposite sex who would both rather have each other than their current partners? (1960s maths problems: usually heteronormative.) If you can, then the marriage is "stable".
15. Repugnance as a Constraint on Markets; Alvin E. Roth; Forthcoming, Journal of Economic Perspectives, 2007; Harvard publications.
16. Keynes, John Maynard (1930), "Economic Possibilities for our Grandchildren", Essays in Persuasion, New York: W.W. Norton & Co., Leider and Roth 2010
17. Roth, Alvin E. "The Economist as Engineer: Game Theory, Experimental Economics and Computation as Tools of Design Economics," Econometrica, 70, 4, July 2002, 1341-1378.
18. Roth, Alvin E. "Repugnance as a constraint on markets," Journal of Economic Perspectives, 21(3), Summer, 2007, 37-58.
19. Roth, Alvin E. "What have we learned from market design?" Hahn Lecture, Economic Journal, 118 (March), 2008, 285–310.
20. Quoted in his paper: 100 years
21. I have listed in the appendix to this paper all the areas that Roth considers as repugnant.
22. Some of his examples are poignant as well as repugnant, "...the French Ministry of the Interior, in 1991, issued a statement saying that "dwarf tossing should be banned"... a French dwarf, who had been employed by a company called Société Fun-Productions, successfully sued in French courts to have the bans overturned. However the bans were upheld on appeal... on the grounds that "dwarf tossing… affronted human dignity…" The dwarf then brought his complaint to the UN... he stated "that there is no work for dwarves in France and that his job does not constitute an affront to human dignity since dignity consists in having a job." However the UN committee found in favor of France..."
23. Significant discussion can be found here : Decentralized Markets, and market failures--congestion, unraveling, market culture [Updated 10/3/11 :Roth, Alvin E, "Marketplace institutions related to the timing of transactions, and reply to Priest (2010)" October, 2010. (Here is the shorter version that is forthcoming in Journal of Labor Economics, maybe in April 2012)]
24. Repugnant Markets [Updated 6/01/12: My paper "In 100 Years" includes some speculation on transactions whose repugnance may change one way or another in the future (and it got a nice plug here--apparently Stephen Dubner has an attraction to repugnance...:)]
25. Market for Law clerks [Updated7/20/12: Here are the dates and rules in the Federal Judges Law Clerk Hiring Plan for 2012, but the plan, which has been on it's last legs for a surprisingly long time, may finally be dead: see my blog post The Federal Law Clerk Hiring Plan is pretty much over]
26. AEA market for new economists [Updated 1/4/11: Peter Coles, John Cawley, Phillip B. Levine, Muriel Niederle, Alvin E. Roth, and John J. Siegfried , " The Job Market for New Economists: A Market Design Perspective," Journal of Economic Perspectives, 24,4 (Fall) 2010, 187-206].



Roth pinpointed in different quotations and research papers illustration to repugnant markets; and that although "the trend of increasing prosperity will continue, but that it will not necessarily (as Keynes predicted in 1930) bring us all lives of leisure"; for example he showed how different practical daily lives practices might become repugnant in different instances and vice versa such as

- *Taking performance enhancing drugs will go from being repugnant today to ordinary in the future.*
- *Use computers for access to more and more data, may become repugnant in some respects, as privacy of personal data moves to the forefront of civil rights issues.*
- *Some kinds of medicine, including reproductive medicine along with other aspects of reproduction, will become commoditized, while others, such as genetic manipulation of various sorts, may become repugnant.*

It is because of such derivation of those choices and the non-stable character of human choices along decades and the nature of rationality in human psychology highlights that the study of repugnant transactions will be increasingly important and an important factor in understanding dynamics of market design. Charging interest was once considered sinful; indentured servitude was once deemed acceptable. And in early 19th century Britain, for example, anatomists were allowed to work only on the cadavers of executed murderers. Therefore crucial to the theme of this paper is Roth dictum that "The persistence of repugnance in many markets doesn't mean that economists should give up on the important educational role of pointing to inefficiencies and tradeoffs and costs and benefits. Neither should we expect such arguments to immediately win every debate.

Being aware of the sources of repugnance can only help make such discussions more productive (not least because it can help separate the issues that are fundamentally empirical—like the degree of crowding out of altruistic donations that might result from different incentive schemes compared to how much new supply might be produced—from areas of disagreement that are not primarily empirical).

This is in fact what I seek to work on in the coming paragraphs namely that; as market crisis and upheavals have been more frequent in the last decades; pointing to inefficiencies and tradeoffs and costs and benefits in conventional markets, might lead to an improvement of the understanding of the need of an Islamic based finance system and the expected role it needs to play in building efficient markets of the 21st century.

Roth believes that advocates of well regulated markets could more clearly address the concern that markets are hard to regulate perfectly and that at least some repugnant transactions would likely slip through even the best regulatory barriers.

References

1.An Economics Nobel For Saving Lives; By Virginia Postrel ; http://www.bloomberg.com/news/2012-10-16/an-economics-nobel-for-saving-lives.html; Bloomberg.com

2.Roth built on Shapley's theories about the best ways to match "agents" in markets — for example, students matched with schools or organ donors with patients needing organs — and conducted experiments to further illuminate Shapley's work. He also helped to redesign existing institutions to improve their functioning.

3. Roth, Alvin E. "Repugnance as a constraint on markets," Journal of Economic Perspectives, 21(3), Summer, 2007, 37-58.

4.Keynes, John Maynard (1930), "Economic Possibilities for our Grandchildren", Essays in Persuasion, New York: W.W. Norton & Co., Leider and Roth 2010

5.Roth, Alvin E. "The Economist as Engineer: Game Theory, Experimental Economics and Computation as Tools of Design Economics," Econometrica, 70, 4, July 2002, 1341-1378.

transactions is a real constraint, every bit as real as the constraints imposed by technology or by the requirements of incentives and efficiency".

- *Is a constraint on transactions and markets*
- *Takes the form of distaste for certain kinds of transactions such as the one imposed by technology or by the requirements of incentives and efficiency"*
- *Can change over time, it can persist for a very long time, although changes in institutions that reflect repugnance can occur relatively quickly when the underlying repugnance changes.*

As to our common knowledge of repugnance I chose to adhere to Wikipedia quoting: The term wisdom of repugnance describes the belief that an intuitive (or "deep-seated") negative response to something, idea or practice should be interpreted as evidence for the intrinsically harmful or evil character of that thing.

How does it impact working of markets? Well, those products/services which a society deems as repugnant (but are useful like an exchange for trading kidneys) will not trade in the usual way as the other products. First, there will be a reluctance to come forward and offer such products and second even if they do come, the outcomes are not going to be efficient as these markets will have only very few takers.

We can see the importance of this by looking at another paper of Roth's, not cited by the committee, on repugnance in markets. Roth demonstrates that some markets are limited because the very existence of a market in some goods is considered repugnant. A repugnant market is an area of commerce that is considered by society to be outside of the range of market transactions and that bringing this area into

the realm of a market would be inherently immoral or uncaring. For example, many people consider a market in human organs to be a repugnant market or the ability to bet on terrorist acts in prediction market to be repugnant. Meanwhile, other people consider the lack of such markets to be even more immoral and uncaring because trade bans (e.g. in organ transplants and terrorism information can create avoidable human suffering.

A key idea on bearing interest rates to loans; a practice banned from Shari'a; is quoted below:

Lending money for interest is an example of a market that was once widely repugnant, and no longer is, (with the important exception that Islamic law is commonly interpreted as prohibiting it). State usury laws in the U.S., and Islamic banks in some countries, are examples of modern expressions of this repugnance. Near the beginning of his essay "The Spirit of Capitalism," Max Weber quotes Benjamin Franklin on the virtues of responsible lending and borrowing, and near the end of the essay Weber (1930, p74) asks "Now, how could activity, which was at best ethically tolerated, turn into a calling in the sense of Benjamin Franklin?" Hirschman (1977, page 9) paraphrases Weber's question as "How did commercial, banking, and similar money-making pursuits become honorable at some point in the modern age after having stood condemned or despised as greed, love of lucre, and avarice for centuries past?" (See Persky, 2007 in this journal, and the references there, on the Jeremy Bentham/Adam Smith arguments about usury, and Kuran, 1995 in this journal on Islamic banks.)

The point is illuminating for Islamic finance practitioners since arguments towards stable markets underline the fact that interest rates and fixed income are factors of repugnance and therefore such denominators are causes of distortion in market design and the mere fact that they are unacceptable factors to some agents leads to negative forces in the system.

This paper moves into this direction; namely:
1-Our understanding of market stability and the predictability of financial crisis has fallen short of the concept of repugnance.
2-When repugnance is taken into consideration; markets were most stable; a case in point is the behavior of Arab and Islamic market mechanisms under international financial crisis.
3-Regulators have put outstanding weight into designing deterrence system for crisis and operational fraud; hence it would have been more rewarding to study causes of repugnance in the system.
4-There is a greater need today for international markets to understand the notions of interest-free exchanges LARIBA and particularities of Arab markets exchanges if one hopes to design more efficient and ethical systems of exchange, cultural notions of repugnance can't simply be dismissed as irrational.
5-Markets looses their efficiency and some markets become limited because the very existence of a market in some goods is considered repugnant. A repugnant market becomes therefore an area of commerce that is considered by society to be outside of the range of market transactions and that bringing this area into the realm of a market would be inherently immoral or uncaring.
6-Pointing to inefficiencies, tradeoffs, costs and benefits in conventional markets, might lead to an improvement of the understanding of the need of an Islamic based finance system and the expected role it needs to play in building and designing efficient markets of the 21st century.
7-In my conclusion I will also bring the motion of repugnance closer to the international system understanding of growth which is repugnant in Islamic dictums. A Bank for international settlements Working Papers (No 381) "Reassessing the impact of finance on growth" http://www.bis.org/publ/work381.pdf; Stephen G Cecchetti and Enisse Kharroubi give breath taking results on the study the complex real effects of financial development and come to two important conclusions. First, financial sector size has an inverted U-shaped effect on productivity growth. That is, there comes a point where further enlargement of the financial system can reduce real growth. Second, financial sector growth is found to be a drag on productivity growth. Our interpretation is that because the financial sector competes with the rest of the economy for scarce resources, financial booms are not, in general, growth enhancing. This evidence, together with recent experience during the financial crisis, leads us to conclude that there is a pressing need to reassess the relationship of finance and real growth in modern economic systems. More finance is definitely not always better; the authors say.

What is repugnance?

Roth says that his essay Repugnance as a constraint on markets "examines how repugnance sometimes constrains what transactions and markets we see. When my colleagues and I have helped design markets and allocation procedures, we have often found that distaste for certain kinds of

medical residencies, public schools and kidney transplants from living donors. Starting from an understanding of game theory and rational agents preferences; his contribution to kidney donors matching is outstanding since such markets don't actually involve monetary exchanges. These include medical residencies, in which both sides care about exactly whom (or what characteristics) they're matched with. Each side has a ranking of its preferences, and the trick is to get everybody as highly ranked a match as possible. Having an auction wouldn't solve the problem, because the highest bidder for a given partner wouldn't necessarily match the partner's preferences.

Roth is the George Gund Professor of Economics and Business Administration at Harvard Business School (HBS) and in the Economics Department at Harvard's Faculty of Arts and Sciences (FAS). He received the Nobel prize for his work on the design and functioning of such markets, which was done in large part at Harvard. He shares the prize, officially named the Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, with Lloyd S. Shapley, A.B. '44, of the University of California, Los Angeles.

Background

One of Roth's more interesting notions, is his work on repugnance as a constraint on markets - the costs imposed by the fact that certain cultures find the buying and selling of certain goods and services to be too icky. To my knowledge the notion of repugnance has not been brought forward in any discussion of the predictability of financial crisis nor in the argumentation of efficient markets design.

In his 2007 paper, Repugnance as a Constraint on Markets, Roth considers several examples of repugnancy costs. For instance, it is illegal to eat horse meat in California. But it is not illegal to kill horses -- just not for the purpose of eating them -- and many people in the state come from societies where eating horse is socially acceptable. He also discusses dwarf -tossing, an activity banned in many places and widely viewed as morally repugnant, though the physically similar sport of "wife-carrying," is widely accepted. Roth notes that a dwarf-tossing ban in France was overturned after one dwarf sued on the grounds that it violated his right to employment.

In less wacky sections, Roth discusses why carbon trading schemes are now considered acceptable, but it is considered unethical to pay developing countries to take in waste from the rich world, any why paying mercenaries is considered less ethical than expecting young citizens to die for their country. There's also the charging of interest, a practice that only being acceptable in Europe around the 14th and 15th century and is still considered unethical in Islamic societies today, resulting in a cottage industry of sharia-compliant financial services. Repugnance therefore creates distortion in market design and might be a catalyst to financial crisis. Roth argues that "the real repugnance that some people feel toward some transactions means that economists interested in proposing and designing markets must take this repugnance into account." If one hopes to design more efficient and ethical systems of exchange, cultural notions of repugnance can't simply be dismissed as irrational. This would seem to be an argument with implications beyond economics.

Why The Nobel Prize Of Economics (2012) Enhance the Position of Islamic Finance towards Repugnant Markets?

Part 1

By Maan Barazy

Certified Shari'a Adviser and Auditor (CSAA- AAOIFI Certified) - MA Islamic Comparative Jurisprudence - BS International Economics - Managing Partner And CEO of Data and Investment Consult-Lebanon

"How did commercial, banking, and similar money-making pursuits become honorable at some point in the modern age after having stood condemned or despised as greed, love of lucre, and avarice for centuries past?"
Max Weber quoting Benjamin Franklin on the virtues of responsible lending and borrowing

ABSTRACT:

Our understanding of market stability and the predictability of financial crisis has fallen short of the concept of repugnance. Repugnance creates distortion in market design and might be a catalyst to financial crisis. Roth argues that "the real repugnance that some people feel toward some transactions means that economists interested in proposing and designing markets must take this repugnance into account." If one hopes to design more efficient and ethical systems of exchange, cultural notions of repugnance can't simply be dismissed as irrational. This would seem to be an argument with implications beyond economics. When repugnance is taken into consideration; markets were most stable; a case in point is the behavior of Arab and Islamic market mechanisms under international financial crisis. Regulators have put outstanding weight into designing deterrence system for crisis and operational fraud; hence it would have been more rewarding to study causes of repugnance in the system. There is a greater need today for international markets to understand the notions of interest-free exchanges LARIBA and particularities of Arab markets exchanges if one hopes to design more efficient and ethical systems of exchange, cultural notions of repugnance can't simply be dismissed as irrational. Markets looses their efficiency and some markets become limited because the very existence of a market in some goods is considered repugnant. A repugnant market becomes therefore an area of commerce that is considered by society to be outside of the range of market transactions and that bringing this area into the realm of a market would be inherently immoral or uncaring. In my conclusion I will also bring the motion of repugnance closer to the international system understanding of growth which is repugnant in Islamic dictums.

A Bank for international settlements Working Papers (No 381) "Reassessing the impact of finance on growth" http://www.bis.org/publ/work381.pdf; Stephen G Cecchetti and Enisse Kharroubi give breath taking results on the study the complex real effects of financial development and come to two important conclusions. First, financial sector size has an inverted U-shaped effect on productivity growth. That is, there comes a point where further enlargement of the financial system can reduce real growth. Second, financial sector growth is found to be a drag on productivity growth. Our interpretation is that because the financial sector competes with the rest of the economy for scarce resources, financial booms are not, in general, growth enhancing.

Alvin E. Roth nomination to the Nobel economics prize 2012 has enhanced our understanding of how markets work; and give us some insights on behavior of agents and irregularities in market design. But further his concept of "repugnance" bring forward positive contribution to Islamic finance and Arab markets stability both under free interest rates exchanges; financial notions and mechanisms. Roth, whose "market design" bridges economics and operations research, is known for developing algorithms to find the best available matches in real-world situations:

Conclusion

A Muslim involved in businesses, purchasing and selling, should learn the legal rulings on trade transactions. They should also learn the valid and invalid conditions of any business deal in order to make themselves aware about the legal complications in such dealings. Similarly, Muslims can find legal solutions about the controversies arising from trade transactions contract most of which result from ignorance of such Islamic injunctions, rulings and conditions by seller, buyer or both.

التخطيط..

إذا كنت تخطط لسنة فازرع قمحاً

وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع أشجاراً

أما إذا كنت تخطط للحياة فدرّب الناس وعلّمهم

الحكيم الصيني كوان تزو



Otherwise, the buyer has the right to cancel the contract or at least get a compensation for the missing stipulated quality. This compensation is estimated by comparing the value of the commodity lacking the required conditioned the difference between the two values can be paid to the buyer if he asks for that.

Second Type: The second type obliges one of the two parties to stipulate lawful benefit from the commodity under certain circumstances. For example, a seller of a house may stipulate staying therein for a specific period, or a seller of a riding animal or a car may stipulate riding it to a certain place. Jabir narrated: "The Prophet sold a camel and stipulated a ride (and use it) until he reaches Madeenah." [Al-Bukhaari and Muslim].

This Hadeeth states the permissibility of selling an animal and stipulating riding it to a certain place. The same goes for similar transactional cases. Another example is when the buyer stipulates a specific work to be done on a commodity like stipulating purchase of firewood by the seller for delivery or buying cloth with a condition upon the seller to stitch it.

Invalid Conditions

There are two types of invalid conditions:

First Type: Any illegal condition invalidates or nullifies the selling contract like when one of the two parties add and addendum to the main contract. For example, it is an illegal condition when a seller of a commodity makes a condition that the buyer must make him partner in business, lend him a sum of money, allow him to share his house, etc. Consequently, he says, "I sell you this commodity on the condition that you rent me your home." Such a condition is legally invalid as it nullifies the original contract.

This is because the Prophet forbade concluding a selling contract based on another conditional contract. (At-Tirmithi& An-Nasaa'i) This Prophetic prohibition was interpreted by Imaam Ahmad IbnHanbal exactly as pointed out above.

Second Type: This second type does either nullify or make a clause void but does not render the contract void. For example, a buyer of a commodity may make a condition that he will give it back if he undergoes loss or a seller of a commodity may make a condition that the buyer must not resell it.

Such types of conditions are illegal violating the basic norms and principle of business contract as it is the absolute discretion of buyer to use the purchased commodity in whatever manner he likes. The Prophet, sallallaahualayiwasallam, said: "If anyone imposes a condition which is not in the Book of Allaah then that condition is invalid even if he imposes one hundred conditions." [Al-Bukhaari and Muslim].

The phrase "in the Book of Allaah" in the aforementioned Hadeeth refers to Sharee'ah (Islamic Law) including the Quran and the Sunnah. It is pertinent to note that still such an invalid condition does not nullify the contract. To illustrate, in the well-known incident of Bareerah, the master who sold her made a condition that her wala (freed slave's loyalty by virtue of emancipation) would go to him if she was emancipated [freed]. However, the Prophet declared that the condition was null but he did not consider the contract to be invalid. The Prophet said: "Verily, the Wala' is for the emancipator." [Al-Bukhaari and Mulim]

Non Existent Future Goods Contract

The price and the commodity must be known to the seller and buyer as hiding any material fact is regarded as fraud which is prohibited in Islam. Consequently, it is invalid for the buyer to buy something that is not seen or recognized by him and vice versa, for the seller to sell. For instance, an animal's embryo in its mother's womb or milk in udders, separately.

Idiocy Contract

There are various selling systems practiced before Islam that are still forbidden in Islam. Mulaamasahmeans that when the buyer touches something displayed for sale, he has to buy it at the price decided by the seller) and Munaabadhah means that when the buyer throws something to the seller, the buyer has to buy it at the price decided by the seller.

Abu Hurayrah narrated: "The Messenger of Allaah forbade selling by mulaamasah and munaabadhah." [Al-Bukhaari and Muslim]. Selling by hasaah (stone) isalso prohibited and is another type of sale which means that when the buyer throws a stone at a certain commodity displayed for sale, which he intends to buy at the price decided by the seller.

Conditions for Contract

It is also necessary to study and tackle the different kinds of conditions pointing out the legal and the illegal conditions of trade transaction's contract.

Primary Condition

The scholars of Islamic Jurist defined a primary condition, "It is obligatory on one of the two parties, buyer and seller, of the sale to sell the other for the benefit of the latter." According to them, a transactional condition is invalid unless it is made at the time of the transaction and embedded in the transactional contract. In other words, a condition is invalid if made before or after concluding the contract.

In general, the conditions in trade transactions are divided into valid conditions and invalid ones.

Validity Conditions

Valid conditions are those that do not contradict the objective of the contract. Such a kind of condition obligates its fulfillment. The Prophet said: "Muslims must keep to the conditions they make." [Abu Daawood& At-Tirmithi]

Types of Validity

Such conditions obligate fulfillment also because all conditions in trade transactions are originally legal except for those invalidated and prohibited by the Lawgiver (Allaah Almighty). The valid conditions are of two kinds and are currently known as Guarantees and Warrantees:

First Type

This condition of trade transactions ensures and consolidates the contract. It benefits the one who sets such conditions. Examples of such valid conditions are those made by the seller such as stipulating taking a security deposit or stipulating surety. This surely makes the seller free from worry. There are similar valid conditions in favor of the buyer such as stipulating about delays in the payment or part of it for a specified term, i.e. to pay it at a specific date. So long as the buyer is committed to this condition the sale is valid.

A buyer may also set a condition concerning a specification of the commodity like requiring a special brand or product as people have different preferences. In such a case, the sale is legally valid as long as the commodity meets this condition.

Third, when neither the seller nor the buyer speaks (about the price) for there is a custom to that effect." [Majmu'ul Fataawa, 29/7-8]

Conditions for Buyer and Seller

There are certain conditions that need to be fulfilled by either the buyer or seller in order to make a trade transaction valid as lacking would invalidate the transaction:

Mutual Consent

A trade transaction becomes invalid if either the seller or the buyer is unjustly forced to conclude it. Allaah, The Exalted, Says (what means): {...but only [in lawful] business by mutual consent...}[Quran 4: 29].

Moreover, the Prophet said: "Selling should be only by mutual consent." [Ibn Hibbaan, Ibn Maajah, and other compilers of Hadith]

Coercion

Any transaction concluded through just compulsion is deemed valid, as in the case when the ruler (or the one in authority) forces a bankrupt person to sell his remaining property in order to pay off his debts.

Minor or Sane Person

A trade transaction becomes invalid if either of the seller or the buyer is a minor, a foolish or weak-minded person, an insane person, or a slave who has not taken his master's permission (to conclude the transaction).

Ownership and Contingent Contract

The Prophet said to Hakim Ibn Hizam:"Do not sell what you do not have (or posess)." [Ibn Maajah and At-Tirmithi who deems it a Saheeh (authentic) Hadeeth]. Al-Wazeer said: "Scholars agree that it is impermissible for a Muslim to sell whatever is not present with him or whatever he does not possess, and then goes out to buy that thing for his customer, for this is a void trade transaction."

Conditions for Commodity

Lawful to Use

It is impermissible to sell whatever is prohibited for use by a Muslim, such as intoxicants, the flesh of swine, musical instruments, and dead animals. The Prophet said:"Allaah and His Messenger prohibited the trade of intoxicants, dead animals, pigs, and idols." [Bukhaari and Muslim]. He also said: "Allaah prohibited intoxicants and their (gained) prices, dead animals and their prices, and pigs and their prices." [Abu Daawood]. It is also illegal to sell the impure fats (or the ones affected by impurity) for Prophet the said: "When Allaah prohibits something, He prohibits the price paid for it." [Abu Daawood]. Also, Al-Bukhaari and Muslim related that the Prophet was asked: "O Allaah's Messenger! What about the fat of dead animals, for it is used for greasing the boats and the hides, and people use it (as oil) for lamps?" He replied, `No, it is prohibited.' "

Availability of Goods and Contingent Contract

The price and the commodity must be available at the time of conclusion of trade transaction for any unavailable commodity is considered nonexistent and is illegal to be sold. For example, it is illegal to sell a fugitive slave, a runaway camel, or a bird in the air. Likewise, it is illegal for a Muslim to sell something taken by force except in the presence of the one who took it forcefully, or one who is able to restore it (such as the police or a judge or the like, to guarantee delivering it to the buyer).

Trade Transaction

Compiled by
Mohammed Ashraf, FCCA
[Extracts from Sheikh-ul-Islam Imam Yousuf Al Qaradawi]

People in general need food, clothes, houses, vehicles and other necessities of life in addition to different luxuries which are obtained through trade and it is obvious that they also need rulings on conducting such transactions. This article is an endeavor to point out rulings on transactions by Allah, in His Noble Book - Quran, and the Prophet through his honorable Sunnah (Prophetic Tradition).

Lawyers, Accountants and students pursuing these professions may keep an eye over the contract and sale of good act while reading these 1500 year old Islamic injunctions in this article.

Trade

Trade is permissible according to the Quran, Sunnah, consensus of Muslim scholars, and analogical deduction. Allah Says (what means): "...but Allah has permitted trade..." [Quran 2: 275] and also Says (what means): "There is no blame upon you for seeking bounty from your Lord (during Hajj) ..." [Quran 2: 198]

The Prophet said: "The seller and the buyer have the right to keep or return goods as long as they have not parted. If both parties speak the truth and point out the defects and qualities (of the goods), then they will be blessed in their transaction. But if they tell lies or hide something, then the blessings of their transaction will be destroyed." [Bukhaari]. The Prophet said: "Whoever cheats is not one of us". [Muslim]

Muslim scholars uniformly agree on the permissibility of trade transaction in general because people's needs are interdependent. Any wise person does not grant anything for nothing. This means that a person usually do not give anything in his possession, like money or goods, to another person in return for nothing. Consequently, the wisdom necessitates the permissibility of trade in order to enable people to fulfill their needs.

Trade Contract Formulae

Trade transactions can be validated by means of a verbal or written formula. In the modern days we usually call it express or implied contracts.

The verbal formula expresses the sellers' verbal agreement at the time of when he, for example, says to the buyer, "Well, I sell it to you" and the buyers' verbal acceptance of the same when he, for example, says, "And I buy it". This formula is an act of exchange itself whereby the seller is given the usual price and the buyer takes the commodity without any verbal declaration.

Sometimes a trade transaction is validated by means of both verbal and written formulas. Sheikh-ul-IslaamTaqi-ud-Deen said: "There are some ways of exchange. First, when the seller gives only a verbal acceptance and the buyer takes the commodity (without declaring his acceptance). For example, a seller may say to the buyer, `Take this piece of cloth for a dinar (an old Arab coin that equals 4.25 grams of gold), and the buyer takes it (without saying a word). The same ruling applies when the price is a given material; for example, the seller may say to the buyer, `Take this piece of cloth for yours' and then the buyer takes it. Second, when the buyer declares his acceptance and the seller only gives him the commodity whether the price is a given material or the sale is on credit (and the buyer honestly guarantees to pay).



المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي

الشهادت والدبلومات والبرامج التدريبية التي يقدمها المركز :

- شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد
- شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في:
  - الأسواق المالية
  - التجارة الدولية
  - التأمين التكافلي
  - التدقيق الشرعي
  - المحاسبة المالية
  - الحوكمة والامتثال
  - إدارة المخاطر
  - التحكيم
- الدبلوم المهني في:
  - التمويل الإسلامي
  - المحاسبة المصرفية
  - التدقيق الشرعي
  - إدارة المخاطر
  - التأمين التكافل
  - العمليات المصرفية
- برنامج الماجستير:
  - الماجستيرالمهني التنفيذي في المالية الإسلامية
- البرامج الأخرى:
  - الدكتوراه في إدارة الأعمال بالتعاون مع جامعة أوتارا ماليزيا.
  - الدكتوراه في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - ماجستير إدارة أعمال بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - الماجستير المهني في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة تونس ١ .

P.O.Box : 24456 Bahrain - E-mail: Ttaining@cibafi.org
Tel : 0097317357306 - Fax: 0097317324902 -0097317357307
www. cibafi.org